



كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تأثير القروض البنكية المتعثرة على استقرار المنظومة المصرفية: حالة الجزائر

تخصص: نقود ومالية

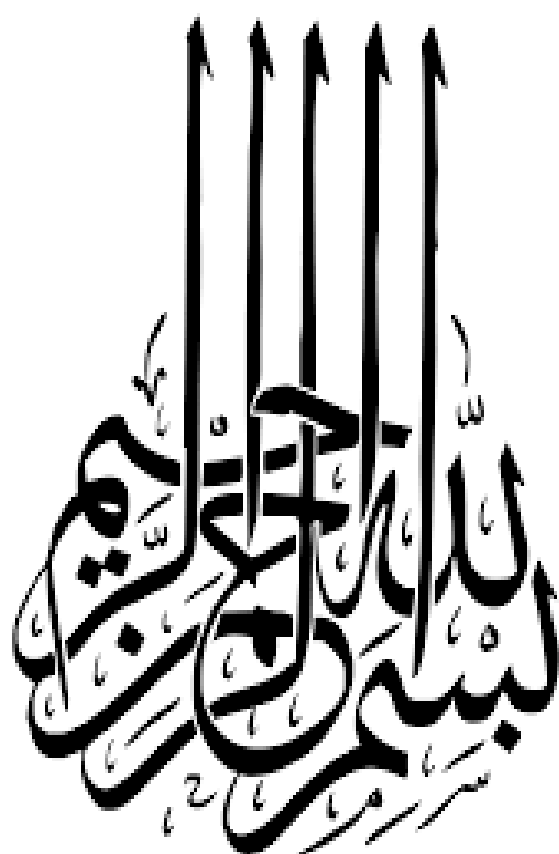
للطالب: بن زبوشي وليد

مدير أطروحة التخرج: عفيف هناء أستاذ جامعة باجي مختار - عنابة

أمام أعضاء اللجنة:

	رئيساً		
أ.د. عفيف هناء	مقرراً	أستاذ	جامعة باجي مختار - عنابة
	عضواً		
	عضواً		
	عضواً		
	عضواً		

السنة الجامعية: 2025/2024



التصريح:

يصرح الباحث:

- أن هذا العمل تحت مسؤوليته الكاملة، وأنه غير مقدم أو منجز لصالح مؤسسات أو هيئات علمية أخرى بغرض الحصول على شهادة أكاديمية.
- وبأنه يتحمل وبصفة كلية نتيجة أي خطأ أو إهمال في هذا العمل.

إمضاء الباحث: بن زبوشي وليد

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الجزائري، باعتبارها من أبرز التحديات التي تؤثر سلباً على استقرار الجهاز المالي وقدرته على تمويل الاقتصاد الحقيقي، انطلقت الدراسة من فرضيات رئيسية تمحورت حول مدى فعالية الإصلاحات القانونية في الحد من التعثر، وطبيعة العلاقة بين حجم القروض الممنوحة ونسبة القروض المتعثرة، مع اعتماد منهج تطبيقي استند إلى بيانات زمنية للفترة الممتدة بين 2009 و2023، بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى والثانية ظهر جلياً أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك، مما سمح بصياغة نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير وتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين.

كشفت النتائج التطبيقية عن وجود علاقة طردية قوية بين القروض الممنوحة والمتعثرة، مع ضعف في قدرة النظام المصرفي على تصحيح الاختلالات قصيرة الأجل، إذ تم تقدير سرعة التصحيح بنحو 16% فقط سنوياً، مما يشير إلى بطء شديد في استجابة البنوك للمخاطر الائتمانية، فرغم أهمية الإصلاحات القانونية (خاصة قانون النقد والقرض 10/90)، فإنها لم تنجح عملياً في تقليص حجم القروض المتعثرة، نظراً لبطء تنفيذها ميدانياً، وضعف الرقابة الفعلية، وغياب بيئة تنافسية تسمح بتحسين أداء البنوك.

أثبتت الدراسة أن ظاهرة القروض المتعثرة ليست مجرد انعكاس لاختلالات مالية، بل تعبير عن عجز مؤسسي وتنظيمي يتطلب تدخلاً متعدد المستويات، يجمع بين إصلاح الإطار القانوني، تأهيل الكفاءات البشرية، وتطوير البنية التقنية والمعلوماتية، حتى تتمكن البنوك الجزائرية من لعب دورها كاملاً في تمويل التنمية وضمان الاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: القروض المتعثرة، الإصلاحات المصرفية، قانون النقد والقرض، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ، المخاطر الائتمانية.

Abstract:

This study aims to analyze the phenomenon of non-performing loans (NPLs) in the Algerian banking sector, as one of the most significant challenges negatively affecting the stability of the financial system and its ability to finance the real economy. The research is based on key hypotheses focusing on the effectiveness of legal reforms in reducing loan defaults and the nature of the relationship between the volume of loans granted and the NPL ratio. An applied approach was adopted using time series data covering the period from 2009 to 2023, After performing first and second-order differencing, it became evident that the time series are integrated of the second order, indicating the existence of a cointegration relationship. This allowed for the formulation of an error correction model (ECM) to estimate the short-term dynamics and the long-term relationship between the two variables.

The empirical results revealed a strong positive relationship between loans granted and non-performing loans, along with a weak ability of the banking system to correct short-term imbalances, as the estimated speed of adjustment was only about 16% per year. This points to a very slow response from banks to credit risk. Despite the importance of legal reforms (particularly the Money and Credit Law 90/10) they have not succeeded in effectively reducing NPLs due to slow field implementation, weak supervisory mechanisms, and the absence of a competitive environment that could enhance bank performance.

The study concludes that the issue of non-performing loans is not merely a reflection of financial imbalances, but rather a manifestation of institutional and regulatory shortcomings. Addressing it requires a multi-level intervention combining legal reform, human capital development, and modernization of technical and information infrastructures, so that Algerian banks can fully play their role in financing development and ensuring financial stability.

Key words : Non-performing loans (NPLs), Banking reforms, Money and Credit Law, Co-integration, Error correction model (ECM), Credit risk.

Résumé:

Cette étude vise à analyser le phénomène des prêts non performants (PNP) dans le secteur bancaire algérien, en tant que l'un des principaux défis affectant négativement la stabilité du système financier et sa capacité à financer l'économie réelle. L'analyse repose sur des hypothèses clés portant sur l'efficacité des réformes juridiques dans la réduction du taux de défaut et sur la nature de la relation entre le volume des crédits accordés et le taux de PNP. Une approche appliquée a été adoptée, basée sur des données chronologiques couvrant la période de 2009 à 2023. Après avoir effectué des différenciations d'ordre un et deux, il est apparu que les séries sont intégrées d'ordre deux, ce qui indique l'existence d'une relation de cointégration. Cela a permis la formulation d'un modèle de correction d'erreur (ECM) pour estimer la dynamique à court terme et la relation à long terme entre les deux variables.

Les résultats empiriques ont révélé une relation positive forte entre les crédits accordés et les prêts non performants, ainsi qu'une faible capacité du système bancaire à corriger les déséquilibres à court terme. La vitesse d'ajustement a été estimée à seulement 16 % par an, ce qui reflète une réaction très lente des banques face aux risques de crédit. Malgré l'importance des réformes juridiques (en particulier la loi sur la monnaie et le crédit 90/10) celles-ci n'ont pas permis de réduire efficacement les PNP, en raison de leur lente mise en œuvre sur le terrain, de la faiblesse du contrôle effectif, et de l'absence d'un environnement concurrentiel apte à améliorer la performance bancaire.

L'étude conclut que la problématique des prêts non performants ne reflète pas uniquement des déséquilibres financiers, mais traduit également une faiblesse institutionnelle et réglementaire. Sa résolution exige une intervention à plusieurs niveaux, combinant réforme juridique, qualification des ressources humaines et modernisation des infrastructures techniques et informationnelles, afin que les banques algériennes puissent pleinement assumer leur rôle dans le financement du développement et la garantie de la stabilité financière.

Mots clés : Prêts non performants (PNP), Réformes bancaires, Loi sur la monnaie et le crédit, Co-intégration, Modèle de correction d'erreur (ECM), Risque de crédit.

الإهداء:

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله
إلى الزوجة والأبناء أدام الله بهم السرور وبارك فيهم
إلى الإخوة وفقهم الله لما يحبه ويرضاه
إلى الأهل والجيران رعاهم الله
إلى أصحابي وزملائي سدد الله خطاهم
إلى كل الذين عرفتهم أو عرفوني من قريب أو بعيد

الشكر والتقدير:

إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة عفيفة هناء
لقبولها الإشراف على هذا البحث
وعلى ما قدمته من إرشادات ونصائح

إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة
على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
84	أدوات السياسة التوسعية وأثارها	(1)
101	مقارنة بين تجارب دولية مختلفة في علاج القروض المتعثرة	(2)
106	الجهاز البنكي الجزائري إبان الحقبة الاستعمارية (1830-1962)	(3)
107	الجهاز البنكي الجزائري إبان مرحلة التأميمات (1962-1988)	(4)
109	الجهاز البنكي الجزائري إبان مرحلة الانفتاح الاقتصادي (1989-1999)	(5)
111	الجهاز البنكي الجزائري إبان مرحلة الإصلاحات المصرفية (2000-2010)	(6)
114	الجهاز البنكي الجزائري مرحلة التحول الرقمي (من سنة 2011)	(7)
146	مصفوفة الارتباطات	(8)
147	العلاقة السببية بين متغيري الدراسة	(9)
150	نتائج اختبار استقرارية السلسلتين	(10)
151	نتائج اختبار الاستقرارية بعد إجراء الفرق الأول	(11)
152	نتائج اختبار الاستقرارية بعد إجراء الفرق الثاني	(12)
152	نتائج اختبار ADF لكل من الثابت والاتجاه العام بعد إجراء الفرق الثاني	(13)
153	نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل	(14)
154	درجات تأخير واختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة البواقي	(15)
155	نتائج اختبار ADF لسلسلة البواقي لكل من الثابت والاتجاه العام	(16)
156	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	(17)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	تصنيف القروض المتعثرة	(1)
122	هيكل الجهاز البنكي الجزائري الحالي	(2)
143	شرح اختبار (Durbin-Watson)	(3)
146	التمثيل البياني لمتغيري الدراسة	(4)
157	التمثيل البياني للسلسلة المقدرة وفقا لنموذج تصحيح الخطأ	(5)
157	معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي	(6)
158	إحصائية DW للارتباط الذاتي للأخطاء	(7)

قائمة المختصرات

المختصر	تفكيك المختصر
BNA	البنك الوطني الجزائري
BEA	البنك الخارجي الجزائري
BDL	بنك التنمية المحلية
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
CPA	القرض الشعبي الجزائري
CNEP	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
CIB	بطاقات الدفع البنكية
POS	أجهزة الدفع الإلكتروني
ATM	شبكة الصرافات الآلية
PNP	سلسلة إجمالي القروض المتعثرة سنويا
TPA	سلسلة إجمالي القروض الممنوحة سنويا
OLS	طريقة المربعات الصغرى العادية
ECM	نموذج تصحيح الخطأ
VECM	نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي
ADF	اختبار ديكي فولر
ADF test	اختبار ديكي فولر المطور

جدول المواد

أ	الملخص باللغة العربية
ب	الملخص باللغة الإنجليزية
ت	الملخص باللغة الفرنسية
ث	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
ح	قائمة الجداول
د	قائمة الأشكال
ذ	قائمة الأشكال
ر	جدول المواد

1 المقدمة

12	الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة القروض البنكية المتعثرة
13	تمهيد:
14	المبحث الأول: المفاهيم العامة لظاهرة القروض البنكية المتعثرة
14	المطلب الأول: تعريف القروض البنكية المتعثرة
16	المطلب الثاني: أسباب وعوامل تعثر القروض البنكية
26	المطلب الثالث: تصنيف القروض البنكية المتعثرة
33	المبحث الثاني: المؤشرات والانعكاسات المرتبطة بتعثر القروض البنكية
33	المطلب الثاني: منهجية احتساب نسبة القروض المتعثرة
35	المطلب الثالث: المؤشرات الكمية والنوعية لتعثر القروض البنكية
39	المطلب الثالث: تعثر القروض البنكية في ضوء النظريات المتعلقة بإدارة السيولة لدى البنوك
44	المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والمالية للقروض البنكية المتعثرة
45	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للقروض المتعثرة على البنك
47	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للقروض المتعثرة على الشركات الممولة
49	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للقروض المتعثرة على بعض المجمعات الاقتصادية الكلية
59	خلاصة الفصل الأول:

الفصل الثاني: معالجة القروض البنكية المتعثرة

60	
61	تمهيد:
62	المبحث الأول: فعالية مقررات لجنة بازل في الوقاية من مخاطر التعثر الائتماني
62	المطلب الأول: الدعائم التنظيمية لاتفاقية بازل الثانية (Bâle II)
66	المطلب الثاني: التحديات التي تفرضها معايير لجنة بازل II على البنوك العربية
67	المطلب الثالث: تأثير إصلاحات اتفاقية بازل الثالثة (Bâle III) في تقليص حالات التعثر
71	المبحث الثاني: آليات التعامل المؤسسية في معالجة للقروض المتعثرة
71	المطلب الأول: الإطار الاستراتيجي لإعادة تأهيل العملاء المتعثرين
76	المطلب الثاني: طرق وآليات تسوية القروض المتعثرة
78	المطلب الثالث: تقنيات الدمج، تصفية الأنشطة، والإجراءات القانونية المصاحبة
81	المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية والرقابية في الحد من القروض المتعثرة
81	المطلب الأول: أثر السياسات الاقتصادية في معالجة القروض المتعثرة
88	المطلب الثاني: الدور الوقائي والعلاجي للبنك المركزي في تقليص التعثر المصرفي
96	المطلب الثالث: نماذج وتجارب دولية ناجحة في إدارة القروض المتعثرة
102	خلاصة الفصل الثاني:

الفصل الثالث: التحليل النظري والقياسي لظاهرة القروض المتعثرة في الجزائر

103	
104	تمهيد:
105	المبحث الأول: الديون المتعثرة بين النظام البنكي الجزائري وقانون النقد والقرض
105	المطلب الأول: تطورات النظام البنكي الجزائري
116	المطلب الثاني: تنظيم القطاع البنكي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض
123	المطلب الثالث: معالجة القروض البنكية المتعثرة في الجزائر
126	المبحث الثاني: الأسس النظرية والرياضية للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ
127	المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية
131	المطلب الثاني: المفهوم الاقتصادي والاختبارات المعنوية للتكامل المشترك
134	المطلب الثالث: صياغة وتفسير نموذج تصحيح الخطأ ECM
139	المطلب الرابع: اختبارات التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج
140	المطلب الخامس: اختبارات الكشف عن المشاكل الإحصائية لنموذج تصحيح الخطأ
145	المبحث الثالث: دراسة قياسية عن القروض المتعثرة في الجزائر للفترة (2009/2023)
145	المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج ودراسة خصائصها

147	المطلب الثاني: دراسة العلاقة السببية بين القروض الممنوحة والمتعثرة
148	المطلب الثالث: دراسة استقراريه السلسلتين الزمنيتين
153	المطلب الرابع: تحليل العلاقة طويلة الأجل بين القروض المتعثرة والقروض الممنوحة
154	المطلب الخامس: تحليل العلاقة قصيرة الأجل بين القروض المتعثرة والقروض الممنوحة
159	<u>خلاصة الفصل الثالث</u>
160	<u>الخاتمة</u>
166	قائمة المراجع
177	الملاحق

المقدمة

المقدمة:

تُشكّل البنوك إحدى الركائز الأساسية للنظام المالي والاقتصادي، حيث تضطلع بوظائف استراتيجية تتمثل في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الأنشطة الاستثمارية المنتجة، من خلال آلية منح القروض والتمويل، ويُعد النشاط الائتماني الوظيفة الجوهرية للبنوك، وهو ما يجعلها ذات تأثير مباشر في تحفيز النمو الاقتصادي وتنشيط الدورة الاقتصادية، وتتطوي هذه الوظيفة، رغم أهميتها، على جملة من التحديات والمخاطر، وفي السياق الجزائري فقد شكّل صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 محطة محورية في مسار إصلاح المنظومة البنكية، حيث أرسى هذا الإطار التشريعي أسس الانتقال نحو اقتصاد السوق، ومنح البنوك استقلالية أكبر في ممارسة مهامها التقليدية والحديثة، لا سيما في مجال تعبئة الادخار وتوزيع القروض، مع إخضاعها لرقابة بنك الجزائر ولقواعد القانون التجاري، وقد تواصلت بعد ذلك جهود الإصلاح من خلال إصدار مجموعة من القوانين التنظيمية والتعليمات التكميلية، التي ركّزت على ضبط نسب السيولة، ومعدلات الملاءة، ونظام الاحتياطي الإجباري، فضلاً عن تنظيم آليات الرقابة الداخلية وتطوير نظم إدارة المخاطر.

ورغم هذه الجهود الإصلاحية، فقد شهدت البنوك الجزائرية خلال العقود الأخيرة، تزايداً ملحوظاً في حجم القروض غير المسترجعة، وهو ما انعكس سلباً على الأداء المالي للبنوك، وقُلّ من قدرتها على الإقراض والتمويل، وأدى إلى تجميد جزء معتبر من أصولها، وتعود أسباب هذا الوضع إلى عوامل متعددة، منها ما يرتبط بالسياسات الائتمانية غير الرشيدة، ومنها ما يتعلق بضعف كفاءة الأجهزة الإدارية والفنية في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، واعتماد ضمانات غير كافية أو غير موثوقة، إلى جانب تأثير العوامل الاقتصادية الكلية مثل: تقلبات السوق، والتغيرات المفاجئة في السياسات الاقتصادية، والتدخلات الحكومية، وضعف البيئة القانونية الخاصة بإنفاذ العقود واسترجاع الحقوق.

وقد أفضت هذه التحديات إلى بروز ظاهرة الديون المتعثرة كإشكالية بنيوية، لها انعكاسات وخيمة على استقرار النظام البنكي، وثقة المتعاملين، وفعالية السياسة النقدية، والمعالجة الجذرية لهذه الظاهرة تستوجب تبني مقاربة شاملة، تقوم على تطوير نظم إدارة المخاطر، وتعزيز آليات التحصيل والاسترداد، وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي، فضلاً عن ترسيخ ثقافة الحوكمة والشفافية داخل المؤسسات البنكية، كما ينبغي العمل على تعزيز التنسيق بين البنوك التجارية وبنك الجزائر، من أجل بلورة استراتيجية وطنية متكاملة لمواجهة مخاطر التعثر

الائتماني، بما يضمن استدامة القطاع البنكي، ويدعم الاستقرار المالي الكلي، ويعزز قدرة البنوك على تمويل التنمية الاقتصادية في ظل بيئة مصرفية تنافسية ومتجددة.

ومع التسليم بوجود الديون البنكية المتعثرة كأحد مخاطر العمل البنكي، والتي لا يستطيع حتى البنك الناجح تقاؤها، ولكن تكون بنسب متفاوتة بين مصرف وآخر، تبعا لكفاءته وقدرته على المعالجة المبكرة لها، إلا أنه قد تتفاعل مجموعة من الظروف المتوقعة وغير المتوقعة، تؤدي إلى تحول هذه المخاطر المحتملة إلى مشكلة واقعية، لها مخلفات سلبية، ليس فقط على البنك مانح القرض والمشروع الممول، ولكن أيضا على الاقتصاد الوطني.

الإشكالية:

توالت الأطر القانونية التي تنظم القطاع البنكي بغية الوصول إلى الأداء البنكي المستهدف، سواء كان على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، من خلال السعي إلى تقليص حجم القروض المتعثرة طوال فترة الإصلاحات البنكية التي أعقبت صدور قانون النقد والقرض، ولمدة تزيد عن العقدين من الزمن، وعليه نطرح السؤال الرئيسي: ما هو تأثير القروض البنكية المتعثرة على استقرار المنظومة المصرفية الجزائرية؟

وتتدرج تحته الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم القروض البنكية المتعثرة وتأثيراتها المختلفة (على المستوى الجزئي والكلي)؟
- إلى أي مدى ساهمت العوامل الاقتصادية الكلية، مثل التغيرات في السياسات الحكومية والتقلبات السوقية، في تعثر سداد القروض؟
- ما هي الأسباب البنوية والظرفية التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الديون المتعثرة في البنوك الجزائرية؟
- ما هي الاستراتيجيات التي اعتمدتها البنوك الجزائرية للحد من القروض غير العاملة، ومدى فعاليتها في الواقع العملي؟
- كيف أثر قانون النقد والقرض (10/90) على أداء الجهاز البنكي من حيث حرية العمل وتوسيع النشاط الائتماني؟
- كيف يمكن الاستفادة من النماذج والتجارب الدولية التي نجحت في تقليص أو تحجيم الآثار السلبية لظاهرة القروض المتعثرة، خاصة الدول التي تملك اقتصاديات قريبة أو مشابهة للاقتصاد الجزائري؟
- هل يمكن تحديد العلاقة بين إصدار القوانين التعديلية على قانون القرض والنقد (كمتغير كيفي)، وحجم القروض المتعثر (كمتغير كمي)، على المديين القصير والطويل؟

- ما مدى مساهمة برامج الإصلاح البنكي في النهوض بهذا القطاع، من خلال السيطرة على حجم القروض المتعثرة؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من منظومة التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية المنبثقة عنه، يمكن صياغة ثلاث فرضيات، على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** ساهمت الإصلاحات القانونية والتنظيمية، لاسيما قانون النقد والقرض (10/90)، في تعزيز الإطار المؤسسي لمراقبة النشاط الائتماني، في المنظومة المصرفية الجزائرية.
- **الفرضية الثانية:** استفادت المنظومة المصرفية الجزائرية من نماذج وتجارب لدول متطورة أو نامية في تقليص ظاهرة القروض المتعثرة كما وكيفا.

- **الفرضية الثالثة:** هناك علاقة موجبة وباتجاه واحد من الحجم الاجمالي للإقراض إلى حجم القروض المتعثرة في الجزائر، بمعنى آخر يتأثر حجم القروض المتعثرة بالحجم الاجمالي للإقراض الجزائري والعكس غير صحيح.
- **الفرضية الرابعة:** في المدى الطويل تؤثر الإصلاحات البنكية في الجزائر ممثلة في قانون القرض والنقد (10/90) ومع كل التعديلات المصاحبة (أو المكملة له) على تخفيض حجم القروض المتعثرة من إجمالي حجم القروض الممنوحة سنوياً.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بالجوانب المختلفة للإجابة على التساؤلات ومناقشة الفرضيات المقترحة، وتتمثل في:

- التعريف بمفهوم القروض المتعثرة، وتأثيراتها المختلفة على المستوى الكلي والجزئي.
- استكشاف العوامل الداخلية والخارجية التي تسهم في ارتفاع معدلات الديون المتعثرة داخل البنوك عموماً والبنوك الجزائرية بشكل خاص.
- التعرف على أهم التشريعات المتخذة لترقية القطاع البنكي الجزائري ممثلة في قانون النقد والقرض (10/90) والتعديلات المكملة له من وأوامر، لوائح وتعليمات.
- الكشف عن وجود طبيعة واتجاه العلاقة بين تطور حجم القروض المتعثرة وحجم إجمالي القروض الممنوحة في الجزائر.
- دراسة مستوى التنسيق بين بنك الجزائر والبنوك التجارية وتأثيره في تقليل المخاطر المرتبطة بالقروض المتعثرة.

- تحديد أثر إصدار القوانين التعديلية على قانون القرض والنقد على حجم القروض المتعثرة للفترة 2009/2023، باستخدام الأساليب القياسية كالتكامل المشترك واختبارات الاستقرار واختبارات السببية ونماذج تصحيح الخطأ، بمعنى تقييم فعالية الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي تلت صدور قانون النقد والقرض (10/90) في تحسين إدارة الائتمان والحد من تفاقم ظاهرة القروض المتعثرة.
- اقتراح توصيات وسياسات تطويرية لتعزيز قدرة البنوك الجزائرية على التعامل مع القروض المتعثرة وتحقيق الاستقرار المالي.

المنهج المستخدم في الدراسة:

تتناول الدراسة المفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية ودور الجهاز البنكي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مع التركيز على ظاهرة القروض المتعثرة كأحد التحديات الجوهرية التي تواجه البنوك الجزائرية. كما تستعرض الدراسة القوانين والتشريعات المالية ذات الصلة، خاصة قانون النقد والقرض رقم 10/90، وتأثيره على هيكله القطاع البنكي وتنظيم نشاط الإقراض.

كما غطت الدراسة الفترة الممتدة من صدور قانون النقد والقرض عام 1990 وحتى الوقت الراهن، مع تحليل دقيق لتطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة سنوياً من قبل البنوك التجارية الجزائرية.

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى النتائج المرجوة اعتمدنا المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في عرض القروض البنكية وسياسة الإقراض والعناصر المؤثرة فيها ومخاطر القروض وضماناتها، وطبيعة القروض المتعثرة ومؤشراتها، واستعملنا المنهج التحليلي في دراسة وتحليل المخصصات المالية ودورها في مقابلة القروض المتعثرة، أما الجانب التطبيقي اعتمدنا المنهج الكمي (دراسة قياسية) ممثلاً في بناء نموذج اقتصاد قياسي لقياس تأثير صدور قانون النقد والقرض (10/90) على نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة، باستخدام بيانات سنوية للبنوك التجارية الجزائرية.

أدوات الدراسة:

استخدام برامج التحليل الإحصائي والاقتصادي EViews النسخة العاشرة لتنفيذ الدراسة القياسية، وتحليل المتغيرات المتعلقة بنسبة القروض المتعثرة وتأثير المتغير القانوني (تطبيق القانون 10/90)، حيث تم جمع البيانات بالاعتماد على مصادر رسمية مثل تقارير بنك الجزائر، البيانات المالية للبنوك التجارية، والإحصائيات الرسمية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية.

حدود الدراسة:

- تقتصر الدراسة في حدها المكاني على التجربة الجزائرية ممثلة في النظام المصرفي الجزائري بمجموع البنوك التجارية التقليدية في الجزائر دون النظر في المؤسسات المالية غير البنكية.
- بالنسبة للحد الزمني فقد أخذ أبعاد مختلفة فبالنسبة لتطور النظام المصرفي الجزائري انطلقت الدراسة منذ تاريخ الاستقلال 1962، أما الجانب الإصلاحي للمنظومة اعتمد تاريخ صدور قانون النقد والقرض 1990، ولاعتبارات إحصائية خاصة فيما يتعلق بتوفر الاحصائيات، تجانس السلاسل الزمنية وانتمائها الى نفس السياق الهيكلي، فقد تضمنت الدراسة القياسية الفترة الزمنية (من سنة 2009 إلى غاية سنة 2023).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت القروض المتعثرة بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر في دراسات متعلقة بالإصلاحات البنكية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وقسمت أهم الدراسات المعتمدة على أساس لغوي فقط إلى ثلاث أقسام، على النحو التالي:

- أولاً: الدراسات باللغة العربية:

1- عنوان الدراسة: "إدارة مخاطر الائتمان وتأثيرها على ربحية البنوك الجزائرية"

المؤلف: فاطمة الزهراء بوعافية

نوع الدراسة: مذكرة ماجستير

السنة: 2023

الجامعة: جامعة الجزائر 3

الملخص: تبحث الدراسة العلاقة بين مؤشرات مخاطر الائتمان وربحية البنوك الجزائرية في الفترة من 2009 إلى

2020، مع التركيز على دور نسبة القروض المتعثرة وتأثيرها على الأداء المالي.

النتائج: أظهرت الدراسة أن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة يؤثر سلباً على ربحية البنوك، وأن زيادة نسبة القروض إلى الودائع ترتبط بارتفاع معدلات التعثر.

2- عنوان الرسالة: "تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر"

المؤلف: أحمد بن صالح

نوع الدراسة: رسالة ماجستير

السنة: 2020

الجامعة: جامعة محمد خيضر - بسكرة

المخلص: تركز الدراسة على تحليل أثر ارتفاع نسبة القروض المتعثرة على مؤشرات الأداء المالي للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2018، باستخدام نماذج اقتصادية قياسية.

النتائج: أثبتت الدراسة أن ارتفاع القروض المتعثرة يقلل من العائد على الأصول ورفع تكاليف التمويل، مما يضع ضغوطاً على السيولة البنكية.

3- عنوان الرسالة: "إدارة مخاطر الائتمان وأثرها على استقرار البنوك الإسلامية"

المؤلف: مريم عبد الرحمن

نوع الدراسة: رسالة دكتوراه

السنة: 2021

الجامعة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المخلص: تبحث الدراسة في أدوات وأساليب إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية، وتأثيرها على تقليل القروض المتعثرة وضمان استقرار البنوك.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر الفعالة يقلل من معدلات التعثر ويعزز استقرار القطاع البنكي الإسلامي.

4- عنوان الرسالة: "تأثير العوامل الاقتصادية الكلية على القروض المتعثرة في البنوك المصرية"

المؤلف: حسن مصطفى

نوع الدراسة: رسالة ماجستير

السنة: 2019

الجامعة: جامعة القاهرة

المخلص: تحلل الدراسة العلاقة بين متغيرات مثل التضخم، معدلات البطالة، نمو الناتج المحلي الإجمالي، والقروض المتعثرة في البنوك المصرية خلال الفترة 2005-2017.

النتائج: وجد الباحث أن ارتفاع معدلات البطالة والتضخم يؤدي إلى زيادة ملحوظة في القروض المتعثرة، بينما يساعد النمو الاقتصادي في الحد منها.

5- عنوان الرسالة: "دور القوانين والتشريعات البنكية في الحد من القروض المتعثرة: دراسة حالة الجزائر"

المؤلف: سامي الشريف

نوع الدراسة: رسالة ماجستير

السنة: 2018

الجامعة: جامعة الجزائر 2

الملخص: تبحث الدراسة تأثير الأطر القانونية والتنظيمية في الجزائر على معدلات القروض المتعثرة وكيفية تطويرها للحد من هذه الظاهرة.

النتائج: أشارت النتائج إلى أن التشريعات البنكية الحديثة أدت إلى تحسن في إدارة القروض المتعثرة، لكن لا تزال هناك حاجة لتعزيز الضوابط والمتابعة.

ثانيا: الدراسات باللغة الإنجليزية:

1- عنوان الرسالة:

"Credit Risk Management and Bank Performance: Evidence from Emerging Markets"

المؤلف: Sarah Johnson

نوع الدراسة: رسالة دكتوراه

السنة: 2021

الجامعة: جامعة لندن

الملخص: تتناول هذه الرسالة أثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك في الأسواق الناشئة، مع التركيز على العلاقة بين القروض المتعثرة وربحية البنوك.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان تقلل بشكل كبير من نسبة القروض المتعثرة وتحسن ربحية البنوك بشكل عام.

2- عنوان الرسالة:

"Macroeconomic Determinants of Non-Performing Loans: A Study of the U.S. Banking Sector"

المؤلف: Michael Brown

النوع: رسالة ماجستير

السنة: 2019

الجامعة: جامعة هارفارد

الملخص: تبحث هذه الرسالة في العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر على القروض المتعثرة في البنوك الأمريكية، مستخدمة نماذج اقتصادية زمنية.

النتائج: أظهرت النتائج أن فترات الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة تزيد من نسب القروض المتعثرة، بينما يساعد نمو الناتج المحلي الإجمالي في الحد منها.

ثالثاً: الدراسات باللغة الفرنسية

1- عنوان الدراسة:

"Gestion du risque de crédit et performance bancaire : cas des banques européennes"

المؤلف: Marie-Claire Lefèvre

النوع: رسالة دكتوراه

السنة: 2019

الجامعة: جامعة باريس-دوفين

الملخص: تستكشف هذه الرسالة أثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك الأوروبية، مع التركيز على إدارة القروض المتعثرة.

النتائج: توضح النتائج أن البنوك التي تتبنى إجراءات صارمة لإدارة المخاطر تحقق أداءً مالياً أفضل وتخفض فيها نسبة القروض المتعثرة.

2- عنوان الرسالة:

"Les déterminants des créances douteuses dans les banques françaises"

المؤلف: Jean-Pierre Dupont

النوع: رسالة ماجستير

السنة: 2017

الجامعة: جامعة ستراسبورغ

الملخص: تحلل هذه الرسالة العوامل الاقتصادية الكلية والخاصة بالبنوك التي تؤثر على القروض المتعثرة في النظام البنكي الفرنسي.

النتائج: تبين أن النمو الاقتصادي وإدارة البنوك الجيدة يساهمان في تقليل نسبة القروض المتعثرة، بينما يؤدي ارتفاع معدل البطالة والتضخم إلى زيادتها.

دوافع اختيار الموضوع:

برز أهمية اختيار موضوع "تأثير القروض المتعثرة على الجهاز البنكي في الجزائر" من خلال مجموعة من المبررات الذاتية والموضوعية، التي تعكس الاهتمام الأكاديمي والواقع الاقتصادي الراهن.

- **المبررات الذاتية:** ينبع الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع من إدراك الباحث لأهمية الاستقرار المالي في تعزيز النمو الاقتصادي. تُعد القروض المتعثرة من أبرز التحديات التي تواجه البنوك، حيث تؤثر سلباً على ربحيتها وسيولتها، مما ينعكس على قدرتها في تمويل المشاريع الاقتصادية. تشير الدراسات إلى أن القروض المتعثرة تؤثر

سلبًا ومعنويًا على العائد على حقوق الملكية وصافي إيرادات الفوائد في المدى القصير والطويل، مما يعكس تأثيرها المباشر السلبي على المنظومة المصرفية الجزائرية.

- **المبررات الموضوعية:** تواجه الجزائر تحديات اقتصادية متعددة، من بينها تذبذب أسعار النفط واعتماد الاقتصاد الوطني على عائدات المحروقات. في هذا السياق، تظهر القروض المتعثرة كأحد المؤشرات على ضعف التنويع الاقتصادي والاعتماد المفرط على قطاع معين. تشير الدراسات إلى أن القروض المتعثرة تؤثر سلبيًا على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، مما يبرز الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لمعالجة هذه الظاهرة. بالإضافة إلى ذلك، تُعد هذه الدراسة استكمالاً لأبحاث سابقة، حيث تسعى إلى تقديم تحليل محدث باستخدام تقنيات جديدة ومعطيات حديثة، مما يساهم في فهم أعمق لتأثير القروض المتعثرة على الجهاز البنكي الجزائري.

صعوبات الدراسة:

لعل أكبر صعوبة يعاني منها الباحث الجزائري هي جمع البيانات الإحصائية ومصادقيتها، بسبب تضارب القيم المعلن عنها من المؤسسات والهيئات المتخصصة كالديوان الوطني للإحصائيات وإحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء والوزارات الوصية كوزارة المالية أو التجارة وعند الاختلاف نعتمد على تقارير البنك المركزي، والأغرب من ذلك عدم تحيين هذه الإحصائيات، مما يدفع الباحث اضطراراً إلى اعتماد إحصائيات وأرقام المؤسسات الدولية كالبنك الدولي في المقام الأول، والتي تعتبر حلاً على المستوى الإجمالي فقط، لتبقى الصعوبات المشار إليها مطروحة على المستوى التفصيلي.

خطة الدراسة:

يعد موضوع القروض البنكية المتعثرة من بين الإشكاليات الجوهرية التي تُواجه الأنظمة البنكية الحديثة، لما لها من انعكاسات مباشرة على استقرار النظام المالي، وسلامة القطاع البنكي، وكفاءة النشاط الاقتصادي برمته. وانطلاقاً من تعاضم هذا التحدي داخل المنظومة البنكية الجزائرية، سعت هذه الدراسة إلى تناول الإشكالية من زوايا متعددة، تجمع بين الأسس النظرية والضوابط التنظيمية والقياسات الاقتصادية، في محاولة لاستكشاف أبعاد الظاهرة وتحليل مسبباتها وقياس آثارها، مع التركيز على أدوات المعالجة والوقاية في السياق المحلي، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة.

في هذا الإطار، جاء **الفصل الأول:** ليؤسس للإطار المفاهيمي المتعلق بالقروض المتعثرة، من خلال عرض تعريفها، وأهم الأسباب المؤدية إلى تعثرها، سواء تلك المرتبطة بالعميل أو بالبنك أو بالبيئة الاقتصادية، كما يُسلط الضوء على أبرز أنواع القروض المتعثرة وتمييزها من حيث طبيعتها وهيكلها الزمني، ويواصل الفصل بتحديد

الآثار السلبية لتعثر القروض، والتي تشمل ضعف السيولة، وتآكل الأرباح، وتراجع الثقة في الجهاز البنكي، ثم يعرض أدوات قياس هذه الظاهرة كمعدل القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ويحلل أبرز المؤشرات الكمية والنوعية الدالة عليها، وسبل التحصيل المختلفة لهذه القروض ومراحل المعالجة التدريجية، بدءًا من الإجراءات الودية إلى القانونية، مع التركيز على المقاربات الوقائية التي تُعد حاسمة في الحد من حجم القروض غير القابلة للاسترجاع، ويختتم الفصل بدراسة الآثار الاقتصادية والمالية للقروض البنكية المتعثرة بما في ذلك الآثار على البنك والشركات الممولة إلى المجمعات الاقتصادية المختلفة (الاستثمار، قطاع الإنتاج، العمالة، التضخم،...).

أما الفصل الثاني: فيتجه نحو معالجة القروض المتعثرة من منظور مؤسسي وتنظيمي، حيث يبرز دور مقررات لجنة بازل II و Bazel III في تقوية البنية الرأسمالية للمصارف وتعزيز سياساتها الإقراضية، ويتعرض للتحديات التي تواجه البنوك العربية عند تطبيق هذه المعايير، لا سيما ما يتعلق بضعف نظم المعلومات والرقابة الداخلية، كما يتناول الفصل استراتيجيات إعادة هيكلة القروض وتسوية الديون، والدور الحاسم للمصارف في تأهيل العملاء المتعثرين، بالإضافة إلى استعراض أدوات التصفية والدمج والتحصيل القضائي، وتُختتم المعالجة باستقراء أثر السياسات الاقتصادية الكلية والرقابة النقدية للبنك المركزي في إدارة أزمة القروض المتعثرة، مع عرض لتجارب دول مثل تركيا، ماليزيا، وإيطاليا، التي نجحت نسبيًا في احتواء هذه الظاهرة.

وفي الفصل الثالث: تنتقل الدراسة من الجانب النظري إلى التحليل التطبيقي، من خلال تشخيص شامل لواقع القروض المتعثرة في الجزائر خلال الفترة (2009-2023). يُستعرض في البداية تطور النظام البنكي الجزائري ضمن الإطار القانوني الذي ينظمه قانون النقد والقرض، مع تحليل بنيته الحالية وتحدياته المؤسسية، ثم تنتقل الدراسة لتطبيق أدوات الاقتصاد القياسي لقياس العلاقة بين القروض المتعثرة وإجمالي القروض الممنوحة باستخدام نموذج التكامل المتزامن (Cointegration) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، بهدف الوقوف على طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل، مع تطبيق اختبارات الاستقرار، والارتباط السببي، والتوزيع الطبيعي، وكشف المشكلات الإحصائية المحتملة، لضمان صدقية النتائج. وتُعد هذه الدراسة القياسية مساهمة نوعية في إثراء الأدبيات المحلية، من خلال توظيف أدوات تحليل متقدمة تسمح بتفسير سلوك المتغيرات المالية وتقديم توصيات عملية لصناع القرار.

إن هذا العمل يسعى في مجموعه إلى تعميق الفهم حول القروض البنكية المتعثرة في الجزائر، ليس فقط كإشكالية مالية أو تقنية، بل كظاهرة بنيوية تُهدد جودة المحفظة الائتمانية ومثانة النظام المالي، مما يستدعي مقارنة شاملة تُراعي الأبعاد القانونية والرقابية، والتقنية والإدارية، والاقتصادية الكلية، بما يعزز من فعالية سياسات الوقاية والمعالجة، ويرفع من كفاءة الجهاز البنكي في دعم النمو والاستثمار وتحقيق الاستقرار المالي المستدام.

الفصل الأول:

الإطار النظري لظاهرة القروض البنكية المتعثرة

تمهيد:

تُعد البنوك من الركائز الأساسية في تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، حيث يُمثل الإقراض البنكي النشاط الجوهري في عملها ومصدرًا رئيسًا من مصادر دخلها، ومن ثم، فإن تعثر القروض يشكل تهديدًا مباشرًا لكفاءة تخصيص الموارد المالية، ويؤدي إلى تجميد جزء من أموال البنك، مما ينعكس سلبًا على العوائد المتوقعة ويُقيد قدرته على تمويل الأنشطة الاقتصادية، لاسيما نشاط الإقراض.

تُعتبر القروض المتعثرة من الظواهر المعقدة في البيئة البنكية، نظرًا لتداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والفنية في تكوينها، لذلك تبرز الحاجة إلى دراسة معمقة لهذه الظاهرة تأخذ في الحسبان جميع العوامل المؤثرة، بهدف الوصول إلى فهم دقيق لأسبابها ووضع إطار شامل لمعالجتها والحد من آثارها السلبية على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

من هذا المنطلق نلاحظ الدور خطورة القروض المتعثرة على الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاع البنكي بشكل خاص، وهذا ما سنحاول توضيحه أكثر في هذا الفصل، وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: المفاهيم العامة لظاهرة القروض البنكية المتعثرة.
- المبحث الثاني: المؤشرات والانعكاسات المرتبطة بتعثر القروض البنكية.
- المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والمالية للقروض البنكية المتعثرة.

المبحث الأول:

المفاهيم العامة لظاهرة القروض البنكية المتعثرة

يعتمد الائتمان البنكي على مجموعة من المعايير والأسس المصممة للحد من المخاطر الائتمانية إلى أدنى مستوى ممكن، ومع ذلك فإن الواقع العملي يُظهر أنه من غير الممكن للبنك أن يحتفظ بمحفظة ائتمانية خالية تمامًا من المخاطر، وذلك نظرًا لطبيعة النشاط الائتماني ذاته، وما ينطوي عليه من احتمالات عدم السداد، وتُعد القروض المتعثرة من أبرز هذه المخاطر، لما لها من تأثير مباشر على كفاءة الأداء البنكي والاستقرار المالي.

المطلب الأول: تعريف القروض البنكية المتعثرة

تتعدد التسميات المستخدمة للدلالة على مفهوم القروض البنكية المتعثرة، ومن أبرزها: الديون المتعثرة، الديون المجمدة، الديون المعلقة، الديون الحرجة، الديون غير العاملة، الديون الصعبة، الديون الهالكة، الديون الراكدة، والديون المشكوك في تحصيلها. ورغم هذا التنوع الاصطلاحي، فإن مصطلحي "القروض المتعثرة" و"القروض غير العاملة" يُعدّان الأكثر شيوعًا واستخدامًا في الأدبيات المالية والبنكية باللغة العربية، لما يتمتعان به من دقة ووضوح في التعبير عن جوهر المشكلة.

على الرغم من تعدد التسميات المستخدمة للتعبير عن مفهوم القروض المتعثرة، فإن معظم الأدبيات والمراجع الاقتصادية تتفق على تعريفات متقاربة لهذا المفهوم، وقد تم تعريف القروض المتعثرة في عدد من المصادر كما يلي:

- هي تلك القروض البنكية التي يتوقف فيها العملاء (المدينون) عن دفع الالتزامات المستحقة عليهم في مواعيد استحقاقها، بالرغم من مطالبة البنك بسدادها، وذلك لأسباب تكون في الغالب خارجة عن إرادتهم ولا يمكن التغلب عليها إلا بتدخل خارجي. ويقرر البنك، بعد دراسته للمركز المالي للعميل وضمانات الدين، أن القرض على درجة من الخطورة تمنع تحصيله خلال فترة معقولة¹.

- القروض المتعثرة تتضمن عدم قدرة المقترض على خدمة الدين، ويتمثل ذلك في أصل المبلغ إضافة إلى الفائدة المترتبة عليه في تواريخ الاستحقاق. ويتحول القرض إلى قرض غير عامل (غير منتظم) كون درجة مخاطره أعلى

¹ Rose, Peter Sylvia, Commercial Bank management, Measuring & Evaluating Bank Performance, p 76.

من الحد الأقصى للمخاطر الاعتيادية للقروض القائمة، وذلك وفق المعايير المقررة والمحددة من قبل جهات الرقابة على البنوك في البلد المعني¹.

- هي القروض التي تنشأ عن احتمالات عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، ولذلك فإن المخاطر الائتمانية تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على استعادة الفائدة أو أصل المبلغ أو كليهما².

- الدين المتعثر هو ذلك الدين الذي تتعرض شروط سداده بين البنك والعميل لمخالفات أساسية ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل أقساط وفوائد القرض، مما يمكن معه القول بوجود احتمالات قوية لعدم سداده ولو جزئياً³.

- قروض عجز فيها المقترضون عن السداد في تواريخ الاستحقاق، إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بالتزاماته بسبب حدث غير محسوب، ناتج عن ظروف أو مشاكل أو اختلالات أحاطت به⁴.

- هي التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز فيها احتمالات عدم استرداد المؤسسة البنكية للحقوق المترتبة على منح هذه التسهيلات نسبة 51.5%⁵.

- القرض الذي تتعرض اتفاقية دفعه بين البنك والمقترض لمخالفات أساسية، ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل أقساط وفوائد القرض، مما يمكن معه القول بوجود احتمالات لخسارة البنك⁶.

- هي الحالة أو الموقف الذي تواجه فيه اتفاقية القرض، وخاصة شروط التسديد، خطر الانتهاك أو النكول، مما يعرض البنك لخسائر محتملة. فالتعثر يعني عدم القدرة على التسديد أو تأخير الأقساط والفوائد المستحقة⁷.

- القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع ملاحظة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة⁸.

- إضافة إلى التعريفات السابقة فقد وردت مجموعة من التعريفات الرسمية من طرف هيئات ومؤسسات دولية على النحو الآتي:

¹ محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، طبعة الأولى، دار الفكر، عمان، ص 397.

² حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان البنكي والتحليل الائتماني، طبعة أولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 173.

³ عبد المطلب عبد الحميد، الديون البنكية المتعثرة والأزمة المالية البنكية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 22.

⁴ أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، قراءة في واقع ووقائع الأزمة، القاهرة، دون دار نشر، 2001، ص 13.

⁵ هاني أبو جبارة، الديون المتعثرة وطرق التعامل معها، مجلة البنوك، العدد 60، الأردن، 1994، ص 85.

⁶ علي العوضي، الديون المتعثرة تسويتها وتجنبها، المكتبة البنكية، القاهرة، 2004، ص 07.

⁷ خليل الشماع، إدارة التحصيل والقروض المتعثرة، مادة تدريبيه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والبنكية، عمان، 1991، ص 04.

⁸ عبد المعطي رضا أرشد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، طبعة أولى، دار وائل للنشر، عمان، 1991، ص 279.

- صندوق النقد الدولي (IMF) يُعرّف القرض المتعثر بأنه "أي أصل ائتماني يكون فيه أصل الدين أو الفائدة متأخرًا عن السداد لمدة 90 يومًا أو أكثر، ما لم توجد مؤشرات قوية على استحالة السداد قبل هذه المدة"¹.

- لجنة بازل للرقابة البنكية (Basel Committee on Banking Supervision) تُعرّف القروض غير العاملة (Non-Performing Loans) بأنها "قروض توقفت عن توليد الدخل نتيجة لعدم سداد أصل القرض أو الفوائد لمدة 90 يومًا أو أكثر، أو عندما توجد أدلة قوية على أن القرض لن يُسدد بالكامل دون الرجوع إلى الضمانات"².

- البنك المركزي الأوروبي (European Central Bank - ECB) يُستخدم مصطلح القروض المتعثرة للإشارة إلى "قروض يكون فيها أحد الدفعات المجدولة (سواء أصل الدين أو الفائدة) متأخرًا لمدة تزيد عن 90 يومًا، أو في حال كان المقرض من غير المرجح أن يقوم بالسداد الكامل دون اللجوء إلى مصادر ضمان إضافية"³.

وانطلاقًا مما سبق، يمكن تعريف القروض البنكية المتعثرة كما يلي: هي تلك الديون التي عجز فيها المقرضون عن السداد بعد تاريخ استحقاقها، حيث إنه نتيجة لعدم استردادها، وجب على البنك أخذ مخصصات من أرباحه لمواجهة الخسائر الناجمة عنها⁴.

المطلب الثاني: أسباب وعوامل تعثر القروض البنكية

تقوم الرؤية الاقتصادية لمعالجة مشكلة تعثر القروض البنكية على ضرورة تحديد وفهم الأسباب الجوهرية التي أدت إلى وقوع الديون في حالة التعثر. فالتعثر لا يحدث بصورة فجائية، بل هو نتيجة لتراكم عوامل وأسباب متعددة تتفاعل عبر مراحل زمنية متفاوتة الطول، وتقضي في النهاية إلى عجز المقرض عن الوفاء بالتزاماته المالية. ويُعد كل من البنك المقرض والمقرض طرفين رئيسيين في عملية الائتمان، وبالتالي فإن تعثر القرض غالبًا ما يكون انعكاسًا لخلل في أداء أحد هذين الطرفين أو كليهما، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الطرفين يعملان ضمن بيئة خارجية ديناميكية، فإن التغيرات التي تطرأ على هذه البيئة تمثل عاملاً إضافيًا مؤثرًا قد يسهم بدوره في تعثر القرض.

¹ <https://www.imf.org/external/np/sta/npl/eng/discuss/index.htm>.

² <https://www.bis.org/bcbs/publ/d403.pdf>.

³ https://www.bankingsupervision.europa.eu/ecb/pub/pdf/guidance_on_npl.en.pdf.

⁴ بن مداني صديقة، انعكاسات القروض البنكية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر - دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص: بنوك، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص 19.

وبناءً على ذلك، يمكن تصنيف الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض البنكية إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

أولاً: أسباب تعود إلى المقرض

تُعَدُّ الأسباب المرتبطة بالمقرض من أبرز العوامل التي تؤدي إلى تعثر القروض البنكية، وتكمن أهمية التعرف عليها في تمكين المؤسسات البنكية من اتخاذ تدابير وقائية عند منح التسهيلات الائتمانية. ومن أبرز هذه الأسباب:

- عدم تقديم البيانات والمعلومات الدقيقة والكاملة من قبل المقرض أمراً بالغ الأهمية، إذ تمثل تلك المعلومات أداة أساسية تعكس الوضع المالي الحقيقي للمقرض أو للمشروع الممول، وتشكل الأساس الذي تستند إليه المؤسسات البنكية في اتخاذ قراراتها الائتمانية. وعليه، فإن تقديم معلومات مضللة أو إخفاء بيانات جوهرية من قبل العميل يؤدي إلى انحراف القرار الائتماني، بما قد يترتب عليه منح تسهيلات غير مبررة، وزيادة احتمالية تعثر القرض في المستقبل.¹

- عدم وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول أحد الأسباب الجوهرية لتعثر القروض البنكية. فعندما يكون القرض موجَّهًا لتمويل مشروع جديد أو لتوسعة أو تحديث مشروع قائم، يشترط البنك تقديم دراسة جدوى اقتصادية دقيقة. غير أن الاعتماد على افتراضات غير واقعية—مثل المبالغة في تقدير الإيرادات أو التقليل من التكاليف الرأسمالية والتشغيلية—قد يؤدي إلى انحراف أداء المشروع عن التوقعات المعلنة في الدراسة. كما أن وجود اختلالات في التدفقات النقدية المتوقعة يعزز من احتمالات فشل المشروع، مما ينعكس سلباً على قدرة المقرض على الوفاء بالتزاماته. لذا، يقع على عاتق البنك مسؤولية مراجعة وتقييم دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة إليه، لضمان سلامتها وواقعيتها

- يُعد ضعف القدرات التسويقية لدى المقرض من العوامل الرئيسة التي تسهم في تعثر القروض البنكية، إذ أن انخفاض كفاءة النشاط التسويقي للمشروع يؤثر سلباً على قدرته في تصريف منتجاته في السوق المستهدف، مما يؤدي إلى تراجع الإيرادات وارتفاع احتمالات تكبد خسائر. هذا التدهور في الأداء المالي يُفضي في كثير من الحالات إلى عجز المقرض عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، وبالتالي الدخول في حالة التعثر الائتماني.²

- يعتمد بعض المقرضين (رغم امتلاكهم القدرة المالية على السداد) إلى التهرب من التزاماتهم تجاه البنوك. ويتجلى ذلك في حالات يتم فيها الحصول على التسهيلات الائتمانية، ثم يقوم المقرض بمغادرة البلاد أو إخفاء أصوله، ما يصعب على المؤسسات البنكية استرداد مستحقاتها، ويؤدي بالتالي إلى تصنيف القرض ضمن الديون المتعثرة.³

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

² صبري حسن نوفل، إدارة مخاطر الائتمان البنكي، مادة تدريبية، المعهد العربي للتمويل والاستثمار، القاهرة، 2000، ص 117.

³ محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 403.

- يُعد الخلط بين أموال العميل الشخصية وأموال المشروع الذي يديره من العوامل التي تسهم في تعثر القروض، حيث يؤدي استخدام جزء من الموارد المالية للمشروع في تغطية النفقات الشخصية أو الأسرية إلى استنزاف رأس المال العامل، مما يُعرض المشروع للإعسار المالي. وفي بعض الحالات، قد يلجأ العميل إلى التوسع في الاقتراض باسم المشروع لتغطية نفقاته الخاصة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم المديونية ويزيد من احتمالية فشل المشروع وعدم القدرة على سداد الالتزامات تجاه الجهة الممولة¹.

- يُعد ضعف قدرة المشروع على تبني التخطيط المالي السليم واتخاذ القرارات التمويلية المناسبة من العوامل المؤدية إلى تعثره، إذ يتجلى ذلك في سوء اختيار مصادر التمويل، وعدم كفاءة توزيع الموارد المالية على الأصول بطريقة تُحقق التوازن بين مدة التمويل ودرجة سيولة الأصول. كما أن غياب التنسيق بين توقيت وقمة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة يُضعف من قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المالية في مواعيدها المحددة، مما يزيد من احتمالية تعرضه للتعثر².

- التوسع غير المدروس في البيع بالأجل، إلى جانب تفشي الانحرافات المالية المتعمدة داخل المشروع، وازدياد حالات النهب والاختلاس سواء من قبل عناصر داخلية أو خارجية، من العوامل التي تُلحق خسائر فادحة بالمشروع. وتؤدي هذه الخسائر إلى تآكل موارده المالية، مما ينعكس سلباً على قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويزيد من احتمالية تعثره المالي³.

- تشير الطلبات المتكررة من جانب المقترض لزيادة السقوف الائتمانية دون مبررات موضوعية إلى اعتماده المفرط على الرفع المالي، أي الاعتماد المبالغ فيه على مصادر التمويل الخارجية (الاقتراض) بدلاً من الاعتماد على مصادر التمويل الذاتية (حقوق الملكية). ويُعد هذا النمط مؤشراً على ضعف الهيكل المالي للمقترض، كما أن وجود خلل في الإدارة المالية والمحاسبية للمنشأة المقترضة يُسهم في تفاقم مخاطر التعثر الائتماني وعدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه الجهة الممولة⁴.

- سوء التخطيط في تمويل المواد الأولية وشرائها بكميات تفوق الحاجة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة تكاليف التخزين وتجميد أموال المشروع في صورة أصول متداولة غير مستغلة بشكل فعال، مما يحرم المشروع من الاستفادة المثلى من هذه الموارد في سداد التزاماته المالية، وبالتالي يزيد من احتمالية تعثر المشروع في الوفاء بالتزاماته⁵.

¹ أحمد عاكف كراسون، إدارة التحصيل والقروض المتعثرة، البنك المركزي، المعهد البنكي، 2006، ص 31.

² بن مداني صديقة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 239.

⁴ محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 402-403.

⁵ بن مداني صديقة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- ضعف كفاءة إدارة المخزون ونقص الرقابة اللازمة لتنسيقه مع العملية الإنتاجية من العوامل المؤثرة سلباً على الأداء التشغيلي للمشروع، إذ يُعد التنسيق الفعال بين المخزون والإنتاج جوهر العمل الإداري. فالتقدير غير الدقيق للاحتياجات يؤدي إلى هدر الأرباح، حيث إن وجود مخزون زائد عن الحاجة يسبب زيادة في الأرصدة وارتفاع معدلات التلف، بينما نقص المخزون يرفع من تكلفة الفرص الضائعة. كلا الحالتين تؤثران سلباً على سير المشروع وقد تؤديان إلى فشله وبالتالي تعثر القرض الممنوح.

- يحدث إشهار إفلاس المقترض أو هروبه خارج البلاد في حال تعرض المشروع الممول لمشكلات معقدة يصعب تجاوزها، مما يؤدي إلى إعلان إفلاس المشروع رسمياً. كما يلجأ بعض المقترضين إلى الهروب خارج البلاد عندما تتفاقم أزماتهم المالية وترداد مديونياتهم، مما يعقد إمكانية استرداد الدين ويزيد من خسائر البنك¹.

- يتعثر القرض عندما يُستخدم في غير الغرض المخصص له، مثل توظيف حصيلة القروض طويلة الأجل لتمويل رأس المال العامل أو توجيهها نحو النفقات الاستهلاكية. هذا الانحراف عن الهدف الأساسي للقرض يؤدي إلى عدم تحقيق الغاية المرجوة منه، مما يرفع من احتمالية وصول القرض إلى حالة التعثر².

- وفاة المقترض من العوامل التي قد تؤدي إلى تعثر القروض، حيث تواجه المؤسسات البنكية في كثير من الأحيان صعوبات في تحصيل مستحققاتها بعد الوفاة، لا سيما في حال عدم التزام الورثة بسداد الدين. وقد يكون ذلك نتيجة عدم رغبتهم في السداد، أو بسبب نشوء نزاعات بينهم تؤثر على استمرارية المشروع الممول، أو نتيجة لضعف كفاءتهم في إدارة المشروع، مما يُفضي في نهاية المطاف إلى تعثره وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية تجاه البنك.

- غياب الكفاءات الإدارية والفنية لدى العميل من أبرز العوامل التي تُسهم في تعثر المشاريع الممولة، إذ يؤدي نقص المهارات الفنية والمالية إلى ضعف القدرة على التخطيط والتنفيذ الفعال، مما ينعكس سلباً على أداء المشروع ويُعرضه للفشل، وبالتالي عدم قدرة العميل على الإيفاء بالتزاماته الائتمانية تجاه الجهة الممولة³.

- عدم التزام المقترض بالشروط المتفق عليها مع البنك، وعدم تقيده بالتوجيهات والإرشادات المقدمة من الجهة الممولة، بالإضافة إلى التقصير في تقديم بيانات المتابعة المطلوبة في الوقت والشكل المناسب، من العوامل التي

¹ أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² جمال أحمد حسن أبو عبيد، القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية: الأسباب والآثار والحلول الممكنة - دراسة تحليلية -، رسالة دكتوراه غير منشورة، فلسفة تخصص تمويل، كلية الدراسات الإدارية والمالية، جامعة عمان، الأردن، 2003، ص 119.

³ إبراهيم مختار، التمويل البنكي، طبعة رابعة، مكتبة الأنجلومصرية، مصر، 2005، ص 188.

تُخلّ بالعلاقة التعاقدية بين الطرفين، مما يزيد من احتمالية تعثر القرض نتيجة لغياب الرقابة الفعالة وضعف التواصل بين المقرض والبنك¹.

- ضعف القدرات الإدارية للمقرض، بالإضافة إلى قلة خبرته في مجال إدارة المشروع الممول، من العوامل الجوهرية التي قد تؤثر سلباً على كفاءة تنفيذ المشروع واستدامته، مما يُفضي في كثير من الأحيان إلى فشل المشروع ومن ثم تعثر القرض المرتبط به².

- التوسع المفرط في الاقتراض من أبرز العوامل التي تؤدي إلى تفاقم عبء المديونية على المشروع، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على قدرته في الوفاء بالتزاماته المالية، ويُعرضه بالتالي لخطر التعثر.

ثانياً: أسباب ناتجة عن البنك

تسهم البنوك ذاتها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تعثر عملائها من خلال ممارسات أو قرارات غير مدروسة، ما يجعل مشكلة القروض المتعثرة في أحد جوانبها انعكاساً لاختلالات داخلية في أداء البنك. وتُعد هذه الإسهامات من الأسباب الجوهرية التي تستوجب الدراسة، ومن أبرزها ما يلي:

- ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات التمويلية الفعلية للمقرض يُعد من العوامل التي قد تسهم في تعثر القروض؛ فإذا تم منح المقرض قرضاً يفوق متطلبات مشروعه، فقد يُستخدم الفائض في أوجه إنفاق غير مرتبطة بالغرض الأساسي للتمويل، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على المشروع ويُضعف قدرته على السداد. وفي المقابل، إذا كان حجم القرض أقل من الاحتياجات الفعلية للمشروع، فإن ذلك قد يؤدي إلى تعثر المقرض في استكمال تنفيذ المشروع، والدخول بالتالي في دائرة العجز عن الوفاء بالتزاماته. لذا، فإن من الضروري أن يراعي البنك التقدير الدقيق لاحتياجات المشروع عند تحديد قيمة التمويل الممنوح³.

- عدم كفاية الكادر الوظيفي المخصص لنشاط الائتمان يُعد من العوامل التي قد تؤثر سلباً على جودة المحفظة الائتمانية لدى البنك؛ فضعف عدد الموظفين المختصين بالإقراض ينعكس على كفاءة أداء المهام المرتبطة بعمليات الائتمان، سواء من حيث دراسة ملفات العملاء وتقييم الجدارة الائتمانية، أو من حيث المتابعة المستمرة للقروض، أو حتى في مجال التحصيل. ويؤدي هذا القصور إلى ضعف الرقابة على التسهيلات الممنوحة، مما يسهم في زيادة حجم القروض المتعثرة وغير العاملة⁴.

¹ محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب... العلاج، طبعة أولى، إيراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص 84.

² نفسه، ص 81.

³ Hemple, George H & Simson, Donald G, **Bank management Text& Cases**, Fifth Edition (John Wily& Sans Inc, New York, 1998, P 391.

⁴ عدنان الهندي، الديون غير العاملة في أساليب المعايضة الحديثة مع مخاطر الائتمان البنكي، اتحاد البنوك العربية، بيروت، 1987، ص 51.

- ضعف الاتصال والتواصل بين البنك والمقرض من العوامل التي تحد من قدرة البنك على متابعة تطورات أوضاع العملاء عن كثب، مما يجعله غير ملمٍ بالتغيرات التي قد تطرأ على بيئة السوق أو النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه المقرض. ويؤثر هذا الغياب في المتابعة سلبيًا على تقييم المخاطر، ويُضعف قدرة البنك على اتخاذ قرارات استباقية تُمكنه من تجنب تعثر القرض¹.

- في بعض الحالات، تُتخذ قرارات منح الائتمان تحت تأثير ضغوط تمارسها أطراف خارجية، تتعارض مع تقديرات موظفي الائتمان أو المسؤولين عن إدارة الائتمان داخل البنك. قد تصدر هذه الضغوط من كبار المسؤولين الإداريين، أو أعضاء مجلس الإدارة، أو من جهات تنفيذية أو تشريعية في الدولة. ونتيجة لذلك، غالبًا ما تؤدي هذه القروض التي تُمنح بمثل هذه الظروف إلى الفشل والتعثر المالي².

- ندما يقوم البنك بتمويل المشروع الممول بشكل كامل أو شبه كامل، أو إذا مثلت قيمة القرض الجزء الأكبر من تكلفة المشروع، تزداد مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ. يعود ذلك إلى أن التزام المقرض واهتمامه بنجاح المشروع يرتبط عادة بحجم استثماره الشخصي فيه. فإذا كانت هذه الاستثمارات قليلة أو معدومة، يقل حرص المقرض على نجاح المشروع، وعند ظهور علامات تدل على فشل المشروع، قد يتخلى المقرض عنه لصالح البنك، مما يضع البنك في موقف صعب. لذلك، من الضروري التأكد من أن حجم التمويل الذاتي للمقرض مناسب وحقيقي، وليس تمويلًا غير مباشر مثل تسهيلات الموردين أو ما شابهها. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب سياسة ائتمانية واضحة لدى البنك أو ضعفها يؤدي إلى خلل كبير في إدارة النشاط الائتماني، إذ يسمح ذلك للعاملين في المجال باتخاذ قرارات متعارضة وغير متناسقة، مما يزيد من احتمالات تعثر القرض³.

- عدم حصول البنك على ضمانات كافية أو قبوله لضمانات تفتقر إلى الصفات الأساسية المطلوبة (كأن تكون البضائع المقدمة كضمان تالفة، غير تامة الصنع، أو منخفضة السيولة وصعوبة التصرف فيها) يُعد من العوامل التي تزيد من مخاطر التعثر. فالضمانات تُعد أحد أدوات حماية البنك من مخاطر عدم السداد، وإذا لم تكن ذات جودة وقابلة للتسييل بسهولة، فإنها تفقد فعاليتها كوسيلة لاسترداد الحقوق في حال تعثر المقرض⁴.

- ضعف القدرة على التحليل الائتماني لدى موظفي البنك يُعد من الأسباب الجوهرية التي تؤثر سلبًا على جودة القرار الائتماني. فإذا لم يمتلك العاملون في مجال الائتمان المهارات التحليلية الكافية لتقييم الجدارة الائتمانية

¹ عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد البنوك على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الوطنية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 51.

² جمال أحمد حسين أبو عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

³ نفسه، ص ص 124-125.

⁴ عبد المعطي رضا أرشد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 284.

للمقترضين وتقدير مخاطر القرض بدقة، فإن ذلك قد يؤدي إلى منح التمويل لعملاء غير مؤهلين، مما يزيد من احتمالات تعثرهم ويعرض البنك لصعوبة استرداد القروض الممنوحة.

- - تُعد الرقابة على البنوك من أهم المهام التي تضطلع بها البنوك المركزية، فإذا كانت أجهزة الرقابة في هذه البنوك تفتقر إلى الكفاءة والتأهيل المناسب، فإن قدرتها على مراقبة أعمال البنوك وضبطها ستكون محدودة أو شبه معدومة. وكلما ضعفت هذه الرقابة، زادت احتمالية قيام البنوك بممارسات غير سليمة، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مخاطر تعثر القروض لديها¹.

- عدم قيام البنك بمتابعة أوضاع المقترضين والمشاريع الممولة بشكل دوري يُعد من أبرز العوامل التي تسهم في تفاقم مشكلات التعثر، إذ إن غياب نظام فعال للمتابعة والرقابة المستمرة يحرم البنك من فرصة الكشف المبكر عن المؤشرات السلبية التي قد تنذر بصعوبات مالية محتملة، سواء لدى المقترض أو في أداء المشروع، وعليه فإن اكتشاف التعثر في مراحل متأخرة يؤدي إلى تعاظم الخسائر وصعوبة استرداد القرض، في حين كان من الممكن اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب لو توفر نظام رقابي ومتابعة منتظم.

- تغليب البنك لعامل الربح على حساب عامل المخاطرة يُعد من الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى تعثر القروض. فعندما تسعى إدارة البنك إلى تعظيم الأرباح بأي ثمن، وتمارس ضغوطاً على مديري الفروع وموظفي الائتمان لزيادة حجم التسهيلات الممنوحة، فإن ذلك يؤدي غالباً إلى تهاون في تطبيق معايير التقييم الائتماني السليم. وتكون النتيجة منح قروض لأشخاص غير مؤهلين ائتمانياً، أو بمبالغ تتجاوز احتياجاتهم الحقيقية وقدرتهم على السداد، مما يرفع من معدلات المخاطر ويزيد من احتمالات عدم استرداد القروض، وبالتالي الإضرار بمركز البنك المالي على المدى الطويل².

- الاعتماد المفرط على الضمانات دون النظر إلى الجدارة الائتمانية يُعد من أبرز العوامل التي ترفع من مخاطر تعثر القروض. فعندما يُبنى القرار الائتماني على أساس توفر ضمانات كافية فقط، دون إجراء تقييم دقيق لجدوى المشروع أو قدرة المقترض على السداد، فإن البنك يضع نفسه في موقف غير آمن. إذ تُصبح الضمانات في هذه الحالة وسيلة أولية لتحصيل الحقوق بدلاً من كونها ملاذاً أخيراً يلجأ إليه عند التعثر. ومع تعرض المقترض لأي صعوبات مفاجئة، تتعاظم احتمالات عدم سداد القرض، وتفقّد الضمانات فعاليتها في كثير من الأحيان بسبب انخفاض قيمتها السوقية أو صعوبة تسيلها، مما يضع البنك أمام خسائر محتملة كبيرة³.

¹ جمال أحمد حسين أبو عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 132.

² نفسه، ص 125.

³ نفسه، ص ص 126-127.

- الإقراض المتقارب يُعد من أبرز أنواع التمويلات التي تتسم بارتفاع مخاطر التعثر، نظراً لما يشوب هذا النوع من القروض من تعارض في المصالح وضعف في الضوابط الرقابية. ويقصد به منح القروض لأشخاص أو مؤسسات تربطهم علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع البنك، سواء عبر عضوية في مجلس الإدارة أو علاقات شخصية مع أفراد من الإدارة التنفيذية. وفي مثل هذه الحالات، غالباً ما يتم التغاضي عن شروط الجدارة الائتمانية أو تقييم المخاطر بشكل موضوعي، وهو ما يزيد من احتمال تعثر هذه القروض بسبب غياب الانضباط الائتماني، وضعف الحوافز الحقيقية لدى المقترضين للوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك¹.

- سوء ظروف عمل الموظفين في البنك يُعد من العوامل المؤسسية التي تُسهم في ارتفاع معدلات التعثر الائتماني. فعندما يعاني الموظفون من بيئة عمل غير مناسبة، مثل الضغط الزائد، ضعف الحوافز، أو غياب التدريب والتأهيل الكافي، فإن ذلك ينعكس سلباً على أدائهم وجودة القرارات التي يتخذونها. وقد يؤدي هذا الوضع إلى تراجع فعالية الدراسة الائتمانية، أو إلى الإهمال في متابعة القروض، بل وفي بعض الحالات إلى ممارسات غير مهنية أو حتى فساد مالي، مما يضعف من كفاءة النظام الائتماني ككل ويزيد من احتمالات تعثر القروض².

- تُعد المغالاة في تقدير الضمانات من العوامل التي تسهم بشكل مباشر في تفاقم مشكلة القروض المتعثرة، حيث يؤدي التقدير المبالغ فيه للضمانات المقدمة من قبل المقترض إلى منح تسهيلات ائتمانية تتجاوز القيمة الحقيقية لهذه الضمانات. ويرجع ذلك إما إلى ضعف الخبرات الفنية للجهات المكلفة بالتقييم، أو إلى وجود تواطؤ محتمل بينها وبين المقترضين. وفي مثل هذه الحالات، يعتمد البنك على ضمانات وهمية أو مبالغ في قيمتها كوسيلة أساسية لاسترداد أمواله في حال تعثر القرض، إلا أنه يفاجأ بعدم كفاية تلك الضمانات لتغطية قيمة القرض، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة وتهديد لسلامة المركز المالي للبنك³.

- يُعدّ عدم الاستعلام الدقيق عن العميل من الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى تعثر القروض البنكية، إذ إن القصور في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالوضع المالي والتجاري والقانوني للعميل يقلل من قدرة البنك على تقييم الجدارة الائتمانية بدقة، ويجعله أكثر عرضة لمنح تسهيلات لأشخاص أو جهات غير مؤهلة أو عالية المخاطر، كما أن غياب التخطيط الفعال لمحفظة القروض ينعكس سلباً على جودة المحفظة الائتمانية، حيث قد يؤدي إلى تركيز المخاطر في قطاعات معينة أو إلى اختلال التوازن بين أنواع القروض ومددها، الأمر الذي يزيد من احتمالات التعثر ويُضعف قدرة البنك على مواجهة الأزمات المالية المحتملة⁴.

¹ جمال أحمد حسين أبو عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 126-127.

² بن مداني صديقة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

³ فريد ارغب النجار، مرجع سبق ذكره، ص 23.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

- السماح للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة من الممارسات التي تُسهم في زيادة احتمالات تعثر القروض، خاصة في حالة القروض الموجهة لتمويل مشاريع تُنفذ على مراحل. فعند صرف كامل مبلغ القرض دفعة واحدة، يرتفع احتمال استخدامه في أغراض غير تلك التي مُنح القرض لأجلها، سواء كانت أغراضاً استهلاكية أو استثمارات جانبية غير مدروسة، مما يُخلّ بالجدوى الاقتصادية للمشروع ويفقد البنك القدرة على مراقبة مدى التزام المقترض بتنفيذ المشروع كما هو مخطط له، لذلك يُوصى بأن يقوم البنك بصرف أجزاء القرض على دفعات مرتبطة بتقدم العمل في المشروع الممول، ما يُعزز من الرقابة والالتزام، ويقلل من فرص الانحراف عن أهداف القرض الأساسية¹.

- امتناع البنك عن تقديم تمويل إضافي للمقترض دون وجود مبرر واضح يُعد من العوامل التي قد تؤدي إلى تعثر القرض، ففي بعض الحالات، يحتاج المقترض إلى دعم مالي إضافي لاستكمال المشروع أو لتجاوز أزمات مؤقتة في السيولة. وعندما يرفض البنك منح هذا التمويل دون سبب مبرر، قد يؤدي ذلك إلى توقف المشروع أو ضعف الأداء المالي للمقترض، مما يزيد من احتمالية عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه البنك. لذا، من المهم أن يتعامل البنك بمرونة وحكمة في تقييم طلبات التمويل الإضافي، مع الالتزام بمعايير الائتمان السليمة لضمان استمرارية المشروع وتحقيق نجاحه².

ثالثاً: أسباب ناتجة عن البيئة الخارجية

هذه الأسباب ناتجة عن تأثير عوامل خارج إرادة الطرفين الأساسيين في العلاقة الائتمانية، وهما البنك والمقترض، إذ إن كليهما يعمل ضمن بيئة خارجية تؤثر عليهما بشكل مباشر. لذلك، فإن المتغيرات التي تحدث في هذه البيئة قد تسهم في وصول القروض إلى مرحلة التعثر أو تزيد من احتمالية حدوثه. وفيما يلي أبرز العوامل الخارجية التي تسهم في تعثر القروض البنكية:

- تراجع الأداء الاقتصادي العام، كدخول الاقتصاد في مراحل من الانكماش أو التباطؤ - سواء تمثل ذلك في انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أو في حالات الركود والكساد الاقتصادي - تأثيراً مباشراً على أداء المؤسسات الاقتصادية والأفراد على حد سواء، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع القدرة المالية للمقترضين ويزيد من احتمالية تعثرهم في سداد التزاماتهم تجاه البنوك.

- تؤدي تغير أنواق المستهلكين وتبدل أنماط استهلاكهم، سواء لأسباب غير واضحة أو نتيجة ظهور بدائل أكثر جذباً وإشباعاً، إلى انخفاض الطلب على منتجات المشروع الممول. كما قد تظهر عوامل طارئة تؤثر سلباً على

¹ بن مداني صديقة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 405.

مخرجات المشروع، مما ينعكس في تراجع المبيعات بشكل مستمر وتكدس المخزون من المنتجات النهائية، مما يزيد من تكاليف الاحتفاظ بهذه المخزونات. هذه الظروف مجتمعة تؤدي إلى تدهور أداء المشروع، مما يرفع من احتمالات فشل المشروع وتعثر القرض الممنوح¹.

- تؤثر تدخلات الحكومة في بعض الجوانب المرتبطة بنشاط المقترض تأثيراً مباشراً على أداء المشروع الممول. فقد يشمل ذلك تحديد أسعار بيع السلع التي يقدمها المقترض، أو أسعار مدخلات الإنتاج الخاصة به، إضافة إلى تعديل الدعم المقدم لبعض السلع التي يتعامل معها، فضلاً عن زيادة الضرائب والرسوم الجمركية. هذه التدخلات قد تؤدي إلى تغيرات في التكاليف والعوائد، مما يؤثر سلباً على قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية وبالتالي يزيد من احتمالات تعثر القرض².

- تُعتبر القوة القاهرة أو الحوادث المفاجئة من العوامل المؤثرة التي قد تتسبب في تعثر القروض البنكية. فعندما يتعرض المشروع الممول لأحداث غير متوقعة مثل الحرائق، الزلازل، الأعاصير، الفيضانات، أو اندلاع الحروب وأعمال العنف، فإن ذلك يؤدي إلى تعطيل سير العمل وتقليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المالية، مما يرفع من احتمالات تعثر القرض³.

- الظروف السياسية غير المستقرة من العوامل الخارجية التي تؤثر سلباً على نشاط المقترض وأداء مشروعه. فالتقلبات السياسية وعدم الاستقرار قد تخلق بيئة غير مواتية للأعمال، مما يؤدي إلى تراجع الأداء المالي وزيادة المخاطر التي قد تؤدي في النهاية إلى تعثر القرض الممنوح⁴.

- ارتفاع معدلات التضخم والفائدة يمثلان من العوامل الاقتصادية التي تؤثر سلباً على قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية. فارتفاع التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للأموال، بينما زيادة معدلات الفائدة تزيد من تكلفة الاقتراض، مما يضغط على السيولة المالية للمشروع وقد يسبب تعثر السداد⁵.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 76.

² محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 406.

³ جمال أحمد حسين أبو عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 130.

⁴ عبد المعطي رضا أرشد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 285.

⁵ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 240.

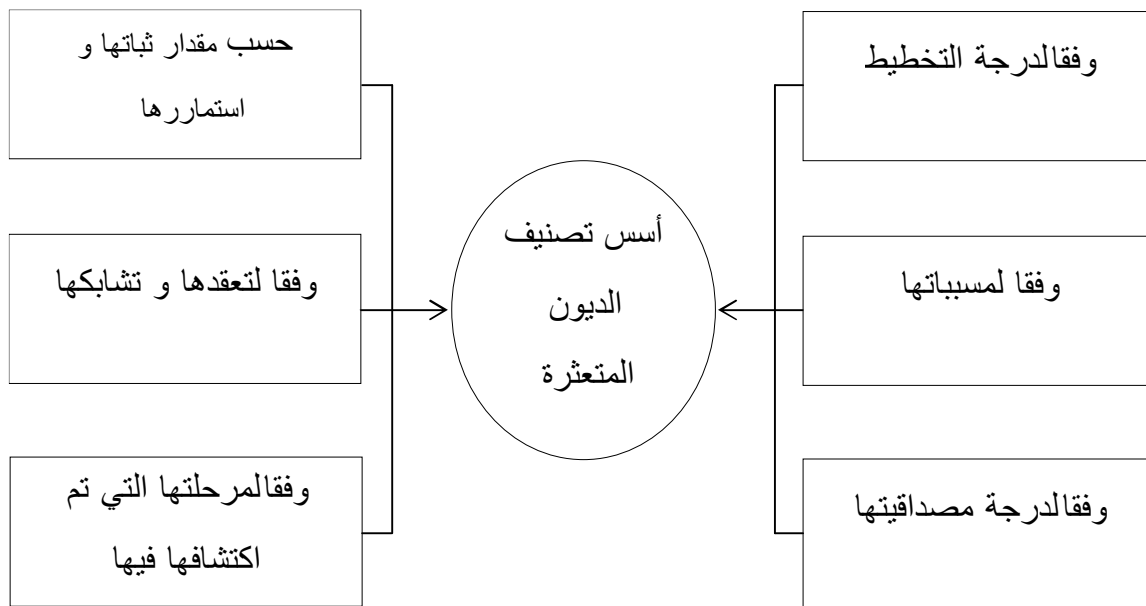
المطلب الثالث: تصنيف القروض البنكية المتعثرة

تعرّ القروض البنكية من الإشكاليات المعقدة التي يصعب حصرها ضمن إطار محدد من السمات والخصائص، إذ لا تتسم هذه الظاهرة بتكامل بنيوي يسمح بتحديد لها بصورة قطعية، ومع ذلك فإنّها غالباً ما تتشابه في الأعراض التي تظهر بها، والمظاهر التشغيلية التي ترافقها، فضلاً عن العوامل المتعددة والمتداخلة التي تُفضي إلى حدوثها، وكذلك في النتائج السلبية التي تخلفها على كل من البنك والعميل والقطاع المالي ككل.

ورغم هذا الطابع غير النمطي لتعرّ القروض، إلا أن من الضروري التمييز بين أشكالها المختلفة، لما لذلك من أهمية في وضع السياسات الائتمانية المناسبة واستراتيجيات المعالجة والوقاية. ويمكن تصنيف حالات تعرّ القروض وفق عدد من الأسس، مثل طبيعة المقرض (فرد أو مؤسسة)، ونوع القرض (استهلاكي، استثماري، تشغيلي)، ومدى زمني التعثر (تعرّ قصير الأجل أو مزمّن)، ودرجة الخطورة على المحفظة الائتمانية، وأيضاً من حيث الأسباب المؤدية إلى التعثر، سواء كانت داخلية تتعلق بالمقرض أو خارجية ترتبط بالبيئة الاقتصادية أو بأداء البنك ذاته.

إن فهم هذه التصنيفات يساعد إدارات المخاطر والائتمان في البنوك على تطوير أدوات التقييم والمتابعة بما يضمن تقليص معدلات التعثر وتحقيق التوازن بين الربحية والاستدامة المالية، غير أن لهذه الظاهرة أنواعاً متعددة يجب الإلمام بها حيث تمكن تصنيفها وتقسيمها وفقاً لعدة أسس على النحو الذي تظهر الشكل التالي:

الشكل رقم (1): تصنيف القروض المتعثرة



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، الديون البنكية المتعثرة والأزمة المالية البنكية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 68.

أولاً: تصنيف القروض المتعثرة وفقاً لدرجة التخطيط

تُعد درجة التخطيط المسبق أحد الأسس الجوهرية لتصنيف القروض المتعثرة، لا سيما في المشروعات الكبرى التي تتضمن مراحل متعددة للتنفيذ. فعادة ما تُوضع سيناريوهات تمويلية لمواجهة فترات حرجة تُتوقع فيها اختلالات مؤقتة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة. غير أن فشل القائمين على المشروع في تأمين التمويل الكافي، أو ضعف التقدير الزمني لتلك الاحتياجات، يؤدي في كثير من الحالات إلى التعثر، ويجعل القرض عرضة لعدم السداد في الآجال المحددة¹.

وبناءً عليه، يمكن تقسيم القروض المتعثرة حسب هذا المعيار إلى نوعين رئيسيين:

1- القروض المتعثرة المخططة مرحلياً: تشير إلى تلك القروض التي يُعلم مسبقاً باحتمال تعثرها خلال فترات محددة نتيجة وجود فجوات بين الاستخدامات (التدفقات الخارجة) والموارد (التدفقات الداخلة). هذا التعثر يكون متوقعاً في ظل الدراسات التمهيديّة للمشروع، ويُفترض أن تكون له خطط علاجية ملحقّة ضمن استراتيجية التمويل. وتكمن خطورة هذا النوع من التعثر في العجز عن معالجة تلك الفجوات في وقتها، إما لعدم كفاءة الإدارة المالية، أو لتأخر الدعم المتوقع من الأطراف المعنية، أو لفشل التفاوض على التمويل المرحلي اللازم، مما يؤدي إلى تراكم الالتزامات واستنزاف السيولة².

كما قد يلجأ بعض أصحاب المشروعات إلى استخدام حالة التعثر المرحلي كأداة ضغط على الجهات الممولة أو الجهات الحكومية للمطالبة بزيادة الدعم أو تقديم إعفاءات، وهو أمر يتطلب من الإدارة المالية مهارات تفاوضية عالية لإقناع تلك الجهات بجدوى استمرار المشروع رغم الفجوة المؤقتة³.

2- القروض المتعثرة عشوائية الحدوث: هذا النوع يتمثل في القروض التي تتعثر بسبب حوادث غير متوقعة، لا يمكن التنبؤ بها أو السيطرة عليها، وتُعرف غالباً بـ"القوة القاهرة"، مثل الكوارث الطبيعية (كالزلازل أو الفيضانات)، أو الأزمات السياسية أو الاقتصادية المفاجئة، أو حتى الإضرابات الحادة في السوق.

تؤدي هذه الظروف إلى خسائر كبيرة في المشروع، وتعطيل موارده الأساسية، مما ينعكس بشكل مباشر على قدرته في الوفاء بالتزاماته تجاه البنوك. ويُعد هذا النوع من التعثر من أكثر الأنواع خطراً، نظراً لعدم ارتباطه بسوء تخطيط أو ضعف في إدارة المشروع، بل بظروف خارجة عن الإرادة⁴.

¹ عبد القادر صويحة، تمويل المؤسسات ومخاطر تعثر القروض البنكية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 141.

² أحمد حمزة، التحليل المالي وتقييم الأداء في البنوك التجارية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019، ص 198.

³ محمد الحداد، إدارة المخاطر البنكية في ظل تقلبات السوق، دار اليازوري العلمية، عمان، 2020، ص 117.

⁴ كريم سلامة، التمويل والاستثمار في بيئة الأعمال الحديثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2018، ص 163.

ولهذا، توصي أدبيات العمل البنكي بأن تتضمن دراسات الجدوى والائتمان آليات تحوطية لمثل هذه الحالات، من خلال التأمين ضد الأخطار، وتبني سيناريوهات بديلة، وخطط استجابة سريعة¹.

ثانياً: تصنيف الديون المتعثرة وفقاً لمسبباتها

تُعد دراسة مسببات تعثر القروض البنكية من الأمور الأساسية لفهم طبيعة هذه الظاهرة المالية المركبة، إذ يُمكن من خلال هذا التصنيف تمييز العوامل التي تؤدي إلى فشل المقرض في الوفاء بالتزاماته، سواء أكانت ناتجة من داخله (أي من المشروع ذاته)، أو من محيطه الخارجي. ووفقاً لهذا المعيار، يُمكن تصنيف الديون المتعثرة إلى قسمين رئيسيين:

1- الديون المتعثرة الناتجة عن عوامل ذاتية: وهي تلك الديون التي تنشأ نتيجة اختلالات داخلية في المشروع أو لدى المقرض نفسه، سواء كانت هذه الاختلالات بسبب ضعف في الكفاءة الإدارية، أو قصور في الخبرات الفنية، أو سوء في التخطيط والرقابة المالية، أو عدم الالتزام باستخدام القرض في الأغراض التي تم الحصول عليه من أجلها. وتُعد هذه العوامل ذات طابع داخلي بحت، ويمكن أن تعود أيضاً إلى الإهمال، أو نقص المعرفة، أو تجاهل المتغيرات المحيطة، وقد تحدث بفعل قرارات خاطئة تم اتخاذها عن جهل أو سوء تقدير. وتُشير الأدبيات البنكية إلى أن هذه الفئة من الديون تُعد من أكثر الأنواع شيوعاً، حيث إن العديد من حالات التعثر تعود إلى ضعف البنية الإدارية للمشروع أو فشله في التنبؤ بالمخاطر².

2- الديون المتعثرة الناتجة عن عوامل خارجية: وهي الديون التي تنشأ نتيجة تأثير البيئة الخارجية على المشروع الممول، دون أن يكون للمشروع نفسه دخل مباشر في حدوثها. وتشمل هذه العوامل: تقلبات السوق، تدخلات الجهات الحكومية كفرض ضرائب جديدة أو تحديد أسعار المنتجات، أو تغيرات في سلوك المستهلكين، أو ظروف سياسية واقتصادية خارجة عن السيطرة. ويُمكن تقسيم هذه العوامل الخارجية كذلك إلى فئتين فرعيتين وفقاً للجهة المسؤولة عن نشوء الأزمة:

*** الديون المتعثرة الناتجة عن ممارسات البنك الممول نفسه:** في بعض الحالات، يكون البنك نفسه سبباً مباشراً في تعثر العميل، وذلك من خلال منح قروض دون دراسة ائتمانية كافية، أو تضخيم حجم التمويل الممنوح بما لا يتناسب مع قدرة المشروع على السداد، أو سوء إدارة العلاقة الائتمانية لاحقاً، مثل التأخر في صرف دفعات التمويل أو رفض تقديم تمويل إضافي في مراحل حرجية. كما قد يسهم ضعف المتابعة وعدم مراجعة أداء العميل

¹ نزار عواد، إدارة الأزمات المالية في القطاع البنكي، دار الصادقين، بغداد، 2021، ص 211.

² خالد عبد الله الشمري، إدارة الائتمان البنكي وتحليل مخاطر القروض، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2017، ص 288.

المالي في تدهور الوضع الائتماني. وقد أكد عدد من الباحثين أن بعض البنوك تقع في أخطاء فادحة نتيجة تغليب هدف الربح السريع على تقييم المخاطر بشكل متوازن¹.

* **الديون المتعثرة الناتجة عن أطراف أخرى من البيئة الخارجية:** مثل الموردين الذين قد يتأخرون في تسليم المواد الخام، أو الموزعين الذين قد يفسدون خطة التسويق، أو الجهات الحكومية التي قد تفرض تغييرات مفاجئة في السياسات الاقتصادية أو التشريعات التجارية، مما يُعيق تنفيذ المشروع أو يؤثر سلباً على التدفقات النقدية. وغالباً ما تكون هذه العوامل خارجة تماماً عن إرادة المقترض، وتُشكل تحدياً كبيراً للبنوك في إدارة مخاطرها الائتمانية².

ثالثاً: تصنيف الديون المتعثرة وفقاً لدرجة مصداقيتها

تُعد مصداقية الدين المتعثر أحد المحاور التحليلية الأساسية التي يُمكن من خلالها تمييز طبيعة التعثر البنكي، وما إذا كان ناتجاً عن ظروف اقتصادية فعلية أم عن نوايا احتيالية تستهدف استنزاف موارد النظام المالي. ووفقاً لهذا المعيار، يُمكن تقسيم الديون المتعثرة إلى نوعين رئيسيين، يتمثلان فيما يلي:

1- ديون متعثرة وهمية خداعية: يشير هذا النوع إلى الحالات التي يتم فيها استخدام المشروعات الاستثمارية كوسيلة احتيالية لتحقيق أهداف غير مشروعة، لا سيما في بعض الدول النامية التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية عبر تقديم حوافز مالية وضريبية كبيرة. وفي هذا السياق، قد تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات أو جهات استثمارية أجنبية مشبوهة بتأسيس مشاريع ظاهرها تنموي، بينما الهدف الحقيقي منها هو استغلال المزايا الممنوحة في تلك الدول، مثل الإعفاءات الجمركية والدعم الحكومي، ثم تحويل رأس المال والعوائد المالية إلى الخارج، تحت غطاء الأرباح. وبعد انتهاء فترة الدعم، تعلن هذه الجهات عن إفلاس المشروع أو تعثره بشكل مفاجئ، في محاولة للهروب من الالتزامات المستحقة تجاه البنوك أو الجهات الحكومية. وفي بعض الحالات الأكثر تطرفاً، تستغل بعض العصابات الدولية هذه المشروعات كواجهة لتمرير أنشطة غير قانونية، مثل غسل الأموال أو الاتجار غير المشروع، مستغلين ضعف البنية الرقابية في بعض الدول النامية³.

2- ديون متعثرة حقيقية فعلية: يقصد بها الديون التي تنشأ نتيجة ظروف واقعية ناتجة عن اختلالات اقتصادية أو مالية غير مقصودة، كأن يتعرض المشروع لخسائر ناتجة عن تراجع السوق، أو نقص في السيولة، أو تغييرات مفاجئة في أسعار المواد الأولية، أو أحداث غير متوقعة مثل الكوارث الطبيعية. هذا النوع من الديون لا ينطوي على نوايا احتيالية أو تواطؤ، بل هو نتيجة طبيعية للمخاطر التي قد تواجه أي نشاط اقتصادي مشروع. وفي مثل

¹ عبد الرزاق عبد الكريم البشير، تحليل مخاطر التعثر الائتماني في البنوك التجارية، الطبعة الثانية، دار الرضوان، الأردن، 2021، ص 163.

² سامي عبد العزيز بدر، النظام البنكي ومخاطر التمويل، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 219.

³ طارق عبد الفتاح إسماعيل، تمويل المشروعات الاستثمارية وتحليل أخطار الائتمان، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص 312.

هذه الحالات، يكون من الممكن وضع برامج معالجة مالية أو فنية للمشروع، سواء من خلال إعادة جدولة الدين، أو توفير دعم مالي إضافي، أو إعادة هيكلة النشاط¹.

رابعاً: تصنيف الديون المتعثرة وفقاً لمقدار ثباتها واستمرارها

يُعد تصنيف الديون المتعثرة وفقاً لدرجة استمراريتها أو ثباتها أحد المؤشرات التحليلية الهامة في فهم طبيعة المشكلة الائتمانية وأبعادها الزمنية، حيث تختلف الديون من حيث كونها طارئة أو مزمنة، ومن حيث قابلية معالجتها بسرعة أو الحاجة إلى تدخلات هيكلية طويلة الأمد. ووفقاً لهذا الأساس، يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين:

1- الديون المتعثرة العارضة: تشير إلى تلك الديون التي تنشأ بسبب عوامل مؤقتة أو عابرة، غالباً ما تكون نتيجة اضطرابات تشغيلية محدودة أو ظروف خارجية بسيطة أثرت بشكل مؤقت على قدرة المشروع في الوفاء بالتزاماته. ومن أبرز سمات هذا النوع من الديون أنه يمكن تجاوزها من خلال بعض الإجراءات التصحيحية السريعة مثل إعادة جدولة بسيطة، أو ضخ سيولة إضافية، أو معالجة فنية مرحلية. وغالباً ما يُصنف هذا النوع ضمن الحالات القابلة للعلاج قصير الأجل². وقد تبين أن الديون العارضة لا تشكل تهديداً بنوياً للبنك شريطة أن تتم معالجتها في الوقت المناسب وبأدوات مرنة.

2- الديون المتعثرة الدائمة: هي الديون الناتجة عن مشكلات هيكلية في المشروع المقترض، سواء على مستوى الهيكل التمويلي أو النماذج التشغيلية أو الإدارة الداخلية، بحيث لا يمكن معالجتها بحلول قصيرة الأجل، بل تتطلب إعادة هيكلة شاملة قد تشمل تغييرات إدارية، وإعادة تصميم دورة النشاط، وضخ استثمارات استراتيجية. وتتسم هذه الديون بأنها ذات طبيعة ممتدة في الزمن وتحتاج إلى جهد كبير لإصلاح الخلل القائم³. وقد تأكد أن الديون الدائمة تُعد من أخطر أشكال التعثر لارتباطها بعوامل جوهرية يصعب علاجها دون قرارات استراتيجية من أصحاب المشروع والدائنين على حد سواء.

وبالإضافة إلى هذا التصنيف الثنائي، يُمكن تحليل الديون المتعثرة من حيث نمط تراكمها ونموها المستمر، إلى: **ديون متعثرة متزايدة ذات طبيعة تراكمية:** وهي تلك الديون التي تتفاقم بمرور الوقت نتيجة عجز المقترض عن السداد، ما يؤدي إلى تراكم الفوائد والغرامات، وارتفاع قيمة أصل الدين بشكل تدريجي. وغالباً ما يتزامن هذا النوع مع غياب القدرة لدى المقرض (البنك) على تحصيل الدين أو الوصول إلى تسوية فعّالة مع العميل، ما يضطر

¹ سامي إبراهيم الناصر، تحليل الديون المتعثرة وإدارة المخاطر البنكية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2018، ص 229.

² مجدي عبد الحميد قاسم، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، الطبعة الثالثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 187.

³ حسن عبد الله زكي، التحليل البنكي لأسباب التعثر المالي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز الدراسات المالية والبنكية، جامعة عين شمس، 2021، ص 144.

البنك إلى ترحيل الدين وتدويره عبر إضافته إلى الحساب الجاري دون وجود حلول جذرية. وقد تتحول هذه الحالة لاحقاً إلى أزمة مالية كاملة في حال استمرار التراكم دون تدخل¹، حيث أن البنوك التي لا تملك سياسة فعالة لإدارة هذا النوع من الديون تواجه خسائر مضاعفة مستقبلاً، بما في ذلك ضعف السيولة وتآكل الأرباح.

خامساً: تصنيف الديون المتعثرة وفقاً لدرجة تعقيدها وتشابكها

تُعد درجة تعقيد وتشابك الديون المتعثرة من المعايير الهامة في تقييم قدرة البنك أو المؤسسة المالية على إدارة هذه الديون، حيث تؤثر هذه الخاصية بشكل مباشر على مدى سهولة أو صعوبة التعامل معها وإيجاد حلول مناسبة. وبناءً عليه، يمكن تصنيف الديون المتعثرة إلى نوعين رئيسيين:

1- الديون البسيطة سهلة التعامل: هي تلك الديون التي تتميز بقلة مبلغها وقصر مدتها الزمنية، وعادةً ما تكون ضمن تمويل قصير أو متوسط الأجل، كالتمويل الخاص برأس المال العامل، أو توسعات محدودة، أو صيانة دورية وتجديدات بسيطة للمعدات أو البنية التحتية للمشروع. وفي العادة، يحدث التعثر في هذه القروض نتيجة ظروف عرضية مؤقتة أو مشاكل تشغيلية محدودة، وليست بسبب خلل جوهري في المشروع ذاته. ومن هنا، تتميز هذه الديون بسهولة العلاج والقضاء على التعثر المرتبط بها، مما يمكن المشروع من استعادة نشاطه وحيويته بمجرد إزالة هذه الظروف الطارئة². وقد تأكد أن الديون البسيطة تتطلب حلولاً إدارية ومالية مباشرة، ولا تستدعي إعادة هيكلة معقدة، مما يجعل فرص تحسن الوضع الائتماني كبيرة.

2- الديون المتعثرة المعقدة: تتسم هذه الديون بكثرة الأطراف المتدخلة، وغالباً ما تكون نتيجة قروض مشتركة ممنوحة لعميل واحد أو مشروع معين، حيث يتطلب الأمر تنسيقاً بين عدة جهات مقرضة لها مصالح وشروط مختلفة ومتضاربة في بعض الأحيان. إلى جانب ذلك، فإن مبالغ هذه الديون عادةً ما تكون كبيرة، وتحتوي على شروط معقدة ومتداخلة، مما يصعب عملية التقييم والمعالجة. كما أن تشابك أسباب التعثر ونتائجه يزيد من صعوبة التعامل مع هذه الديون، ويستلزم خبرات فنية وإدارية متقدمة لتحليل الوضع واقتراح الحلول الملائمة³. مع الإشارة إلى أن الديون المعقدة تتطلب آليات متخصصة لإعادة الهيكلة، تشمل التفاوض بين الأطراف المختلفة وإعادة جدولة الدين، مع ضرورة مراعاة المصالح المتضاربة لضمان استدامة المشروع المقترض.

¹ أحمد كمال الدين الطاهر، القروض المتعثرة في البنوك التجارية: التشخيص والحلول، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2020، ص 209.

² محمد عبد الله علي، الإدارة المالية والمخاطر البنكية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022، ص 234.

³ سعيد محمود حسن، أثر تعقيد القروض المشتركة على إدارة المخاطر البنكية، المجلة العربية للعلوم المالية والبنكية، العدد 12، 2023، ص 89.

سادسا: تصنيف الديون المتعثرة حسب مرحلة اكتشافها

تعتمد عملية تصنيف الديون المتعثرة على مرحلة اكتشاف التعثر داخل دورة حياة المشروع أو القرض، حيث يتفاوت التعثر من حيث شدته ومدى وضوح أسبابه ومظاهره، مما يستدعي استراتيجيات مختلفة في التعامل معه. وفقاً لهذا الأساس، يمكن تقسيم الديون المتعثرة إلى الأنواع التالية:

1- الدين المتعثر الأولي (في مرحلة التكوين): في هذه المرحلة، لا تزال أسباب التعثر كامنة وغير ظاهرة بشكل واضح، إذ تتواجد بوادر ومؤشرات غير محسوسة أو ملموسة على التعثر. في هذه المرحلة المبكرة، لا يلحظ المقرضون أي علامات تحذيرية بارزة على الخطر، حيث تبقى أعراض التعثر طفيفة وأولية، ولا تشكل تهديداً مباشراً لاسترداد الدين¹. تجدر الإشارة إلى أن التدخل في هذه المرحلة يتطلب مراقبة دقيقة وتحليل مستمر للمعطيات المالية لتفادي تفاقم التعثر.

2- الدين المتعثر الثانوي (في مرحلة النمو): يصبح التعثر في هذه المرحلة أكثر وضوحاً، حيث تبدأ المظاهر والأعراض في التفاقم وتصبح ملموسة، مما يمارس ضغوطاً واضحة ومتزايدة على متخذي القرار في المشروع وكذلك على الجهات المقرضة. يبدأ القلق في الظهور بشكل أكبر حول قدرة المشروع على سداد الالتزامات، ويزداد القلق لدى الدائنين نتيجة اتساع فجوة التمويل وصعوبة تغطية التزامات المشروع. مع العلم أن التدخل المبكر في هذه المرحلة يمكن أن يقلل من حجم الخسائر المحتملة، ويزيد فرص إعادة الهيكلة الناجحة.

3- الدين المتعثر المكتمل (في مرحلة النضج): تمثل هذه المرحلة ذروة الأزمة المالية التي تواجه المشروع، حيث تصل حالة التعثر إلى أقصى حد، وتصبح أوضاع المشروع حرجية للغاية وتهدد استمرار العمل به. تظهر مظاهر الأزمة بشكل جلي وواضح، مما يتطلب اهتماماً مكثفاً من جميع الجهات المعنية، سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو جهات رقابية، وذلك لاتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ المشروع أو إعادة هيكلة². وتعتبر هذه المرحلة حاسمة في تحديد مستقبل المشروع، ويتطلب التعامل معها تخطيطاً دقيقاً واستراتيجية واضحة.

4- الدين المتعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه: في هذه المرحلة الأخيرة، يكون قد تم وضع خطة متكاملة لتعويم المشروع المدين أو تصفيته، وفقاً للخطة أو السيناريوهات المتفق عليها بين الدائنين وأصحاب المشروع. تشمل هذه المرحلة إجراءات إعادة الهيكلة، جدولة الديون، أو حتى تصفية الأصول إذا لزم الأمر. ويشير مركز الدراسات البنكية العربية في تقريره السنوي لعام 2024 إلى أن نجاح هذه المرحلة يعتمد على تعاون جميع الأطراف، والشفافية في الإجراءات، وكذلك وجود إطار قانوني واضح يدعم عمليات إعادة الهيكلة والتصفية.

¹ عبد الرحمن المصري، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك، دار الفكر العربي، 2021، ص 157.

² محمد خالد الغامدي، إدارة القروض المتعثرة، دار المجد، الرياض، 2022، ص 214.

المبحث الثاني:

المؤشرات والانعكاسات المرتبطة بتعثر القروض البنكية

تمثل القروض المتعثرة أحد أبرز التحديات البنوية التي تواجه الأنظمة البنكية، لما لها من تداعيات جسيمة لا تقتصر على الأداء الداخلي للمؤسسات البنكية، بل تمتد آثارها السلبية لتطال النسيج الاقتصادي الوطني برمته . فهذه القروض تُعدّ من مصادر الخطر المالي الذي يهدد سلامة المراكز المالية للبنوك، ويقوّض قدرتها على الإقراض وتمويل الأنشطة الإنتاجية، ما يُفضي إلى تقليص معدلات الاستثمار ويحدّ من الديناميكية الاقتصادية، ليس فقط على المدى القصير، بل (وبشكل أكثر خطورة) على المديين المتوسط والطويل.

ويُجمع المختصون على أن القروض لا تنتقل إلى حالة التعثر بشكل مفاجئ أو عارض، وإنما تمر غالبًا بمراحل متدرجة تُنذر بوقوع الخطر، حيث تبدأ بمؤشرات أولية ودلائل موضوعية تعكس بداية تدهور العلاقة الائتمانية بين البنك والمُقرض. من بين هذه المؤشرات: التباطؤ في سداد الأقساط المستحقة، طلبات إعادة الجدولة المتكررة، الانخفاض الحاد في المبيعات أو الإيرادات لدى العميل، أو حتى تغيرات هيكلية في السوق التي ينشط فيها المقرض¹.

وغالبًا ما تُظهر هذه المؤشرات (وإن كانت متفاوتة في شدتها ودلالاتها) بوادر دخول العميل في منطقة الخطر، مما يفرض على المؤسسة البنكية تحركات استباقية قائمة على نظم إنذار مبكر، تُسهم في تقليل حدة المخاطر وتقادي تسجيل القرض ضمن خانة الديون المتعثرة. إن غياب هذه الرؤية التحليلية الاستشرافية يفاقم من حجم المشكلة، ويُحوّلها من قضية داخلية محدودة الأثر إلى أزمة هيكلية قد تهدد الاستقرار المالي العام.

المطلب الأول: منهجية احتساب نسبة القروض المتعثرة

لا تقتصر مهام إدارة الائتمان في البنوك على تحديد حجم أو قيمة القروض المتعثرة فحسب، بل تمتد لتشمل تقييم أثرها النسبي من خلال احتساب نسبتها إلى إجمالي محفظة القروض والتسهيلات، وذلك لتحديد مستوى المخاطر التي تواجهها المؤسسة البنكية وتقدير مدى تهديدها لسلامة الجهاز البنكي. إذ تعتبر نسبة القروض المتعثرة من أبرز المؤشرات المستخدمة دوليًا لقياس كفاءة إدارة الائتمان ولتقييم جودة الأصول البنكية.

¹ مراد عبد الكريم، القروض المتعثرة في البنوك التجارية: الأسباب، الآثار، وآليات المعالجة، بيروت، دار الكتاب الحديث، 2018، ص ص 112-113.

وتعتمد المؤسسات البنكية في هذا السياق على منهجيتين رئيسيتين لاحتساب هذه النسبة، كما يلي¹:

الطريقة الأولى: النسبة الإجمالية للقروض غير العاملة

الصيغة:

$$\text{نسبة القروض المتعثرة} = \frac{\text{إجمالي رصيد القروض غير العاملة}}{\text{إجمالي رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية}} \times 100$$

في هذه الطريقة، يتم احتساب النسبة من خلال قسمة إجمالي القروض غير العاملة (Non-Performing Loans - NPLs)، والتي تشمل جميع القروض التي تجاوزت فترة التأخير المحددة في العقود أو فقدت جدواها الائتمانية، على إجمالي محفظة القروض والتسهيلات الممنوحة من قبل البنك. وتستخدم هذه الطريقة بشكل واسع نظرًا لبساطتها ووضوحها في إعطاء تصور أولي عن حجم المشكلة.

الطريقة الثانية: النسبة الصافية للقروض المتعثرة

الصيغة:

$$\text{نسبة القروض المتعثرة} = \frac{\text{رصيد القروض غير العاملة - الفوائد والعمولات المعلقة}}{\text{إجمالي رصيد القروض والتسهيلات - الفوائد والعمولات المعلقة}} \times 100$$

تعتبر هذه الطريقة أكثر دقة من الطريقة الأولى، إذ تستبعد من البسط والمقام الفوائد والعمولات المعلقة التي لم تُحصل فعليًا، والتي عادة ما يتم تعليقها محاسبياً عند تصنيف القرض كمتعثر. والهدف من ذلك هو الوصول إلى صورة أكثر واقعية تعكس القيمة الفعلية للقروض غير المنتجة، دون تضخيم النسب عبر تضمين إيرادات غير محققة.

الأهمية التحليلية للمؤشر²: يُستخدم هذا المؤشر من قبل:

- الجهات الرقابية (كالبنك المركزي) لمراقبة استقرار النظام البنكي.

- التحليل الائتماني الداخلي للبنوك لتقدير المخاطر.

- وكالات التصنيف الائتماني والمستثمرين لتقييم جودة الأصول.

¹ عبد الفتاح حسن عبد الله، التحليل المالي المتقدم للمؤسسات البنكية، القاهرة، دار المكتبة الأكاديمية، 2022، ص ص 198-201.
² عاشور أحمد عبد العزيز، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية: تحليل للقروض المتعثرة وآثارها، القاهرة، دار النهضة العربية، 2019، ص ص 109-110.

وتُعد النسبة المرتفعة مؤشراً سلبياً على ضعف الرقابة الائتمانية، وتدهور جودة المحفظة، مما يستلزم اتخاذ تدابير فورية مثل تعزيز المخصصات الائتمانية، وتحسين سياسات منح الائتمان، والحد من التوسع غير المدروس في التسهيلات.

المطلب الثاني: المؤشرات الكمية والنوعية لتعثر القروض البنكية

هناك العديد من المؤشرات السلبية لتعثر القروض البنكية منها ما يلي:

أولاً: مؤشرات تتعلق بمعاملات المقرض مع البنك

تُعد المعاملات اليومية للمقرض مع المؤسسة البنكية أحد أهم المؤشرات المبكرة التي تُنبئ عن احتمالية تعثره في السداد، ويمكن تصنيف هذه المؤشرات ضمن ثلاث فئات رئيسية:

1- المؤشرات المتعلقة بحساب المقرض لدى البنك:

- إصدار شيكات تفوق الأرصدة المتاحة في حساب القرض أو في الحسابات الأخرى الخاصة بالعمل، مما يعكس ضعفاً في الضبط المالي¹.
- وجود أنماط سحب لا تتماشى مع طبيعة النشاط الاقتصادي للمقرض أو لا تتسجم مع احتياجات المشروع محل التمويل.
- تأخر متكرر في سداد الأقساط والفوائد في مواعيدها المحددة، أو تجاهل دفع بعض المستحقات لفترات متعاقبة².
- عدم تعاون العميل مع البنك عند مطالبته بتخفيض المديونية، أو صعوبة التواصل معه، وهو ما يعكس تدهوراً في العلاقة الائتمانية³.
- عدم امتلاك نظام محاسبي منتظم يُمكن من استخراج حسابات دقيقة وموثوقة.
- الانخفاض الملحوظ في أرصدة حسابات العميل لدى البنك⁴.
- بطء حركة الحساب الجاري، خصوصاً من جهة الإيداع، ما يشير إلى تراجع التدفقات النقدية.

¹ Van Gestel, T., & Baesens, B. (2009). **Credit Risk Management: Basic Concepts**. Oxford University Press. P 233.

² IFC – International Finance Corporation. (2012). **Credit Risk Management for MFIs**. P 156.

³ Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2001). **Sound Practices for the Management and Supervision of Operational Risk**. P 65.

⁴ Altman, E. I., & Sabato, G. (2007). **Modeling credit risk for SMEs: Evidence from the US market**. Abacus, 43(3), 332–357.

2- المؤشرات المرتبطة بطلبات المقرض:

- ارتفاع نسبة التمويل الممنوح إلى رأس المال أو الموارد الذاتية للعميل، بما يفوق المستويات المأمونة.
- تكرار طلبات جدولة أقساط القروض، ما يُظهر ضعف الإدارة المالية للعميل.
- تقديم طلبات غير مبررة ومتكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية، مما يدل على سوء التخطيط المالي.
- الاعتماد المفرط على القروض قصيرة الأجل لتغطية احتياجات طويلة الأجل.
- تغير غير مبرر في توقيتات طلب القروض الموسمية، بما يعكس اضطرابًا في دورة النشاط.

3- المؤشرات المرتبطة بالضمانات المقدمة:

- تراجع القيمة السوقية للأصول المرهونة.
- مطالبة العميل برفع إشارة الحجز عن الضمانات دون وجود مبررات مقنعة.
- محاولة استبدال الضمانات العينية بأخرى شخصية، ما قد يُشير إلى نية العميل في التصرف في تلك الضمانات لصالح أطراف أخرى.
- التباطؤ أو الامتناع عن تقديم ضمانات إضافية عند مطالبة البنك بذلك.

ثانيًا: مؤشرات مستمدة من البيانات المالية للمقرض

تُعتبر البيانات المالية وسيلة تحليلية بالغة الأهمية لتقييم قدرة المؤسسة المقترضة على السداد. ويُستخلص من هذه البيانات مجموعة من المؤشرات الدالة على احتمالية التعثر:

1- مؤشرات مستنبطة من الميزانية وملحقاتها:

- زيادة فترة التحصيل¹: تعني صعوبة استرداد المستحقات من العملاء، مما يؤثر على السيولة المتاحة لسداد الالتزامات تجاه البنك.
- ارتفاع فترة سداد الالتزامات: يعد دلالة على عجز في الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل، ما قد ينعكس سلبيًا على العلاقة مع الدائنين.

¹ Peel, M. J., Wilson, N., & Howorth, C. A. (2000). Late payment and credit management in the small firm sector: Some empirical evidence. International Small Business Journal, 18(2), 17-37.

- تقلبات حادة في نسبة السيولة: تدل على غياب التخطيط المالي المستقر، حيث قد تشير إلى صعوبة في سداد الالتزامات أو إلى سوء توظيف الأصول النقدية.
- تضخم غير مبرر في حجم المخزون: يلمح إلى مشاكل في التسويق أو ضعف الطلب، ويؤثر على دورة رأس المال العامل.
- انخفاض أو تقلب غير مبرر في الأصول الثابتة: قد يدل على بيع أصول إنتاجية أو على استثمار غير رشيد في أصول غير مدرة للدخل.
- تراجع حقوق الملكية: يعكس تعرض المؤسسة لخسائر متراكمة، ويضعف الضمانات المتاحة للدائنين.
- تأخر في إعداد البيانات المالية وتسليمها للبنك: يكشف عن خلل محتمل في الإدارة أو محاولة إخفاء حقيقة الوضع المالي.
- تغيير السياسات المحاسبية بصورة غير مبررة: يُعد مؤشرًا على محاولات تضليلية لإظهار ربحية غير حقيقية.
- اختلال في هيكل التمويل¹: عندما تُموّل الموجودات الثابتة من مصادر قصيرة الأجل، ما يؤدي إلى أزمات سيولة متكررة.
- الاعتماد على قروض قصيرة الأجل لسداد التزامات قائمة: يُدخل الشركة في دائرة مديونية يصعب الخروج منها.
- ارتفاع نسبة المديونية²: يعد من أبرز مؤشرات الخطر، حيث يرفع من درجة تعرض الشركة لمخاطر عدم السداد.

2- مؤشرات مستنبطة من قائمة الدخل:

- وجود فجوة كبيرة بين إجمالي الدخل وصافي الأرباح، ما يعكس ارتفاع التكاليف أو المصروفات غير التشغيلية.
- انخفاض حجم المبيعات، مما ينعكس سلبًا على الإيرادات والقدرة على سداد الالتزامات³.
- الزيادة المفاجئة في حجم المبيعات الآجلة، وقد تكون دلالة على تصريف بضائع ضعيفة الجودة أو غير مرغوبة.
- ارتفاع قيمة البضائع المرتجعة نتيجة خلل في جودة المنتجات أو سوء التخزين⁴.

¹ Gitman, L. J., & Zutter, C. J. (2015). *Principles of Managerial Finance*. Pearson. P 78.

² World Bank. (2020). *Enterprise Surveys and Business Environment Snapshots*.

³ Beaver, W. H. (1966). *Financial Ratios as Predictors of Failure*. *Journal of Accounting Research*, 4, 71–111.

⁴ Fridson, M., & Alvarez, F. (2011). *Financial Statement Analysis: A Practitioner's Guide*. Wiley. P 189.

- ارتفاع التكاليف بنسب غير مبررة، ما يؤثر على هامش الربح.
- تركيز المبيعات في عدد محدود من الزبائن، مما يزيد من المخاطر البيعية في حال فقدان أحد العملاء الرئيسيين¹.
- الخسائر التشغيلية المستمرة، وهو مؤشر خطير على تراجع كفاءة التشغيل وعدم تحقيق أرباح جوهرية.

ثالثاً: مؤشرات غير مالية أخرى

إلى جانب المؤشرات المستقاة من المعاملات البنكية والبيانات المالية، تظهر مؤشرات غير مالية قد تشكل إنذاراً مبكراً للتعثر:

- السلوك الشخصي للمالكين أو المديرين التنفيذيين، خاصةً إذا اتسم بعدم الاتزان المالي أو كثرة المخاطر.
- وجود نزاعات أو مشاكل عائلية لدى صاحب المنشأة².
- الاضطرابات العمالية داخل المؤسسة، بما يؤثر على الإنتاج والانضباط.
- التغير غير المخطط في طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة.
- سحب العلامات التجارية أو التوكيلات من المقترض، مما يضعف موقفه التنافسي³.
- غياب استراتيجية واضحة أو خطة مستقبلية للنمو⁴.
- انتشار شائعات سلبية حول المقترض في الأوساط المالية أو السوقية.
- ارتفاع غير مبرر في وثائق التأمين الخاصة بالمقترض، وهو ما قد يُشير إلى محاولة لتغطية مخاطر محتملة.
- تغير الموردين بشكل مفاجئ أو التحول إلى موردين غير معروفين، مما يُثير تساؤلات حول استقرار علاقات التوريد.

¹ Moody's Analytics. (2019). *Early Warning Signals in Corporate Credit Risk*. P 261.

² Deloitte. (2018). *Understanding Causes of Business Failure: Executive Report*. P86.

³ Fitch Ratings. (2021). *Corporate Default and Recovery Report*. P 23-55.

⁴ OECD. (2017). *Enhancing the Contributions of SMEs in a Global and Digitalized Economy*. P 66.

المطلب الثالث: عشر القروض البنكية في ضوء النظريات المتعلقة بإدارة السيولة لدى البنوك

تُعتبر القروض البنكية المتعثرة من أبرز العوامل التي تؤدي إلى تعرض البنوك لمخاطر السيولة، ويعود ذلك إلى عجز العميل، أو مجموعة من العملاء، عن الوفاء بالتزاماتهم المالية في تواريخ الاستحقاق المحددة. هذا الوضع يؤدي إلى تراجع في حجم السيولة المتاحة لدى البنك، مما قد يتسبب، إذا تجاوز حدوداً معينة، في حدوث أزمة سيولة حادة قد تنتهي بإفلاس المؤسسة المالية. ولهذا السبب، تحظى إدارة السيولة بأهمية قصوى ضمن الهيكل التنظيمي للمصارف، حيث يُعد الفشل في المحافظة على مستوى ملائم من السيولة مؤثراً على ضعف الأداء وربما بداية لانهايار شامل للبنك¹.

وفي ضوء هذه الأهمية، اعتمد العاملون في القطاع البنكي، من مصرفيين ومحللين وخبراء ماليين، على مزيج من النظريات الاقتصادية المعروفة لإدارة السيولة، حيث تتنوع التوجهات بين الاعتماد على نظرية محددة أو المزج بين أكثر من نظرية، تبعاً لطبيعة البنك أو قناعة المديرين المختصين²، كما سيأتي في الترتيب التالي:

أولاً: نظرية القروض التجارية (Commercial Loan Theory)

تُعرف أيضاً بالنظرية التقليدية أو الكلاسيكية للسيولة، وتقوم فكرتها على ضرورة تركيز البنوك في منح القروض على التمويل التجاري القصير الأجل، أي على القروض التي تُستخدم في تمويل العمليات التجارية الموسمية، والتي غالباً ما لا تتجاوز مدتها سنة واحدة. ويُفترض في هذه القروض أن تتماشى مع دورات النشاط الاقتصادي، خاصة تقلبات الأعمال وأسعار الفائدة، بما يضمن الحفاظ على السيولة اللازمة لحماية أموال المودعين، وتوفير أكبر قدر ممكن من الضمانات للبنك، وبالتالي تحقيق مردودية مرتفعة³.

ترتكز هذه النظرية على شرطين أساسيين ينبغي توافرها في القروض الممنوحة:

1. **خاصية التصفية الذاتية: (Self-Liquidation)** حيث يجب أن يكون القرض قادراً على السداد من

خلال العمليات التجارية التي يُمولها، بما يسمح باسترداده في الآجال المحددة دون تأخير.

2. **خاصية الاسترداد الذاتي: (Self-Regulation)** أي أن القرض مضمون تلقائياً من خلال المبيعات

الفعلية للبضائع أو الخدمات الممولة به، مما يقلل من مخاطر عدم السداد ويضمن تدفق السيولة للبنك⁴.

¹ حمودي عبد الهادي عباس، إدارة البنوك: المفاهيم والأساليب الحديثة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 134.

² عبد الله محمد نوري، سياسات التمويل البنكي وتحديات الإصلاح البنكي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 91.

³ عباس عبد الهادي حمودي، إدارة البنوك: المفاهيم والأساليب الحديثة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان – الأردن، 2018، ص 140.

⁴ عبد الله محمد نوري، سياسات التمويل البنكي وتحديات الإصلاح البنكي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 96.

ويرى أنصار هذه النظرية أن طبيعة موارد البنوك التجارية، والتي تتمثل غالباً في ودائع تُستحق عند الطلب أو خلال فترة قصيرة، تستلزم توجيهها نحو قروض قصيرة الأجل تتماشى مع نفس الخصائص الزمنية، خصوصاً وأن الودائع تمثل أموال الغير ويجب توظيفها في تمويل عمليات اقتصادية حقيقية تُدر دخلاً مضموناً للبنك.

ورغم ما تقدمه هذه النظرية من منافع على مستوى إدارة السيولة، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات، ومن أبرزها:

- اقتصارها على تمويل النشاط التجاري، وإهمالها للقطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة، رغم أن هذه القطاعات مترابطة وتكمل بعضها البعض.
- افتراضها أن جميع القروض التجارية قابلة للسداد، وهو أمر غير مضمون في ظل تقلبات الأسعار، التضخم، تقلب مرونة الطلب، وإفلاس العملاء.
- إغفالها لحاجة المشروعات الصناعية إلى تمويل طويل الأجل لتوسيع طاقتها الإنتاجية أو تحديث تجهيزاتها، ما يعيق تنمية الاقتصاد الحقيقي.
- قصورها في التعامل مع الأزمات الاقتصادية الكبرى، حيث تُظهر التجارب أن مشكلات السيولة لا تكون على مستوى بنك واحد فقط، بل تمتد لتشمل النظام البنكي بأكمله خلال فترات الركود¹.

ثانياً: نظرية الدخل المتوقع (Anticipated Income Theory)

ظهرت هذه النظرية كردّ فعل على محدودية نظرية القروض التجارية، وقد طُورت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال أربعينيات القرن العشرين، حيث طرحت تصوراً أكثر مرونة لإدارة السيولة في البنوك. وتنطلق هذه النظرية من أن منح القروض لا يجب أن يقتصر على الأنشطة التجارية قصيرة الأجل، بل يمكن توسيع نطاقه ليشمل القروض متوسطة وطويلة الأجل، بشرط أن يتم التقدير الدقيق لدخل المقترض المستقبلي، والذي يُتوقع أن يغطي الأقساط المستحقة.

وترى النظرية أن البنك يستطيع الحفاظ على سيولته، ليس فقط من خلال طبيعة القرض (قصير أو طويل الأجل)، بل من خلال تحليل التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض، والتأكد من قدرته المنتظمة على السداد. وبالتالي، يصبح القرار الائتماني قائماً على التوقعات المدروسة للدخل، وليس فقط على نوع النشاط أو أجل القرض.

¹ الشمري أحمد حسين، التحليل المالي والبنكي، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بغداد، العراق، 2015، ص 171.

كما تعطي هذه النظرية أهمية كبيرة للرقابة المستمرة على أداء المقترضين، ومرونة في هيكله القرض وفقًا لجدولة السداد المتوقعة، مما يتيح للمصارف تقديم تمويل لمشاريع إنتاجية أو استثمارية طويلة الأجل دون أن تفرط في مخاطر السيولة.

وقد لاقت هذه النظرية قبولًا واسعًا في المؤسسات البنكية الحديثة، خاصة مع تطور أدوات التحليل المالي والائتماني، غير أن تطبيقها يتطلب قدرًا عاليًا من الكفاءة في التقييم والمتابعة، فضلًا عن توفر بيانات دقيقة عن التدفقات المستقبلية للمقترض.

ويُعزى تطوير هذه النظرية إلى جهود الاقتصادي **هوغ رودولف شتاين**¹ الذي ساهم في إدخال مفهوم "الدخل المتوقع" كأساس لمنح القروض، بدلًا من الاقتصار على طبيعة الأصول الممولة أو آجال القروض فقط.

ثالثًا: نظرية المحفظة (Portfolio Theory)

تُعد نظرية المحفظة امتدادًا لتطور الفكر البنكي الحديث في مجال إدارة السيولة، وقد جاءت كردّ على قصور كل من نظرية القروض التجارية ونظرية الدخل المتوقع في التعامل مع تنوع الأصول والمخاطر. وترتكز هذه النظرية، التي طوّرها الاقتصادي **هاري ماركوفيتز**² على فكرة رئيسية مفادها أن البنوك لا ينبغي أن تركز فقط على نوع القروض أو آجالها، بل عليها إدارة مجموعة من الأصول المالية - تُعرف بالمحفظة - بطريقة تحقق التوازن بين العائد والمخاطرة والسيولة.

وفي إطار هذه النظرية، يُنظر إلى إدارة السيولة باعتبارها جزءًا من قرار استثماري شامل، حيث يجب على البنك توزيع أمواله بين أصول متنوعة: قصيرة وطويلة الأجل، عالية ومنخفضة المخاطر، سائلة وأقل سيولة. ويُعزز هذا التوزيع قدرة البنك على مواجهة التزاماته عند الاستحقاق دون الحاجة إلى تصفية أصول بعينها بشكل عاجل أو غير ملائم.

كما تُعطي النظرية أهمية كبيرة للتحليل الإحصائي لمخاطر المحفظة، وخاصة العلاقة الارتباطية بين العوائد، مما يسمح بتقليل المخاطر الإجمالية من خلال التنوع. وبذلك، لم تعد السيولة تعتمد فقط على طبيعة الأصل، بل على قدرة المحفظة ككل في تلبية الاحتياجات النقدية في الأجلين القصير والطويل.

¹ Stein, H. Rudolph, **Money, Banking, and Credit**, 2nd ed., Macmillan Publishing, New York, 1970, p 211.

² Markowitz, Harry M., **Portfolio Selection: Efficient Diversification of Investments**, 2nd ed., Yale University Press, New Haven, 1970, p 9.

وقد أحدثت هذه النظرية نقلة نوعية في ممارسات البنوك المركزية والتجارية، خاصة في ظل التوسع في الأدوات المالية، والتعقيد المتزايد في بيئات الاستثمار البنكي، ما جعلها أساسًا في عمليات اتخاذ القرار الائتماني وإدارة الأصول.

رابعاً: نظرية إدارة الخصوم (Liability Management Theory)

برزت نظرية إدارة الخصوم كرد فعل نقدي على محدودية النظريات التقليدية في إدارة السيولة، والتي ركزت بشكل مفرط على جانب الأصول، متجاهلة إلى حد كبير جانب الخصوم، أي الموارد المالية التي يعتمد عليها البنك في نشاطه، مثل الودائع، ورأس المال، والاحتياطيات، والأرباح المحتجزة، والقروض بين البنوك. وقد وسّعت هذه النظرية من مفهوم السيولة، لتشمل ليس فقط مدى سهولة تسيل الأصول، وإنما قدرة البنك على اجتذاب موارد مالية جديدة عند الحاجة، وبالأخص الودائع، بوصفها الوسيلة الأهم في المحافظة على استمرارية التمويل.

ويرى أنصار هذه النظرية أن البنوك¹ لم تعد تكتفي بإدارة أصولها بطريقة تقلل من مخاطر السيولة، بل أصبح من واجبها أن تتجه إلى أسواق المال بحثاً عن التمويل، سواء من خلال الاقتراض من مصارف أخرى، أو عن طريق إصدار أدوات مالية متنوعة مثل شهادات الإيداع أو سندات قصيرة الأجل، شرط أن يكون العائد من تلك العمليات موجباً، أي أن يكون الفارق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة لصالح البنك، بما يضمن الربحية دون المساس بالسيولة.

ورغم أن هذه النظرية قدمت رؤية واقعية وديناميكية لإدارة السيولة، خاصة في ظل التطورات المعاصرة للأسواق المالية، فإنها لم تسلم من النقد. فقد أشار البعض إلى أن الاعتماد على هذا النوع من التمويل قد يصبح محفوفاً بالمخاطر، خصوصاً في أوقات الأزمات، عندما تضعف ثقة السوق، وتفضل البنوك إقراض المؤسسات القوية مالياً فقط، متجنبين تلك التي تعاني من ضغوط في السيولة، مما يجعل الوصول إلى الموارد الجديدة صعباً، بل أحياناً مستحيلاً.

خامساً: نظرية التبدل أو التحويل (The Shiftability Theory)

تُعد نظرية التبدل امتداداً متقدماً في تطور الفكر البنكي بشأن إدارة السيولة، وقد جاءت كرد فعل على محدودية كل من نظريتي القروض التجارية والدخل المتوقع، من خلال تقديم منظور جديد يقوم على "المرونة في التحويل".

¹ Hempel, George H. – Simonson, Donald G., **Bank Management: Text and Cases**, 4th ed., John Wiley & Sons, USA, 1994, pp. 201–203.

وتقتض هذه النظرية أن السيولة البنكية يمكن تحقيقها من خلال قدرة البنك على تحويل أصوله، أي بيعها أو إعادة خصمها أو تسيلها بسهولة، متى دعت الحاجة إلى ذلك.

ويستند هذا الطرح إلى أن البنك، إذا امتلك محفظة متنوعة من الأصول المالية عالية الجودة، خاصة الأوراق المالية القابلة للتداول أو القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي، فإن بإمكانه مواجهة أي طلب مفاجئ للسحب أو الالتزامات قصيرة الأجل دون المساس باستقراره. فمرونة التحويل هنا تُصبح بديلاً عن الحاجة إلى إبقاء نسبة مرتفعة من الأصول النقدية غير المستثمرة.

غير أن هذه النظرية، رغم واقعيته النسبية، لم تسلم من النقد، حيث أشار عدد من الاقتصاديين إلى أن فعاليتها قد تنحصر في حالة البنك الفردي، بينما في حال حدوث أزمة سيولة على مستوى النظام البنكي ككل، فإن فرص بيع الأصول أو تسيلها تصبح شبه منعدمة، نتيجة غياب المشتريين أو ارتفاع درجة المخاطر. كما أن بعض البنوك واجهت صعوبات في تطبيق هذه النظرية نتيجة ضعف نوعية الأصول التي تمتلكها، ما دفعها إلى الاستثمار في أوراق مالية حكومية ذات ضمان أعلى لتفادي المخاطر المحتملة.¹

انطلاقاً من النظريات البنكية السابقة، يتضح أن سياسات منح القروض ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكفاءة الأداء العام للمصرف. إذ إن التوسع المفرط في الإقراض، لا سيما في ظل قبول آجال استحقاق طويلة، أو إعادة جدولة وتسوية القروض المتعثرة لفترات غير متناسبة مع طبيعة هيكل الموارد المالية للمصرف، يشكل عاملاً رئيسياً في تفاقم الضغوط على السيولة. وبناءً على ذلك، فإن من الضروري على البنك أن يحدد صيغة ملائمة لهيكله القروض الممنوحة للعملاء، بحيث لا تقتصر على الالتزام بمبادئ الإقراض السليم فحسب، بل تتسق أيضاً مع آجال استحقاق مصادر التمويل الخاصة به. ذلك أن القروض المتعثرة تمثل أحد أبرز العوائق في هذا الجانب، بسبب تعذر تحصيل المستحقات في المواعيد المحددة، مما يؤثر سلباً على توازن السيولة البنكية.

¹ Guttentag, Jack M., **Liquidity Analysis in Banking**, 3rd ed., Harper & Row Publishers, New York, 1966, p. 77.

المبحث الثالث:

الآثار الاقتصادية والمالية للقروض البنكية المتعثرة

نظرًا للدور المحوري الذي تؤديه البنوك في الاقتصاد الوطني، من خلال تعبئة المدخرات الوطنية بمختلف أشكالها (لا سيما عبر تنوع الودائع) ومن ثم توجيه جزء معتبر منها نحو الإقراض لتمويل القطاعات الاقتصادية المتعددة، تختلف هذه القروض من حيث مدتها، أهدافها، وضماناتها. فإن هذه الوظيفة الوسيطة تُفرز آثارًا متشابكة ومعقدة، لا تقتصر تداعياتها على الحاضر فحسب، بل قد تمتد لتشمل فترات مستقبلية طويلة، وينتج عنها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الادخار، الاستثمار، التشغيل، التضخم، التصدير والاستيراد، وغيرها. كما تنعكس هذه الآثار على المستوى الجزئي، سواء تعلق الأمر بالبنك أو بالعمل، سواء كان مؤسسة أو فردًا.

وتُمثل القروض البنكية المتعثرة إحدى أبرز الإشكاليات المزمنة التي ترافق العمل البنكي بصفة عامة، والنشاط الإقراضي بصفة خاصة، لما لها من تكلفة مالية عالية، وتأثيرات سلبية قد تتجاوز نطاق الاقتصاد المحلي لتتطال آفاقًا أوسع. وتتجلى خطورة هذه الظاهرة في كونها تتغذى من ذاتها داخل حلقة مفرغة، نظرًا للتشابك البنوي بين القطاعات الاقتصادية وتداخل أنشطتها؛ إذ لا يمكن النظر إلى القروض المتعثرة باعتبارها مخرجات نهائية (Outputs) بل إنها في كثير من الأحيان تمثل مدخلات (Inputs) تُسهم في إنتاج اختلالات إضافية تؤثر سلبيًا على التوازنات الاقتصادية العامة¹.

ولغرض الوقوف على الأبعاد الاقتصادية الناتجة عن تفاقم ظاهرة القروض البنكية المتعثرة وتحليل آثارها، فقد تم اعتماد تقسيم منهجي لتلك الآثار ضمن ثلاث مجموعات رئيسية، تسمح بفهم شامل لمستوى التأثير ومجاليه، وذلك على النحو الآتي:

- التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن تعثر القروض على مستوى المؤسسة البنكية ذاتها؛
- الآثار الاقتصادية التي تلحق بالمشروع المستفيد من التمويل عند تعثر السداد؛
- الانعكاسات الاقتصادية التي تصيب بعض المؤشرات الكلية داخل الاقتصاد الوطني، والتي تتجلى في تراجع مستويات الاستثمار، اختلال ميزان المدفوعات، أو تدهور المؤشرات النقدية والمالية العامة².

¹ خليل محمد خليل، التحليل البنكي: مدخل لدراسة المخاطر المالية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2016، ص 183.

² حسام الدين عبد الغني، تحليل الجدارة الائتمانية والتعثر البنكي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 204.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للقروض المتعثرة على البنك

تُعد البنوك مؤسسات مالية وسيطة تقوم بدور جوهري في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية والخدمية، سعياً لتحقيق التوازن بين السيولة، والربحية، والأمان. وتتمثل مهمة البنك الأساسية في قبول الودائع ومنح القروض، حيث يتم تحقيق الربح عبر الفارق بين أسعار الفائدة المطبقة على القروض وأسعار الفائدة المدفوعة على الودائع. ويُستخدم هذا الفارق، أو ما يعرف بهامش الفائدة، في تغطية النفقات التشغيلية والإدارية، وتكوين الاحتياطات، وتوزيع الأرباح على المساهمين، فضلاً عن دعم خطط التطوير والتوسع المستقبلية¹. غير أن هذه العملية التمويلية، رغم مردودها الإيجابي، ترتبط بمستوى معين من المخاطر، أبرزها المخاطر الائتمانية الناجمة عن تعثر العملاء في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية. ويُقصد بالقروض البنكية المتعثرة تلك القروض التي يتأخر أو يتوقف سداد أقساطها أو فوائدها، ما يجعلها غير منتجة أو مشكوكاً في تحصيلها، وهو ما يؤثر سلباً في أداء البنك واستقراره المالي.

ومن أبرز الآثار الاقتصادية التي تخلفها القروض المتعثرة على البنوك ما يلي:

- **انخفاض الربحية الصافية:** تؤدي القروض المتعثرة إلى انخفاض صافي الدخل البنكي، وذلك نتيجة الاضطرار إلى تكوين مخصصات ضخمة لمواجهة الخسائر المحتملة من هذه القروض. وهذه المخصصات تُقتطع من أرباح البنك، ما يؤدي إلى تقليص العائد القابل للتوزيع. ويمثل ذلك عبئاً مباشراً على الأداء المالي ويضعف المركز التنافسي للمصرف².

- **تراجع العائد على حقوق المساهمين:** إن تناقص الأرباح الموزعة بسبب القروض المتعثرة يؤثر في رضا المساهمين، وقد يتسبب في انخفاض سعر السهم في السوق المالي، ما يُضعف من قدرة البنك على جذب الاستثمارات المستقبلية.

- **تجميد الموارد وتراجع فاعلية التوظيف:** القروض المتعثرة تُجمّد جزءاً من أصول البنك، وتحول دون إعادة توظيف هذه الموارد في قروض جديدة أو استثمارات منتجة. هذا يؤدي إلى تعطيل دور البنوك في خلق النقود وتوسيع قاعدة الائتمان³.

- **تراجع معدل دوران القروض:** يدفع تزايد القروض المتعثرة البنوك إلى اتباع سياسات إقراضية أكثر تحفظاً، مما يؤدي إلى تقليص عدد القروض الممنوحة وزيادة السيولة غير المستغلة، وبالتالي ارتفاع تكلفة الأموال.

انخفاض مستوى السيولة وقدرة الوفاء بالالتزامات: مع تزايد حالات التعثر، قد يواجه البنك صعوبات في تلبية طلبات السحب من قبل المودعين، أو في الوفاء بالديون قصيرة الأجل، مما يعرضه لخطر فقدان الثقة وربما

¹ حسن عبد الله عباس، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2018، ص 117.

² خالد عبد الله النجار، إدارة المخاطر البنكية، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2020، ص 153.

³ عبد الكريم أبو شنب، إدارة المخاطر الائتمانية، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2016، ص 201.

الانهيار، كما حدث في أزمة الرهن العقاري العالمية (2007-2008)، حيث لعبت القروض المتعثرة دوراً محورياً في انهيار كبرى المؤسسات المالية.

- **التأثير على محفظة الاستثمارات:** لتوفير السيولة، تضطر بعض البنوك إلى بيع جزء من استثماراتها في الأوراق المالية أو إعادة خصمها لدى البنك المركزي، ما يؤدي إلى تقليص فرص النمو والربحية على المدى الطويل. كما قد تلجأ بعض البنوك إلى تحويل القروض المتعثرة إلى مساهمات رأسمالية في المشاريع المتعثرة، وهي مخاطرة مزدوجة تهدف أحياناً لإنقاذ القيمة المتبقية من القرض الأصلي.

- **الجوء إلى توريق القروض المتعثرة:** في محاولة لإخراج القروض المتعثرة من الميزانية وتقليل مخاطرها، تلجأ بعض البنوك إلى توريق هذه القروض، أي تحويلها إلى أدوات مالية قابلة للتداول وبيعها للمستثمرين. إلا أن هذا الحل ليس دائماً فعالاً، خصوصاً إذا لم يكن مدعوماً بضمانات كافية.

- **زيادة متطلبات رأس المال:** تتطلب معايير الرقابة البنكية، مثل تلك المنصوص عليها في "بازل III"، زيادة نسبة كفاية رأس المال كلما ارتفع مستوى المخاطر، مما يلزم البنوك المتأثرة بالقروض المتعثرة بتخصيص احتياطات إضافية، ما قد يُقيّد قدرتها على النمو والتوسع.

- **تراجع ثقة المودعين:** عندما ترتفع نسب القروض المتعثرة، تتراجع ثقة الجمهور في البنك، مما يدفعهم إلى سحب ودائعهم أو العزوف عن التعامل معه، وهو ما يؤدي إلى تقلص قاعدة التمويل الأساسية لأي مصرف. استنزاف الموارد البشرية والمالية: تتطلب معالجة القروض المتعثرة تدخلاً مكثفًا من قبل إدارات الائتمان والمتابعة القانونية، حيث يتم تخصيص وقت وجهد كبيرين لتحليل الحالات، وملاحقة العملاء، والتفاوض على إعادة الجدولة أو التسويات القضائية، وهو ما يمثل تكلفة باهظة على البنك.

- **تدهور التصنيف الائتماني:** تعتبر جودة الأصول، ومن ضمنها نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، من أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي للمصرف. فارتفاع هذه النسبة يسهم في خفض التصنيف الائتماني للمصرف من قبل الوكالات الدولية مثل Moody's و Fitch و Standard & Poor's، ما يرفع تكلفة التمويل ويحد من فرص الشراكة.

- **صعوبة الحصول على تمويل خارجي:** المؤسسات المالية الدولية والمحلية تتردد في التعامل مع البنوك ذات نسب تعثر مرتفعة، مما يُقيّد قدرة البنك على الحصول على خطوط تمويل خارجية، ويحد من فرصه في التوسع الجغرافي أو التنوع في الخدمات.

إن آثار القروض المتعثرة على البنك لا تقتصر على الجوانب المالية فحسب، بل تمتد إلى سمعته، وتنافسيته، واستمراره في السوق. ولذلك، فإن الحاجة ملحة إلى تطوير أنظمة تقييم الجدارة الائتمانية، وتكثيف إجراءات

الرقابة الداخلية، وتحسين نظم الإنذار المبكر، مع الالتزام الكامل بالمعايير الرقابية الدولية والممارسات المحاسبية السليمة لضمان سلامة النظام البنكي واستدامته

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للقروض المتعثرة على الشركات الممولة

تُعد القروض البنكية المتعثرة من أخطر العوامل التي تؤثر سلباً على استمرارية المؤسسات الاقتصادية، لا سيما تلك التي تعتمد بشكل كبير على التمويل البنكي في تسيير أنشطتها التشغيلية والاستثمارية. إذ لا يقتصر أثر التعثر الائتماني على البنك فقط، بل يمتد إلى الشركات المدينة، حيث يُلقي بثقله على أدائها المالي والإداري، وقد يقودها إلى الإفلاس أو التصفية إذا لم يتم احتواء التداعيات بشكل مبكر وفعال.

من أبرز الآثار الاقتصادية التي تلحق بالشركات نتيجة تعثرها في سداد القروض ما يلي:

- ارتفاع الأعباء المالية وتفاقم الخسائر¹: تعاني الشركات المتعثرة من ارتفاع متزايد في التكاليف المالية، لا سيما تلك المرتبطة بالفوائد المستحقة وأقساط القروض غير المسددة. ويتزامن ذلك مع تراجع الإيرادات التشغيلية نتيجة اضطراب دورة النشاط الاقتصادي، ما يؤدي إلى تسجيل خسائر صافية وتآكل متواصل في الأرباح. وتشير الدراسات إلى أن استمرار هذه الوضعية يؤثر على مؤشرات الأداء المالي الأساسية، مثل كفاية رأس المال (Capital Adequacy)، كفاءة الإدارة (Management Efficiency)، السيولة (Liquidity)، الربحية (Earning)، والحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity to Market Risk).

- أزمة السيولة المالية: يؤدي تراجع الأرباح وارتفاع الالتزامات إلى إضعاف قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ما يؤدي إلى ما يُعرف بـ "أزمة السيولة"، وهي حالة تصبح فيها المدفوعات المستحقة على الشركة أكبر من إيراداتها المتاحة خلال فترة زمنية محددة. ومن المؤشرات المعبرة عن هذه الحالة، نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي القروض (Cash Flow to Total Debt Ratio)، حيث تُستخدم هذه النسبة لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها التمويلية المستقبلية من خلال التدفقات النقدية المتأتية من العمليات².

$$\text{نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{التدفق النقدي من العمليات}}{\text{إجمالي القروض}}$$

- تراجع الكفاءة التشغيلية والتسويقية: يؤدي انخفاض السيولة إلى صعوبة تمويل المدخلات التشغيلية، ما ينعكس على قدرة الشركة في شراء المواد الأولية، وتحديث المعدات، وتسديد أجور العمال، الأمر الذي يضعف من كفاءتها التشغيلية والتسويقية والبيعية، ويفقدها القدرة التنافسية في السوق³.

¹ ماهر حسين، التحليل المالي وتقييم الأداء، الطبعة الثالثة، دار اليازوري، الأردن، 2020، ص 211.

² عز الدين النوايسة، إدارة السيولة في الشركات، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2019، ص 167.

³ أحمد صبري، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الثانية، دار الفكر، مصر، 2017، ص 122.

- **توقف النشاطات الإنتاجية وارتفاع الطاقات العاطلة:** ترفض البنوك عادة تقديم قروض إضافية، كقروض الاستغلال أو تمويل رأس المال العامل، للشركات المتعثرة، مما يؤدي إلى توقف خطوط الإنتاج، تعطل الآلات لغياب أعمال الصيانة، وانقطاع التمويل بالمواد الوسيطة. هذه العوامل مجتمعة ترفع من مستوى الطاقة العاطلة وتؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج الكلي¹.

- **فقدان الفرص السوقية والتحول نحو المنافسين:** يؤدي تدهور الوضع المالي للشركات إلى ضعف قدرتها على الاستجابة لاحتياجات السوق، ما يفتح المجال أمام المنافسين المحليين أو الأجانب للاستحواذ على حصة الشركة المتعثرة في السوق، ويؤدي إلى انصراف العملاء والموزعين نحو بدائل أكثر موثوقية².

- **تأثير سلبي على الموارد البشرية:** نتيجة للضغوط المالية، قد تلجأ الشركات إلى تقليص الأجور، تأخير صرف الرواتب، تقليص الحوافز أو حتى تسريح جزء من العمالة. وتؤدي هذه الإجراءات إلى فقدان الكفاءات العالية، وانخفاض معنويات الموظفين، وانتشار حالة من عدم الاستقرار المهني، الأمر الذي يؤثر على الإنتاجية والولاء التنظيمي³.

- **انخفاض الإنتاجية وعدم الاستقرار الداخلي:** في ظل الوضع المالي المتدهور، ينخفض مستوى الإنتاج الكلي وتقل الكفاءة الاقتصادية للشركة، ما يؤدي إلى جو من التوتر داخل المنظمة، وتراجع مستوى الأداء العام، مما يشكل أحد القيود الرئيسية على استمراريته ونموها المستقبلي⁴.

- **انتقال العدوى المالية بين المؤسسات:** نظرًا للتشابك الاقتصادي بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، فإن تعثر شركة كبرى في سداد ديونها يمكن أن يؤثر بشكل غير مباشر على الشركات المرتبطة بها، سواء كموردين أو كموزعين أو شركاء. ويؤدي ذلك إلى خلق سلسلة من التعثرات المتوالية، تُقاوم من هشاشة النسيج الاقتصادي الوطني⁵.

يمكن القول إن القروض البنكية المتعثرة لا تُشكل تهديدًا فرديًا معزولًا يخص البنك وحده، بل هي ظاهرة اقتصادية شاملة تمس سلامة الشركات وفاعليتها التنافسية، وتُبرز أهمية وضع سياسات ائتمانية رشيدة، وأنظمة رقابة دقيقة، وخطط إعادة هيكلة فعالة للمؤسسات المتعثرة.

¹ خالد علي عبد العزيز، تمويل الشركات، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2015، ص 231.

² محمد أحمد أبو زيد، استراتيجيات التسويق والمنافسة، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، مصر، 2021، ص 97.

³ هاني جرجس، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الرابعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2020، ص 268.

⁴ محمد فؤاد شحاته، المشكلات الإدارية في المؤسسات الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، 2018، ص 143.

⁵ سامي الزبيدي، الأزمات المالية وآثارها الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المنهل، تونس، 2016، ص 174.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للقروض المتعثرة على بعض المجمعات الاقتصادية الكلية

لا تقتصر آثار القروض البنكية المتعثرة على الطرفين المباشرين في العلاقة التعاقدية، أي البنك الدائن والشركة المدينة، بل تتعداهما لتلقي بظلالها الثقيلة على بنية الاقتصاد الكلي بمختلف قطاعاته الحيوية. وتتمثل الخطورة الحقيقية لهذه الظاهرة في طبيعتها المركبة والمتشابكة، حيث تؤدي إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية عبر قنوات متعددة، لعل أبرزها قناة عرض الائتمان (Credit Supply Channel) التي تمثل الآلية الرئيسة التي تنتقل عبرها آثار التعثر من النظام المالي إلى الاقتصاد الحقيقي.

أولاً: أثر القروض البنكية المتعثرة على الاستثمار

تُعد القروض البنكية المتعثرة من العوامل المعوقة لنمو الاستثمار وتوسّعه، سواء تعلق الأمر بالاستثمار العام أو الخاص. فعندما تتزايد نسب التعثر داخل المنظومة البنكية، يتولد عن ذلك سلوك احترازي من طرف البنوك، يتمثل في تشديد شروط منح الائتمان وتقليص تمويل المشاريع الجديدة، وذلك انتقاءً لمخاطر إضافية قد تنجم عن توسع محفظة القروض المتعثرة. ويؤدي هذا التشدد إلى انكماش الائتمان البنكي، وهو ما يضعف قدرة المؤسسات الاقتصادية على تمويل عملياتها التشغيلية أو الاستثمارية، ويعرقل خطط التوسع والتحديث التي تعتبر ركيزة أساسية في تحسين الإنتاجية والنمو¹.

وفي هذا السياق، يتأثر الاستثمار العام بصفة مباشرة، إذ تعجز الدولة عن تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية، خاصة عندما تعتمد جزئياً على الاقتراض من السوق البنكية الداخلية. كما أن تراجع التمويل البنكي يفرض تأجيل أو إلغاء العديد من البرامج الاستثمارية الحكومية، ما يؤثر على ديناميكية الاقتصاد الكلي ويضعف من دوره التحفيزي للطلب الإجمالي².

أما على مستوى الاستثمار الخاص، فإن التأثير يتجلى بشكل أكثر حدة، لا سيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُعد الأكثر اعتماداً على التمويل البنكي. فضعف السيولة المتاحة، وارتفاع تكلفة الاقتراض، إلى جانب تراجع العوائد الاستثمارية بسبب اضطراب البيئة المالية، يدفع المستثمرين إلى تقليص أنشطتهم أو الخروج من السوق نهائياً. كما أن استمرار حالة التعثر لدى بعض الشركات قد يؤدي إلى انتقال عدوى التعثر إلى مؤسسات أخرى، بحكم الارتباطات التعاقدية والتجارية فيما بينها، خاصة في القطاعات ذات التشابك الإنتاجي والتمويلي المكثف³. ويتفاقم هذا الأثر مع ضعف الثقة في النظام البنكي، وارتفاع درجة المخاطر perceived risk، مما يُبعد رؤوس الأموال عن الأنشطة الإنتاجية الحقيقية، ويدفعها نحو ملاذات آمنة مثل المضاربة أو اقتناء الأصول الثابتة غير المنتجة، ما يُسهم في إضعاف القدرة الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد الوطني.

¹ عبد العزيز إسماعيل، التمويل والاستثمار، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2019، ص 201.

² علي الصادق، السياسات الاقتصادية في الدول النامية، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2020، ص 144.

³ مجدي عبد الفتاح، مشكلات التمويل والاستثمار في الاقتصاديات العربية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص 165.

ثانياً: أثر القروض البنكية المتعثرة على قطاع الإنتاج

يُعتبر قطاع الإنتاج أحد أهم المكونات الأساسية للاقتصاد الكلي، إذ تقوم فيه المؤسسات بإنتاج السلع والخدمات من خلال استغلال عناصر الإنتاج التي يوفرها القطاع العائلي، مثل العمل ورأس المال. وتتمثل المساهمة الجوهرية لهذا القطاع في تشكيل العرض الكلي داخل الاقتصاد، وبالتالي فإن أي خلل يصيبه ستكون له انعكاسات مباشرة على وتيرة النمو الاقتصادي والاستقرار العام.

في هذا الإطار، يؤدي تعثر المؤسسات الإنتاجية عن سداد قروضها البنكية إلى اضطراب هذه المؤسسات لتقليص أنشطتها الإنتاجية، أو في حالات أكثر حدة، إلى التوقف الجزئي أو الكلي عن العمل. وينتج عن هذا الانكماش انخفاض في الكميات المعروضة من السلع والخدمات، ما يتسبب في تراجع مستوى العرض الكلي داخل الاقتصاد، خصوصاً في حال كانت هذه المؤسسات تنتمي إلى قطاعات حيوية أو تحتل مواقع استراتيجية في سلسلة الإنتاج¹. ويترتب على هذا الوضع علاقة عكسية بين حجم القروض المتعثرة في القطاع البنكي وكفاءة قطاع الإنتاج، بحيث كلما ازداد حجم القروض غير القابلة للتحصيل، اضطرت البنوك إلى تقليص تمويلاتها الجديدة، ما يُضعف من قدرة المؤسسات على تمويل مشاريعها أو تجديد رأسمالها العامل، وهو ما يُفاقم من حدة الانكماش الإنتاجي².

كما أن تراجع النشاط الإنتاجي لا يقف عند حدود الاقتصاد المحلي، بل قد تمتد تداعياته إلى الاقتصاد الخارجي في حال كانت المؤسسات المتعثرة تنشط في قطاعات تصديرية، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وتدهور الميزان التجاري، ويُضعف من قدرة الدولة على جلب العملة الصعبة.

من جهة أخرى، يُسهم ارتفاع القروض المتعثرة في تقييد قدرة البنوك على منح تسهيلات جديدة للمؤسسات، لاسيما الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يضرب أحد أهم محركات الابتكار والنمو الاقتصادي في البلدان النامية³. وفي ظل شح التمويل وارتفاع تكلفة الاقتراض، تعجز المؤسسات عن توسيع نشاطها الإنتاجي أو تحديث معداتها، ما يؤدي إلى شيخوخة رأس المال الإنتاجي وتآكله على المدى الطويل.

وبذلك، فإن القروض البنكية المتعثرة تُعد أحد العوامل الهيكلية التي تُقيد النمو في القطاع الحقيقي، عبر قناة تراجع التمويل وانكماش دورة الاستثمار والإنتاج. كما تُعطل آلية خلق القيمة المضافة، وتُضعف من مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات، وتزيد من خطر الركود التضخمي في حال اقترن هذا الانكماش بانخفاض العرض مع استمرار الطلب الكلي عند مستويات مرتفعة.

¹ منذر فحف، التمويل والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، دار النفائس، الأردن، 2014، ص 221.

² محمد دوايبة، اقتصاديات البنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2019، ص 303.

³ نزار صويحة، إدارة البنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثالثة، دار اليازوري، الأردن، 2020، ص 165.

ثالثاً: أثر القروض البنكية المتعثرة على العمالة

تُعد البطالة من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الاقتصادات المعاصرة، إذ تمثل انعكاساً مباشراً لاختلالات سوق العمل، وتُعد من المؤشرات الأساسية على تراجع الأداء الاقتصادي الكلي. وتُبرز الأدبيات الاقتصادية العلاقة الوثيقة بين القروض البنكية المتعثرة ومستويات التشغيل، حيث تؤدي أزمات التعثر المالي في قطاع الأعمال إلى اضطرابات واسعة في سوق العمل، بفعل السياسات التقشفية التي تلجأ إليها المؤسسات المتعثرة لتقليص نفقاتها التشغيلية¹.

فعندما تعجز المؤسسات عن الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك، نتيجة التراجع الحاد في الإيرادات وارتفاع كلفة الدين، فإنها تضطر في كثير من الأحيان إلى تقليص حجم نشاطها أو حتى التوقف الكلي عن الإنتاج. ويترتب عن ذلك اتخاذ تدابير قاسية من قبيل التسريح الجزئي أو الكامل للعمالة، وتجميد التوظيف، وتأخير دفع الأجور، وهو ما يُسهم في رفع معدلات البطالة، خاصة في القطاعات ذات الكثافة العمالية المرتفعة².

ويزداد الوضع حرجاً في حال امتداد ظاهرة التعثر لتشمل عدداً كبيراً من المؤسسات ضمن قطاع أو أكثر، حيث تظهر ما يُعرف بدورة البطالة التراكمية، والتي تُشير إلى أن فقدان الوظائف في مؤسسة ما قد يُؤثر على مؤسسات أخرى ترتبط بها بعلاقات توريد أو استهلاك، ما يؤدي إلى موجة من فقدان الوظائف على المستوى القطاعي والوطني. وهكذا، فإن تفاقم القروض المتعثرة لا يُسفر فقط عن آثار مالية، بل يتجاوزها إلى نتائج اجتماعية عميقة، تشمل اتساع دائرة الفقر، وتراجع مستوى المعيشة، وزيادة التوترات الاجتماعية، لا سيما في المناطق الأكثر هشاشة اقتصادياً³.

وفي هذا الإطار، تكتسب معالجة القروض المتعثرة أهمية مزدوجة، إذ لا تقتصر على صيانة التوازنات المالية للمصارف، بل تمس كذلك الحفاظ على مناصب الشغل واستقرار سوق العمل، مما يجعل من إدارة هذه القروض بشكل فعال جزءاً لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة.

رابعاً: أثر القروض البنكية المتعثرة على قطاع البنوك المحلي

تُعد القروض البنكية المتعثرة من أبرز التحديات التي تهدد استقرار القطاع البنكي المحلي، لما تُحدثه من تأثيرات مباشرة على مؤشرات السلامة المالية، وكذا على علاقات البنوك المحلية مع نظيراتها في الخارج. فعندما يرتفع حجم القروض المتعثرة في ميزانيات البنوك المحلية، تتدهور جودة أصول هذه البنوك، ما يدفع المؤسسات المالية الدولية والبنوك الأجنبية إلى إعادة تقييم علاقاتها الائتمانية والتجارية معها. ويُترجم هذا التراجع في الثقة غالباً إلى تقليص حجم التعاملات، أو فرض شروط ائتمانية أشد صرامة عند منح القروض أو فتح خطوط التمويل التجاري⁴.

¹ عبد القادر الصبياد، الاقتصاد الكلي - نظريات وتطبيقات، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق، 2018، ص 233.

² فتحي الجمل، سياسات التشغيل ومشكلة البطالة، الطبعة الأولى، دار الهدى، بيروت، 2017، ص 110.

³ محمد فوزي، الاقتصاد الاجتماعي والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الفلاح، الأردن، 2021، ص 189.

⁴ محمد عبد الرازق، إدارة المخاطر البنكية، الطبعة الثانية، دار النخبة، القاهرة، 2020، ص 212.

وفي هذا السياق، قد تُطالب البنوك الأجنبية البنوك المحلية المتأثرة بنسبة عالية من القروض المتعثرة بتقديم ضمانات نقدية مباشرة أو ودائع مسبقة لتغطية أي تعاملات خارجية، مثل فتح الاعتمادات المستندية لتمويل عمليات الاستيراد أو تسوية الصفقات التجارية الدولية. وتُعد هذه الإجراءات انعكاسًا لحالة فقدان الثقة، كما تعيق الأداء التشغيلي العادي للمصارف المحلية، وتزيد من كلفة التعامل المالي والتجاري مع الخارج¹.

وفي حال تفاقم الأزمة وارتفعت مؤشرات المخاطر السيادية والقطاعية، قد تتخذ المؤسسات البنكية الأجنبية قرارات أكثر حدة، تصل إلى درجة وقف التعامل تمامًا مع بعض البنوك المحلية المصنفة ضمن فئة عالية المخاطر. ويترتب على ذلك اضطراب في تدفقات التجارة الخارجية، خصوصًا في مجال الاستيراد، حيث تُصبح المؤسسات المحلية غير قادرة على توفير الآليات المالية الدولية لتسوية عملياتها، مما يُضعف قدرتها على الحصول على السلع والخدمات المستوردة.

وتتجلى الآثار السلبية أيضًا في تراجع سمعة النظام البنكي الوطني ككل، لا سيما إذا لم يتم الفصل بين البنوك المتعثرة والمستقرة، وهو ما قد ينعكس سلبيًا على تصنيفات الجدارة الائتمانية السيادية للبلد، ويُعقّد من فرص استقطاب الاستثمارات الأجنبية أو الحصول على تمويلات خارجية بشروط ميسرة.

من هذا المنطلق، فإن الحد من تفشي القروض البنكية المتعثرة يُعد ركيزة أساسية للحفاظ على متانة الجهاز البنكي المحلي، وتعزيز قدرته على التفاعل الإيجابي مع النظام المالي العالمي في إطار من الثقة والاستقرار.

خامسًا: أثر القروض البنكية المتعثرة على التضخم

تُساهم القروض البنكية المتعثرة في الإخلال بالتوازنات النقدية داخل الاقتصاد، لا سيما من خلال تغذية الضغوط التضخمية، وذلك عبر عدة آليات مباشرة وغير مباشرة. فمن جهة أولى، تؤدي المشاريع المتعثرة (التي حصلت على تمويلات مصرفية دون أن تستمر في النشاط الإنتاجي) إلى تقليص حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، لاسيما بعد توقفها عن العمل أو انخفاض قدرتها التشغيلية، مما يُحدث فجوة بين العرض والطلب لصالح هذا الأخير، ويدفع بالأسعار نحو الارتفاع².

ويُعزى ذلك إلى أن الائتمان الذي حصلت عليه هذه المشاريع قد سُحب من الدورة المالية وتم توجيهه إلى نشاط لم يُنتج عائدًا حقيقيًا مستدامًا. وبالتالي، فإن هذا التوسع النقدي غير المدعوم بإنتاج فعلي يُفضي إلى حالة من التضخم الناتج عن الطلب، خاصة إذا استمر المستهلكون أو الوحدات الاقتصادية الأخرى في طلب منتجات تلك المؤسسات أو منتجات مشابهة لها، دون أن يكون هناك عرض كافٍ لتلبيةها (علي عبد المطلب، سياسات الاستقرار الاقتصادي، ط2، دار الملتقى، بيروت، 2018، ص 179).

¹ خليل إبراهيم، تحليل الأداء البنكي، الطبعة الثالثة، دار الروافد، بيروت، 2018، ص 188.
² سامي السيد، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثالثة، دار الجامعات، القاهرة، 2020، ص 263.

من جهة ثانية، تؤثر معدلات التضخم نفسها على جودة القروض البنكية، من خلال إضعاف العائد الحقيقي الذي تحققه البنوك، لاسيما في حال اعتمادها سياسة تثبيت أسعار الفائدة. فمع ارتفاع معدل التضخم، ينخفض العائد الحقيقي على القروض الممنوحة، ما يقلل من الحوافز المرتبطة بالإقراض طويل الأجل ويُضعف قاعدة أرباح البنوك. كما تنخفض القيمة الحقيقية للأقساط التي يتم تحصيلها من العملاء، ما يُفضي إلى تآكل القوة الشرائية للمصارف وتهديد استقرارها المالي¹.

علاوة على ذلك، فإن ارتفاع التضخم قد يُساعد بعض المدينين على سداد التزاماتهم بسهولة نسبية، ليس بسبب تحسن أوضاعهم المالية، بل بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لما يسددونه من أقساط، الأمر الذي يشكل نوعاً من التحفيز غير المقصود للتعثر في ظل نظم أسعار فائدة جامدة لا تستوعب تغيرات التضخم. بناءً عليه، فإن العلاقة بين القروض البنكية المتعثرة والتضخم تُعد علاقة تداخلية ومركبة، تتسم بكونها ثنائية الاتجاه، حيث يُغذي كل منهما الآخر، مما يستدعي من السلطات النقدية والمالية مزيداً من التنسيق لضبط الإيقاع النقدي والحفاظ على استقرار الأسعار.

سادساً: أثر القروض البنكية المتعثرة على الميزانية العامة للدولة

تُعد القروض البنكية المتعثرة من العوامل المؤثرة سلباً على التوازنات المالية العامة للدولة، حيث تنعكس تداعياتها بشكل مباشر وغير مباشر على جانبي الإيرادات والنفقات في الميزانية العامة. فعلى صعيد الإيرادات، تؤدي هذه القروض إلى تراجع الحصيلة الجبائية نتيجة لانخفاض أرباح كل من المؤسسات البنكية والشركات المقترضة. فمن جهة، تلجأ البنوك إلى اقتطاع مخصصات كبيرة لمواجهة مخاطر القروض المشكوك في تحصيلها، وهو ما يُقلص من صافي أرباحها السنوية، وبالتالي ينخفض حجم الضرائب المفروضة عليها باعتبار أن الوعاء الضريبي الأساسي للمصارف هو الربح الصافي².

ومن جهة أخرى، فإن المؤسسات الاقتصادية المتعثرة التي تعجز عن سداد التزاماتها المالية، غالباً ما تكون غير قادرة على تحقيق أرباح تشغيلية، أو تلجأ إلى تقليص حجم أنشطتها الإنتاجية والخدمية، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض الأرباح الخاضعة للضريبة، ومن ثم تراجع المساهمة الجبائية لهذا القطاع في الخزينة العمومية³.

أما من جانب النفقات، فإن تدخل الدولة في معالجة آثار القروض المتعثرة يترتب أعباء إضافية على الميزانية العامة. وغالباً ما يتمثل هذا التدخل في تقديم دعم مالي مباشر أو غير مباشر لصندوق ضمان الودائع أو للمؤسسات البنكية المتعثرة بهدف حماية أموال المودعين والحفاظ على الاستقرار المالي، وهي تدخلات تتطلب اعتمادات ضخمة من المال العام. كما تلجأ بعض الحكومات إلى تحمل كلفة شطب جزء من القروض الرديئة

¹ هشام عبد الحميد، الاقتصاد الكلي: التوازن والاستقرار، الطبعة الأولى، دار الإشعاع، الإسكندرية، 2019، ص 214.

² عبد الحكيم يوسف، المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار الكتب الاقتصادية، القاهرة، 2021، ص 267.

³ خالد فوزي، اقتصاديات القطاع العام، الطبعة الثانية، دار البسر، عمان، 2019، ص 195.

ضمن عمليات إعادة هيكلة البنوك، أو في إطار برامج دعم وإنقاذ المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الاستراتيجي، الأمر الذي يتقل كاهل المالية العامة.

ويُشار إلى أن تكلفة إنقاذ بعض الأنظمة البنكية المنهارة بسبب تفشي القروض المتعثرة قد بلغت في حالات عديدة نسباً مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المعنية، كما حدث في الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات، والأزمة المالية العالمية 2008، حين تحملت الخزائن العامة في بعض البلدان المتقدمة أعباء تجاوزت 10% من الناتج الإجمالي لإنقاذ بنوكها.

وعليه، فإن استمرار تفاقم القروض المتعثرة يشكل تهديداً مزدوجاً لمالية الدولة من خلال تآكل الموارد العامة من جهة، وتزايد الالتزامات الإنقاذية من جهة ثانية، وهو ما يُبرز الحاجة إلى سياسات ائتمانية حصيفة وإصلاحات بنوية في القطاع البنكي تقلل من احتمالية تشكل هذه القروض أصلاً.

سابعاً: أثر القروض البنكية المتعثرة على ميزان المدفوعات

يمثل ميزان المدفوعات أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس الوضع الاقتصادي الخارجي لأي دولة، حيث يتضمن تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد ببقية العالم خلال فترة زمنية محددة. ومن هذا المنطلق، فإن القروض البنكية المتعثرة، بوصفها خللاً في النظام الائتماني والاقتصادي، تُلقي بظلالها السلبية على مكونات ميزان المدفوعات، وبخاصة الميزان التجاري¹.

فنتيجة لتعثر المشاريع الإنتاجية وتوقف خطوط إنتاجها كلياً أو جزئياً، يضعف العرض المحلي من السلع والخدمات، ما يُحدث فجوة بين الطلب والعرض الكلي. ولتلبية الطلب الداخلي، تضطر الدولة إلى زيادة حجم الواردات من السلع المماثلة، وهو ما يؤدي إلى اتساع عجز الميزان التجاري، وبالتالي التأثير السلبي على الوضع العام لميزان المدفوعات².

ولا يقتصر التأثير على جانب الواردات، بل يمتد إلى استخدام النقد الأجنبي في تمويل عمليات استيراد ذات طابع استهلاكي أو غير منتج، الأمر الذي يُستنزف فيه احتياطي البلاد من العملات الأجنبية دون أن يقابله مردود إنتاجي ملموس. ويزيد الأمر سوءاً في حال ترافق مع استيراد التضخم الخارجي، حيث ترتفع أسعار السلع المستوردة في الأسواق العالمية، ويتم نقل هذا الارتفاع إلى السوق المحلية، مما يُغذي ضغوطاً تضخمية إضافية في الاقتصاد الداخلي.

ومع تفاقم القروض البنكية المتعثرة، تصبح الشركات المحلية غير قادرة على التصدير، سواء بسبب نقص الجودة أو تعطل خطوط الإنتاج أو فقدان القدرة التنافسية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات من النقد الأجنبي في بند

¹ سامي النشار، ميزان المدفوعات والقطاع الخارجي، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2020، ص 134.

² محمد العسلي، الاقتصاد الكلي وتوازن القطاع الخارجي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر، عمان، 2018، ص 221.

الصادرات. كما أن تدهور سمعة الدولة الائتمانية نتيجة انتشار التعثر المالي قد يُضعف من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويزيد من صعوبة الحصول على تمويلات خارجية بشروط ميسرة.

وهكذا، فإن التراكم غير المسيطر عليه للقروض البنكية المتعثرة يحدث اختلالاً في ميزان المدفوعات عبر مسارات متعددة، تشمل: اتساع العجز التجاري، تراجع الصادرات، استنزاف النقد الأجنبي، وتدهور القدرة على الاستدانة الخارجية. وهي آثار مجتمعة تضع الاقتصاد الوطني في وضع مالي هش أمام العالم الخارجي.

ثامناً: أثر القروض البنكية المتعثرة على النمو الاقتصادي

يُعد النمو الاقتصادي من المؤشرات الجوهرية التي تعكس تطور أداء الاقتصاد الكلي، ويتمثل في الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، مقارنة بفترة سابقة، سواء على المدى القصير أو المتوسط. ويُعبر عن هذا النمو من خلال توسع الطاقة الإنتاجية وتحسن مستويات الدخل والاستهلاك والاستثمار¹. وفي هذا السياق، فإن تنامي ظاهرة القروض البنكية المتعثرة يُلقي بآثار سلبية واضحة على مسار النمو الاقتصادي، حيث يؤدي إلى انكماش قدرة القطاع البنكي على تمويل المشاريع الجديدة أو توسيع المشاريع القائمة، نظراً لتحفظ البنوك في منح الائتمان في ظل ارتفاع معدلات المخاطر². هذا الانكماش في التمويل يُضعف من ديناميكية الاستثمار الإنتاجي، ويؤدي إلى تقلص في مستويات الإنتاج والدخل الحقيقي، ومن ثم تباطؤ النمو الاقتصادي. ومن جهة أخرى، فإن ضعف النمو الاقتصادي ينعكس بدوره على قدرة المقترضين على السداد، فمع انخفاض الإيرادات وتدهور هوامش الربح، تتعزز احتمالات التخلف عن السداد، ما يؤدي إلى تفاقم ظاهرة القروض المتعثرة، لتدخل بذلك في حلقة مفرغة بين تدهور النمو وتنامي التعثر الائتماني. وهذا ما يوضحه العديد من التقارير الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية، والتي تؤكد أن استقرار القطاع البنكي وانخفاض نسبة القروض المتعثرة يُعدان من الشروط الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وعلى العكس من ذلك، فإن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIBr) يعكس مستوى إيجابياً من الأداء الاقتصادي، ويُسهل في تحسين قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك، الأمر الذي يُقلص من حجم القروض المعدومة، ويُعزز ثقة النظام البنكي في البيئة الاستثمارية، مما يؤدي بدوره إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن وشامل.

وبذلك يتضح أن العلاقة بين القروض البنكية المتعثرة والنمو الاقتصادي تتسم بطابع متبادل، حيث يُعد خفض نسب التعثر شرطاً ضرورياً – وإن لم يكن كافياً – لخلق بيئة مالية صحية تُسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بوتيرة أكثر استدامة.

¹ محمود أبو زيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، دار المسيرة، عمان، 2021، ص 271.
² طارق النمر، الاقتصاد البنكي وآليات التمويل، الطبعة الثانية، دار الفجر، القاهرة، 2019، ص 195.

تاسعا: الدورات الاقتصادية والقروض البنكية المتعثرة

تُعرّف الدورات الاقتصادية بأنها التقلبات المنتظمة نسبياً التي تصيب النشاط الاقتصادي العام، والتي تتجلى في شكل موجات من الصعود والانخفاض في مؤشرات رئيسية مثل مستوى الإنتاج، معدلات التوظيف، المستوى العام للأسعار، والاستثمار، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية. ويجمع معظم الاقتصاديين على أن الدورة الاقتصادية تتكون من أربع مراحل رئيسية، وهي: الانتعاش، الرواج، الركود، والكساد، رغم وجود تباين في التسميات الدقيقة بين المدارس الاقتصادية المختلفة.

وخلال فترات الانتعاش الاقتصادي، والتي تسودها أجواء من التفاؤل والثقة في الأسواق، تتوسع البنوك التجارية بشكل ملحوظ في منح القروض، مدفوعة برغبتها في تعظيم الأرباح، وبالاستناد إلى مؤشرات إيجابية تدل على انخفاض مخاطر تعثر العملاء. كما يُسجل في هذه المرحلة زيادة معتبرة في الطلب على القروض من قبل الفاعلين الاقتصاديين، بفعل كثافة النشاط الاستثماري وفرص الربح المتاحة، إضافة إلى هيمنة السلوك المضاربي في بعض القطاعات، وهو ما يرفع من وتيرة الإقراض البنكي¹.

غير أن هذا التوسع غير المنضبط في منح الائتمان، والذي قد لا يكون مدعوماً بقدرات حقيقية على التحصيل، يُعرض البنوك لاحقاً إلى مخاطر كبيرة، خاصة إذا ما حدث تحول مفاجئ في المناخ الاقتصادي نحو الركود، حيث تبدأ مشكلات تعثر السداد بالظهور، وتتدهور جودة المحافظ الائتمانية. وفي هذه الحالة، تلجأ البنوك إلى تقليص عرض القروض الجديدة، نتيجة انكشافها على عملاء متعثرين، ما يؤدي إلى تجفيف مصادر التمويل في السوق، ويدفع الفاعلين الاقتصاديين إلى بيع أصولهم الإنتاجية بحثاً عن السيولة، وهو ما يضعف الكفاية الحدية لرأس المال، ويؤدي إلى توقف الاستثمارات الجديدة.

أما خلال فترات الركود الاقتصادي، فتتجه البنوك نحو تبني سياسة ائتمانية متشددة، فتُقلص من حجم القروض الممنوحة وتسارع إلى تحصيل المستحقات القديمة، في محاولة للحد من مخاطر المزيد من التعثر، خصوصاً في ظل ارتفاع مؤشرات التخلف عن السداد. ويكون الهدف في هذه المرحلة امتصاص فائض الطاقة الإنتاجية، ومحاولة الحفاظ على التوازن المالي، تجنباً للوقوع في حالة الكساد العميق².

ومع ذلك، فإن المبالغة في التشدد الائتماني خلال فترات الركود قد تؤدي إلى نتائج عكسية، إذ تُفاقم من حدة الكساد، بسبب ضعف قدرة المستثمرين على التمويل، وتراجع النشاط التجاري. وقد أكدت دراسة ميدانية أجراها الباحث (Vazquez 2012) على عينة من 78 مصرفاً برازيلياً شملت 21 نوعاً من القروض خلال الفترة

¹ خالد عبد المجيد، السياسات النقدية في ظل الدورات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2021، ص 174.
² محمد صادق الجبوري، التحليل المالي للدورات الاقتصادية، الطبعة الثالثة، مركز البحوث الاقتصادية، بغداد، 2019، ص 142.

2001-2009، أن جودة المحافظ الائتمانية تتدهور بشكل ملحوظ خلال فترات الانكماش، وأن القروض التي تتبع دورة اقتصادية تفاعلية تتأثر سلباً بتغيرات هذه الدورات، ما يؤكد الطابع الدوري لنشوء القروض المتعثرة¹. ومن خلال هذا التحليل، يمكن استنتاج أن القروض البنكية المتعثرة لا تنشأ فقط نتيجة الإفراط في الإقراض خلال فترات الرواج، وإنما أيضاً بسبب التشدد المفرط في منح القروض خلال فترات الركود، ما يفاقم من حدة التقلبات الاقتصادية بدلاً من التخفيف منها. وهو ما يؤكد ضرورة أن تتسم السياسة الائتمانية للمصارف بالمرونة والديناميكية، بحيث تراعي تغيرات الدورة الاقتصادية وتوازن بين التحفيز والتحوط.

عاشراً: أثر القروض البنكية المتعثرة على السيولة المحلية

تُعد السيولة المحلية من المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تستند إليها السلطات النقدية في رسم معالم السياسات الاقتصادية الكلية، لا سيما تلك المتعلقة بالتمويل والنمو النقدي. ومن أجل الوقوف على حجم السيولة المتاحة داخل الاقتصاد، تقوم السلطات النقدية بإجراء ما يُعرف بـ"المسح النقدي"، والذي يشمل كافة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، ويتم اعتباره كميزانية موحدة لمصرف مركزي افتراضي، بحيث تُظهر الموجودات فيه مصادر السيولة، في حين تمثل المطلوبات استخدامات هذه السيولة².

وتشير الموجودات في هذا السياق إلى عنصرين رئيسيين يؤثران على مستوى السيولة المحلية، هما: **صافي الموجودات الأجنبية** (أي الفرق بين الاستثمارات الخارجية والمطلوبات الأجنبية)، و**الائتمان المحلي** (الاستثمارات الداخلية)، ويمكن تلخيص العلاقة بين هذه المتغيرات من خلال المعادلة التالية:

$$\text{السيولة المحلية} = \text{الائتمان المحلي} + \text{صافي الموجودات الأجنبية}$$

ومنه:

$$\text{الائتمان المحلي} = \text{السيولة المحلية} - \text{صافي الموجودات الأجنبية}$$

وتعكس هذه المعادلة بدقة مدى ارتباط الائتمان المحلي بالسيولة النقدية المتوفرة في الاقتصاد، كما تسلط الضوء على الأثر المتبادل بين السياسات النقدية الخارجية (الاحتياطيات الأجنبية) والسياسات الداخلية (الإقراض المحلي). وبناء على هذه العلاقة، يتضح أن أي خلل في مكونات الائتمان المحلي سيؤثر حتماً على مستوى السيولة المحلية المتاحة، وهو ما يبرز بوضوح عند ارتفاع نسبة القروض البنكية المتعثرة في محافظ البنوك³.

¹ Vazquez, 2012, *The Procyclicality of Credit Risk: Evidence from Brazilian Banks*, Central Bank of Brazil Working Paper.

² عبد العزيز الخياط، *النقد والبنوك والأسواق المالية*، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، 2020، ص 243.

³ صالح العزاوي، *التحليل النقدي والبنكي*، الطبعة الثالثة، دار الكتب الوطنية، بغداد، 2018، ص 198.

فعندما ترتفع نسبة القروض غير القابلة للتحويل، يتقلص أثر الائتمان المحلي كمصدر فعال للسيولة، لأن الأموال المعاد ضخها في الاقتصاد تصبح محدودة. ويؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة البنوك على إعادة تدوير الائتمان، فتتراجع السيولة المحلية المتاحة، الأمر الذي يضعف بدوره أدوات السياسة النقدية، خاصة في فترات التباطؤ الاقتصادي أو الحاجة إلى تحفيز النمو.

كما أن هذا الخل يؤثر على توازن السياسة النقدية من خلال الحد من فعالية عمليات السوق المفتوحة التي تستخدمها البنوك المركزية للتحكم في الكتلة النقدية، لأن البنوك التي تعاني من ارتفاع القروض المتعثرة تفضل الاحتفاظ بالسيولة بدلاً من توجيهها نحو الإقراض، ما يُضعف استجابة القطاع المالي لتدخلات البنك المركزي¹. وبذلك، فإن تعاظم ظاهرة القروض البنكية المتعثرة يُخل بالتوازن بين الائتمان المحلي والسيولة المحلية، ويُقيد فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها المرتبطة بالنمو، التشغيل، واستقرار الأسعار.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 164.

خلاصة الفصل الأول:

في هذا الفصل، تم تسليط الضوء على واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه البنوك التجارية، وهي تعثر القروض البنكية، بالنظر إلى ما تمثله من تهديد مباشر لوظيفة البنك كوسيط مالي، ودورها الحيوي في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية المنتجة. وانطلاقاً من أهمية التشخيص الدقيق للمشكلة كمدخل أساسي للمعالجة، تناول الفصل التعريف بالقروض المتعثرة، وتحديد أبرز أسبابها، سواء كانت ناجمة عن المقترض، كضعف التدفقات النقدية أو سوء التسيير، أو عن البنك، نتيجة تراخي في التقييم والمتابعة، أو عن عوامل اقتصادية وبيئية خارجية. وقد أبرز الطابع التراكمي والمتداخل لهذه الأسباب، ما يقتضي مقارنة تحليلية دقيقة لكل حالة على حدة.

كما تم التطرق إلى مؤشرات التعثر الائتماني، والتي تشير إلى أن القروض لا تتحول إلى متعثرة فجأة، بل عبر مسار تدريجي يمكن رصده من خلال مؤشرات مالية وغير مالية، مثل انخفاض التدفقات النقدية، تراجع الأرباح، ضعف الجدارة الائتمانية، وتكرار التأخر في السداد. إن رصد هذه المؤشرات مبكراً يمنح البنك فرصة للتدخل الوقائي، بما يحد من الخسائر ويحافظ على العلاقة مع العميل، ويُجَنَّب البنك التكاليف الباهظة لاسترداد الدين بعد تفاقم المشكلة.

في السياق ذاته، تناول الفصل الآثار الاقتصادية الواسعة لتعثر القروض، والتي لا تقتصر على البنك أو العميل فقط، بل تمتد لتشمل الاستقرار المالي والاقتصادي برمتيه. فعلى مستوى المؤسسات، تؤدي القروض المتعثرة إلى ارتفاع أعباء الدين، وانخفاض مستويات السيولة، وتدني الكفاءة التشغيلية والتسويقية، ما يضعف من تنافسية الشركة في السوق، ويهدد استمراريتها. كما ينتج عن ذلك تعطيل للطاقت الإنتاجية، وهدر للفرص التسويقية، وتراجع في جودة الخدمات والمنتجات، ما يدفع باليد العاملة الماهرة نحو المغادرة، أو يؤدي إلى خفض الأجور وتسريح الموظفين، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي داخل المؤسسة.

أما على المستوى الكلي، فإن القروض المتعثرة تُعد من أبرز التحديات التي تعيق فعالية القطاع المالي في تمويل النمو الاقتصادي. فهي تؤثر سلباً على حجم الإنتاج الكلي، وتُضعف مناخ الاستثمار، نتيجة لتشدد البنوك في منح القروض الجديدة خلال فترات ارتفاع معدلات التعثر. كما تسهم هذه الظاهرة في تغذية الضغوط التضخمية، من خلال تقليص العرض الكلي للسلع والخدمات، دون أن يقابلها انخفاض في مستويات الطلب، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار واختلال التوازن النقدي. كما تؤثر القروض المتعثرة على توازن السيولة المحلية، من خلال تعطيل العلاقة بين الائتمان المحلي والسيولة المتاحة، ما يعيق فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها الكلية.

ويُظهر تحليل العلاقة بين القروض المتعثرة والدورات الاقتصادية أن الإفراط في الإقراض خلال فترات الرواج، والتشدد المفرط في فترات الركود، يعمّقان من حدة المشكلة، ويزيدان من هشاشة النظام المالي.

الفصل الثاني:

معالجة

القروض البنكية المتعثرة

تمهيد:

تعد مشكلة القروض المتعثرة من القضايا الجوهرية التي تهدد استقرار الأنظمة البنكية والمالية، نظرًا لما تسببه من خلل في توازن ميزانيات البنوك وتآكل في رؤوس أموالها، الأمر الذي قد يمتد أثره إلى الاقتصاد الكلي عبر تعطيل دورة الائتمان وتقييد التمويل الموجه إلى القطاعات الإنتاجية. وقد ازدادت حدة هذه الظاهرة منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، ما دفع الهيئات الدولية، وعلى رأسها لجنة بازل، إلى تطوير قواعد رقابية تهدف إلى تعزيز الحوكمة البنكية وتحسين إدارة المخاطر.

يناقش هذا الفصل الإطار النظري لمشكلة القروض المتعثرة من حيث الأسباب والآثار، ويستعرض أدوات الإصلاح التنظيمي التي اقترحتها اتفاقيتا بازل II وبازل III لمعالجة هذه الإشكالية، مع التركيز على واقع تطبيقها في الدول النامية والعربية وما يواجهه من تحديات. كما يُسلط الفصل الضوء على الاستراتيجيات المؤسسية لمعالجة القروض المتعثرة، سواء من خلال إعادة الجدولة، أو الرسملة، أو التسوية القضائية، أو المعالجة عبر التوريق.

ويتوسع الفصل في تحليل دور السياسات الاقتصادية والبنكية، لا سيما السياسات النقدية والمالية في دعم الجهود العلاجية، إلى جانب استعراض الدور الرقابي للبنوك المركزية في الحد من هذه الظاهرة. ويختتم الفصل بعرض تجارب دولية رائدة (مثل اليابان، ماليزيا، نيجيريا)، تُبرز كيفية توظيف أدوات هيكلية ومؤسسية لمواجهة تعثر القروض وإعادة هيكلة القطاع البنكي، حيث تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث، على النحو التالي:

- المبحث الأول: فعالية مقررات لجنة بازل في الوقاية من مخاطر التعثر الائتماني.

- المبحث الثاني: آليات التعامل المؤسسية في معالجة للقروض المتعثرة.

- المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية والرقابية في الحد من القروض المتعثرة

المبحث الأول:

فعالية مقررات لجنة بازل في الوقاية من مخاطر التعثر الائتماني

تعتبر مشكلة القروض المتعثرة إحدى الظواهر المالية البارزة التي عصفت بالقطاع البنكي في عدد من دول العالم، لا سيما منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، حيث باتت تمثل مؤشراً دالاً على هشاشة الأداء البنكي وضعف بنيته الهيكلية. وقد دفعت خطورة هذه الظاهرة منتدى الاستقرار المالي (Financial Stability Forum) إلى إصدار مجموعة من المبادئ التوجيهية للإشراف على المؤسسات البنكية في أبريل 2001، في إطار السعي لتعزيز متانة النظام المالي العالمي ومواجهة تفاقم معدلات التعثر.

المطلب الأول: الدعائم التنظيمية لاتفاقية بازل الثانية (Bâle II)

سعت لجنة بازل إلى معالجة مظاهر الضعف البنكي والتعثر من خلال إصدار "اتفاقية بازل الثانية"، التي تمحورت حول ثلاث مكونات رئيسية تشكل ما يُعرف بالركائز الأساسية للإطار التنظيمي الجديد، وهي¹:

أولاً: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

يشمل هذا المحور كلاً من إجمالي رأس المال ومعدل كفاية رأس المال، والذي يُقاس بنسبة مئوية تهدف إلى تقييم قدرة البنك على امتصاص الخسائر.

ورغم أن الاتفاقية الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن النسبة المعتمدة سابقاً (8%)، إلا أن إدراج فئات جديدة من المخاطر، وعلى رأسها "مخاطر التشغيل"، أدى إلى زيادة جوهرية في متطلبات رأس المال. وعليه، فإن الحفاظ على هذا المعدل أو بلوغه يستلزم من البنوك العمل بشكل مستمر على تعزيز قاعدة رأسمالها (البسط)، وذلك لمواجهة الارتفاع المستمر في حجم المخاطر (المقام)، والتي أُعيدت صياغة أوزانها بشكل يعكس مزيداً من الدقة في تقييم الجدارة الائتمانية السيادية، وكذا تقييم المخاطر المرتبطة بالبنوك والمؤسسات المالية.

ثانياً: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال

تشكل الرقابة المستمرة التي تمارسها الهيئات الإشرافية على مدى التزام البنوك بمتطلبات رأس المال إحدى الركائز الأساسية الثلاث التي يستند إليها الإطار العام لاتفاقية بازل الثانية بشأن كفاية رأس المال. ويعكس هذا التوجه

¹ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص ص: 171-173.

الإدراك العميق لأهمية الدور الرقابي في ضمان ملاءمة رأس المال لدى المؤسسات البنكية، بما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر الكلية التي قد تتعرض لها. فالمراجعة الرقابية لا تقتصر على التحقق من استيفاء الحد الأدنى المطلوب، بل تتعداه إلى تقييم مدى توافق رأس المال مع مستوى التعرض للمخاطر، وبالتالي تعزيز صلابة القطاع البنكي وحمايته من الانكشافات غير المتوقعة، وتعتمد المراجعة الرقابية على أربعة معايير:¹

1- معايير الدنيا لرأس المال:

يُخَوَّل للسلطات الرقابية، بموجب هذا المبدأ، صلاحية مطالبة البنوك بالاحتفاظ بنسبة من رأس المال تفوق الحد الأدنى المنصوص عليه، وذلك استناداً إلى تقييم دقيق لأوضاعها المالية، وأدائها التشغيلي، ومدى تأثرها بالظروف الاقتصادية الكلية، بما في ذلك الأزمات المحتملة والتقلبات السوقية التي قد تؤثر على استقرارها المالي.

2- التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

يتعين على كل مصرف تطوير أنظمة داخلية فعّالة لتقدير كفايته الرأسمالية، بحيث تأخذ هذه الأنظمة في الحسبان مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك. ويشمل ذلك تحديد المخاطر، وتحليلها بشكل منهجي، ووضع السياسات والإجراءات الملائمة لإدارتها والاحتياط لها.

3- الرقابة والتقييم من قبل الجهات الإشرافية

تضطلع الجهات الرقابية بمهمة تقييم مدى كفاية رأس المال لدى البنوك من خلال أدوات ومعايير متعددة، من بينها تحليل ربحية البنك، وتقييم توجهات الإدارة العليا بخصوص هيكل رأس المال واستراتيجيات تطويره. ويهدف ذلك إلى تعزيز الشفافية والانضباط المالي داخل المؤسسات البنكية.

4- آليات التدخل الرقابي في السوق

في إطار تعزيز الاستباقية في مواجهة الأزمات، تُلزم السلطات الرقابية بتبني أدوات فعالة للتدخل في السوق البنكي عند الضرورة. ويتم ذلك من خلال تفعيل آليات الإنذار المبكر والتدخل الوقائي، بما يتيح التصدي للمخاطر المحتملة قبل تحولها إلى أزمات فعلية تهدد استقرار النظام المالي.

¹Basel Committee on Banking Supervision: **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards A Revised Framework ,Comprehensive Version, June 2006** <https://www.bis.org/publ/bcbs128> .

ثالثاً: انضباط السوق

تسعى لجنة بازل، من خلال الركيزة الثالثة لاتفاقية بازل الثانية، إلى ترسيخ مفاهيم الشفافية والمساءلة داخل القطاع البنكي، بهدف تعزيز درجة الأمان والاستقرار لدى البنوك والمؤسسات المالية. وتتمثل الغاية الأساسية من هذه الدعامة في دعم الثقة بين البنوك والمتعاملين معها، من خلال ترسيخ مبدأ انضباط السوق الذي يقوم على الإفصاح الواضح والدقيق عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالأداء المالي، وهيكّل رأس المال، وإدارة المخاطر¹.

وتكمن أهمية هذه الدعامة في قدرتها على تمكين مختلف الأطراف الفاعلة في السوق (بما في ذلك المستثمرين، والمودعين، والسلطات الرقابية) من تقييم الوضعية المالية للمؤسسات البنكية، ومدى كفاءتها في إدارة المخاطر. ولا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال توفر نظام معلوماتي فعّال، يتسم بالدقة والسرعة، ويتيح الإفصاح في الوقت المناسب عن البيانات المالية والمخاطر ذات الصلة. وبهذا الشكل، يسهم انضباط السوق في خلق بيئة مالية أكثر شفافية واستقراراً، تعزز من كفاءة تخصيص الموارد وتقلل من فرص التعثر والانكشافات المفاجئة.

يطرح في هذا السياق سؤال جوهري يتمثل في: ما مدى فعالية مقررات لجنة بازل في معالجة ظاهرة التعثر عند تحليل مضمون مقررات لجنة بازل، يتضح وجود عدد من الملاحظات والإشكاليات التي قد تحد من فعاليتها، لاسيما في سياق الدول النامية. من أبرز هذه الإشكاليات، تلك المتعلقة بمعايير التقييم السيادي، حيث تُصنّف الدول غير الخاضعة لتقييم من وكالات التصنيف الائتماني ضمن فئة المخاطر المرتفعة بنسبة 100%، بغض النظر عن وجود قروض فعلية أو عدمها. وهو ما يؤدي إلى تحميل البنوك أعباء إضافية، سواء من حيث التكاليف المرتبطة بالحصول على تصنيفات، أو من خلال ارتفاع المتطلبات الرأسمالية.

يُضاف إلى ذلك غياب إطار قانوني ملزم يحد من إمكانية إساءة استخدام وكالات التصنيف للمعلومات الحساسة التي يتم الحصول عليها أثناء عملية التقييم. كما تواجه البنوك في الدول النامية صعوبات تقنية ومؤسسية في تطبيق أنظمة التقييم الداخلي للمخاطر (Internal Ratings-Based – IRB)، نتيجة ضعف البنية التحتية للمراجعة الداخلية والخارجية، وعدم توافر قواعد بيانات دقيقة وشاملة.

علاوة على ذلك، لم تُراعِ الاتفاقية بعض الآليات التقليدية لتخفيض مخاطر الائتمان، التي تُعدّ حجر الزاوية في نشاط الإقراض لدى العديد من البنوك في الدول النامية، مثل الكفالات الصادرة عن أطراف ثالثة، والرهون العقارية غير السكنية، أو الرهن الحيازي للبضائع، حتى في حالات تمويل التجارة الخارجية. وهو ما يشير إلى وجود فجوة بين الإطار المعياري لاتفاقية بازل ومتطلبات الواقع العملي لأسواق التمويل في هذه الدول.

¹ Eric Lamarque، *Gestion bancaire*، PEARSON Education France، Paris، 2002، p 89.

ونظراً لتشعب الموضوع، سوف نتناوله في نقاط محددة في ضوء ما تفرضه حدود الدراسة من حيث فعالية مقررات لجنة بازل في إتمام عملية الاندماج البنكي، لاستيفاء معيار ملاءة رأس المال، ومن ثم المساهمة في علاج تعثر محفظة القروض، وذلك على النحو التالي¹:

1- **ازدواجية حساب المخاطر وتأثيرها على كفاية رأس المال:** إن جمع كل المخاطر معاً قد يؤدي في النهاية إلى مطالبة البنوك بالوفاء بحد أدنى من كفاية رأس المال، دون مراعاة أن بعض المخاطر لا تتضمن مخاطر أخرى. وهذا يُسبب ازدواجاً في احتساب المخاطر، مما يدفع البنوك إلى اللجوء للاندماج كوسيلة للالتفاف حول هذه المخاطر، وبالتالي التأثير إيجابياً على تحسين نسبة الكفاية.

2- **التحديات التنافسية قصيرة الأجل:** لا تزال هناك مخاوف (خاصة في الأجل القصير) من أن يؤدي ارتفاع التكاليف المترتبة على زيادة رأس المال عبر الاندماج (مثل تكاليف التقييم والسداد لمساهمي الوحدة المندمجة) إلى إضعاف الموقف التنافسي للبنوك أمام المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات مصرفية مماثلة، لكنها لا تخضع لنفس القواعد والمعايير الصارمة.

3- **تأثير معيار ملاءة رأس المال على توزيع الأرباح:** ستضطر البنوك إلى احتجاز نسبة كبيرة من أرباحها لتعزيز بسط نسبة ملاءة رأس المال (رأس المال نفسه) لمواجهة الزيادة في المقام (المخاطر). نتيجة لذلك، قد تنخفض الأرباح الموزعة على المساهمين، أو تُحتجز بالكامل، أو تلجأ البنوك إلى عمليات اندماج لتعزيز مركزها المالي.

4- **ارتفاع تكاليف الخدمات البنكية والضغط التمويلية:** ستواجه البنوك زيادة في تكلفة تقديم الخدمات البنكية بسبب ارتفاع تكلفة التمويل وزيادة المخصصات المطلوبة نتيجة الأوزان المرتفعة للمخاطر في أصولها. وقد يدفع ذلك البنوك إلى السعي نحو الاندماج لتجنب التصفية الجبرية لبعض الأصول قبل استحقاقها، وبهدف تقليل المخاطر المرتبطة بمحافظها - خاصة تعثر القروض والسلفيات وما ينتج عنه من خسائر محتملة.

5- **تحديات التقييم الداخلي والاعتماد على التصنيفات الخارجية:** مع تطبيق منهج التقييم الداخلي، قد تلجأ معظم البنوك إلى الاعتماد على الطريقة القياسية في التصنيفات الصادرة عن وكالات التقييم. وبالتالي، ستواجه البنوك غير المصنفة ائتمانياً متطلبات رأسمالية أعلى بسبب أوزان المخاطر المرتفعة، مما يزيد من حوافز الاندماج - خاصة لدى البنوك التي تعاني من ارتفاع مخاطر الائتمان، مثل تعثر المدينين.

¹ I. Jean-Paul DECAMPS Jean-Charles ROCHET Benot ROGER : **The Three Pillars of Basel II: Optimizing the Mix in a Continuous-time Mode** , Journal of Financial Intermediation , Volume 13, Issue 2 April 12, 2002, p 146 .

6- عبء عدم تقييم العملاء على رأس المال: سيؤدي عدم اعتياد المنشآت والعملاء على اتباع منهجيات التقييم المطلوبة إلى زيادة العبء على رأس مال البنوك، حيث إن عدم تقييمهم سيُسفر عن أوزان مخاطر تصل إلى 100% على الأقل، مما يرفع متطلبات رأس المال.

7- تأثير المعايير الجديدة على التمويل بين البنوك: ستؤدي المعايير الجديدة إلى زيادة وزن مخاطر العمليات بين البنوك (Interbank) من 20% إلى 150%، مما يزيد صعوبة الحصول على تمويل دولي ويرفع تكلفته. كما أن نقص التقييمات التفصيلية للأصول قد يعيق الامتثال للمتطلبات الرقابية الخاصة بلجنة بازل.

من خلال هذه التحديات، يتضح أن ارتفاع المخاطر (خاصة الائتمانية، إلى جانب مخاطر التشغيل والسوق) يجعل الاندماج البنكي أحد الحلول الرئيسية لتعزيز رأس المال، وخفض المخاطر عبر إنشاء كيانات اقتصادية أكبر تتمتع بإدارة أكثر كفاءة مقارنة بالوضع السابق للاندماج.

المطلب الثاني: التحديات التي تفرضها معايير لجنة بازل II على البنوك العربية

فرضت معايير لجنة بازل 2 سلسلة من التحديات الجوهرية على البنوك العربية، رغم قيام بعض الدول العربية بالاستعداد لها عبر رفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال بشكل تدريجي. إلا أن الامتثال الكامل لهذه المعايير يتطلب تبني حزمة متكاملة من السياسات والإجراءات.

أولاً: تحديات البنوك العربية أما متطلبات لجنة بازل II

إن الالتزام بمعايير ومتطلبات لجنة بازل (2) يجعل البنوك العربية في مواجهة مجموعة من لتحديات أبرزها:¹

1- صعوبة تطبيق منهج التقييم الداخلي: يتميز هذا المنهج - كما تفرضه معايير بازل - بالتعقيد التقني وارتفاع التكاليف التشغيلية، مما يشكل عائقاً أمام العديد من البنوك العربية التي تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة لاستيعابه.

2- نقص البيانات والخبرات في إدارة مخاطر الائتمان: تحتاج البنوك إلى أنظمة متطورة وقواعد بيانات دقيقة عن خسائر القروض السابقة لتكون مؤهلة لتطبيق التقييم الداخلي، وهو ما يعد نقصاً كبيراً في معظم البنوك العربية بسبب محدودية الخبرات المحلية في هذا المجال.

3- ضعف الاستثمار في التكنولوجيا والرقابة: تعاني العديد من البنوك العربية من نقص الموارد المخصصة لاستثمارات التكنولوجيا المتقدمة، مثل أنظمة إدارة المخاطر وجمع البيانات. كما أن متطلبات الاتفاقية تُعتبر

¹ صندوق النقد العربي، الملامح السياسية لاتفاق بازل II والدول النامية، أبو ظبي، سبتمبر 2004، ص 214.

صارمة مقارنةً بقدرات هذه البنوك، خاصةً تلك التي تعاني أصلاً من ضعف الأدوات الرقابية وسوء جودة محافظها الائتمانية.

ثانياً: الآثار المتتالية لعدم الالتزام لمتطلبات لجنة (بازل من التعثر إلى الأزمات البنكية)

يؤدي تعثر مديني البنوك حتماً إلى سلسلة من المراحل الحرجة:

-المرحلة الأولى: ضعف الملاءة المالية للمصرف.

-المرحلة الثانية: تعثر البنك نفسه.

-المرحلة الثالثة: تحول التعثر إلى أزمة مالية نظامية .

وفي حال غياب التدخل المبكر (في المرحلتين الأولى أو الثانية) عبر إجراءات وقائية، تتدخل معايير بازل كإطار تنظيمي يهدف إلى منع انتقال الأزمات عبر الحدود، مع تشجيع البنوك على اعتماد حلول استباقية مثل (الاندماج البنكي). يُعد الاندماج هنا آلية فعّالة لمعالجة التعثر القائم، وتعزيز كفاءة رأس المال، وتفادي مخاطر جديدة عبر إنشاء كيانات مالية أكثر قوةً ومرونة.

المطلب الثالث: تأثير إصلاحات اتفاقية بازل الثالثة (Bâle III) في تقليص حالات التعثر

يمكن تقسيم هذه التعديلات الى خمسة مراحل، على النحو:

أولاً: مراحل انتشار أزمة 2008

1- جذور الأزمة: سياسات الإقراض المتساهلة وأزمة 2008

شهدت الفترة بين 2004 و2005 ارتفاعاً متتالياً لسعر الفائدة الأساسي في الولايات المتحدة من 1% إلى 5.35%، مما أدى إلى عجز العديد من المقترضين عن سداد أقساط قروضهم العقارية¹، وقد تفاقمّت الأزمة بسبب منح البنوك قروضاً عالية المخاطر ("القروض المتساهلة") لعملاء غير مؤهلين، غالباً بأسعار فائدة مرتفعة، في إطار منافسة حادة لاجتذاب الزبائن.

وقت 12:30 24/11/2011 تاريخ <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=587106&issueno=11616>

وبحلول 2007، بلغت القروض المتعثرة مستويات قياسية، مما أثار تحذيرات من انهيار النظام المالي. وتجلت الأزمة بشكل صارخ مع إعلان إفلاس مؤسسة نيو سنتشوري فاينانشيال (أفريل 2007)، ثم بنك ليمان براذرز (سبتمبر 2008)، ما أسفر عن:

- 1- فقدان الثقة: تضاءلت ثقة المستثمرين والبنوك بعضها ببعض، مما أدى إلى شح الإقراض بين البنوك.
- 2- انتشار العدوى المالية: تحولت أزمة سيولة إلى أزمة مالية عالمية، كاشفة عن ثغرات في التنظيم البنكي.

ثانيا: دور بازل III في معالجة التعثر البنكي

كرد فعل للأزمة، قدمت (لجنة بازل III) إصلاحات تهدف إلى تعزيز مرونة النظام البنكي، من خلال¹:

1- تعزيز متطلبات رأس المال:

- زيادة نسبة رأس المال الأساسي (CET1) لامتصاص الخسائر غير المتوقعة.
- إدخال احتياطي رأس المال الاحترازي (Capital Conservation Buffer) بنسبة 2.5% لمواجهة التقلبات.
- 2- معايير أكثر صرامة للسيولة:

- نسبة تغطية السيولة (LCR): إلزام البنوك باحتياطي كافٍ من الأصول السائلة لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل.
- نسبة التمويل المستقر الصافي (NSFR): ضمان تمويل الأنشطة طويلة الأجل بموارد مستقرة.

3- الحد من المخاطر النظامية:

- فرض أوزان مخاطر أعلى للأصول عالية الخطورة (مثل القروض المتساهلة).
- مراقبة الرفع المالي المفرط عبر نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio).

ثالثا: آثار التعديلات على البنوك

- 1- تقليل التعثر: تشديد شروط الإقراض يحد من القروض غير الآمنة، ويقلل تراكم الديون المعدومة.
- 2- تعزيز الثقة: توفير هوامش أمان مالي يرفع ثقة المستثمرين والمتعاملين في النظام البنكي.
- 3- تشجيع الاندماجات: قد تلجأ البنوك الضعيفة إلى الاندماج لتحقيق متطلبات بازل III، وتعزيز كفاءتها التشغيلية.

وقت 12:30 تاريخ 24/11/2011 ¹ <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=587106&issueno=11616>

رابعاً: متطلبات بازل III لرفع نسب الاحتياطي وآثارها على البنوك

1- الزيادة الكبيرة في متطلبات الاحتياطي: وفقاً للقوانين السابقة، كانت البنوك ملزمة بتخصيص 2% فقط من إجمالي القروض كاحتياطي لتغطية الخسائر المحتملة. لكن معايير بازل III رفعت هذه النسبة إلى 7%¹ (أي أكثر من ثلاثة أضعاف المتطلب السابق لضمان قدرة البنوك على امتصاص الصدمات المالية).

أما البنوك الكبيرة ذات الأهمية النظامية (Systemically Important Banks)، فقد طالبتها لجنة بازل للرقابة البنكية بالاحتفاظ باحتياطيات أعلى من 7%، نظراً لخطورة انهيارها على النظام المالي بأكمله، لكن اللجنة لم تحدد بعد النسبة الدقيقة الإضافية لهذه البنوك، مما يترك هامشاً للتشديد المستقبلي.

2- عقوبات عدم الامتثال: في حال تخلف أي مصرف عن تحقيق نسبة 7%، تخوّل السلطات المالية اتخاذ إجراءات صارمة، مثل: منع توزيع أرباح على المساهمين، وحظر منح مكافآت أو زيادات للموظفين، مع تخفيض رواتب كبار التنفيذيين.

3- تحديات تمويل المتطلبات الجديدة: للتكيف مع هذه الزيادة الكبيرة في الاحتياطيات، أمام البنوك خياران رئيسيان:

- زيادة رأس المال: عبر إصدار أسهم جديدة أو جذب مستثمرين، أو البحث عن مصادر تمويل إضافية (مثل السندات).

- تقليل حجم القروض: بتشديد شروط الإقراض للحد من المخاطر، أو تخفيض الأنشطة التمويلية لتحقيق التوازن المالي.

وفي كلتا الحالتين، تحتاج البنوك إلى فترة زمنية طويلة نسبياً للتعديل، لذا منحت اتفاقية بازل III مهلةً حتى عام 2019 للتطبيق الكامل، مع بدء التنفيذ التدريجي اعتباراً من 2013.

في النهاية يمكن القول إن هناك جدل حول تأثير بازل III على تعزيز الاستقرار أم إعاقة النمو، فالمؤيدون يؤكدون أن هذه القواعد ستمنع تكرار أزمات مثل 2008، عبر ضمان احتفاظ البنوك باحتياطيات كافية لمواجهة الأزمات المفاجئة، أما المعارضون يرون أن إجبار البنوك على حبس مليارات الدولارات كاحتياطي (بدلاً من ضخها في الاقتصاد) قد يُبطئ التعافي من الركود، خاصة في فترات التراجع الاقتصادي التي تحتاج إلى سيولة عالية

¹ http://www.aleqt.com/2010/09/29/article_448272.html.

خامسا: التعديلات التنظيمية الجديدة في إطار بازل III ومجموعة العشرين

1- إجراءات الموافقة على القوانين الجديدة

تم وضع التعديلات التنظيمية الجديدة - تحت إشراف لجنة بازل للرقابة البنكية وبالتنسيق مع رؤساء البنوك المركزية والسلطات المالية - لتصبح نافذة بعد تصديق قمة مجموعة العشرين (G20) عليها. وتشمل هذه التعديلات مجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز استقرار النظام المالي العالمي، أبرزها:

- تعزيز الإشراف البنكي المحلي والدولي: من خلا زيادة الرقابة على المصادر المحلية والدولية للمخاطر المالية، وتحسين آليات التنسيق بين الجهات الرقابية عبر الحدود.

- تنظيم وتوحيد سوق المشتقات المالية: بإلزام البنوك والمؤسسات المالية بتسجيل عقود المشتقات في مراكز مقاصة مركزية بحلول 2012، للحد من المخاطر الخفية.

- زيادة الشفافية في صناديق التحوط: ان طريق اشتراط موافقة مسبقة لإنشاء صناديق التحوط التي تتجاوز رؤوس أموالها حدًا معينًا. زيادة على إلزام هذه الصناديق بتقديم تقارير دورية مفصلة لسلطات الرقابة المالية¹.

- تنظيم الصناديق الاستثمارية الأجنبية في الاتحاد الأوروبي: بوضع تشريعات أوروبية موحدة لمراقبة الصناديق الخاصة القادمة من خارج الاتحاد الأوروبي والتي تستهدف مستثمرين أوروبيين.

- توحيد المعايير المحاسبية الدولية: بالعمل على توحيد قوانين المحاسبة عالميًا بحلول منتصف العام التالي لضمان الشفافية وتقليل التلاعب المالي.

- تقييد الحوافز المالية للمخاطرة العالية: منح مكافآت أو حوافز للمدراء والموظفين الذين يوافقون على صفقات أو قروض عالية المخاطر، خاصة قصيرة الأجل.

- تنظيم وكالات التصنيف الائتماني: إخضاع هذه الوكالات لرقابة صارمة، مع اشتراط تسجيلها رسميًا وضمان شفافية منهجيات التقييم لديها.

2- الآثار المتوقعة لهذه التعديلات:

- تقليل المخاطر النظامية: عبر تحسين الرقابة على البنوك والأسواق المالية.

- زيادة الشفافية: من خلال الإفصاح الإلزامي وتوحيد المعايير.

وقت 24/11/2011 تاريخ 12:30 http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=587106&issueno=11616¹

المبحث الثاني:

آليات التعامل المؤسسية في معالجة للقروض المتعثرة

تتنوع استراتيجيات معالجة القروض المتعثرة تبعاً لطبيعة العوامل المؤثرة، سواء تلك المتعلقة بالسياسات البنكية أو ظروف المقترض، حيث يُعد تحليل الأسباب الجذرية للتعثر خطوة أساسية لتحديد التدخلات العلاجية المناسبة، وهذا يستدعي إجراء تقييم متكامل يشمل الجوانب التالية:

– الجانب المالي والمحاسبي

– البعد التشغيلي والإداري

– العناصر التسويقية والتنافسية

– الإطار القانوني والتنظيمي

وغالباً ما يتطلب هذا النهج الاستعانة بخبراء متخصصين في إعادة الهيكلة المالية وإدارة الأزمات.

المطلب الأول: الإطار الاستراتيجي لإعادة تأهيل العملاء المتعثرين

يتبنى القطاع البنكي مجموعة من الآليات العلمية لإعادة تأهيل العملاء المتعثرين، والتي يمكن تصنيفها وفق المحاور التالية:

أولاً: التدخلات الاستشارية والتمويلية الذكية

بناءً على التحليل الشامل لأسباب التعثر، قد يوصي البنك بحزمة متكاملة من الحلول الاستباقية، تشمل:

1- إعادة هيكلة النظم المالية والرقابية:

– تطوير أنظمة محاسبية متكاملة وفق معايير التدقيق الدولية

– تفعيل آليات الرقابة الداخلية لضمان دقة التقارير المالية

– اعتماد نظم محوسبة لتحليل البيانات لدعم اتخاذ القرار¹.

¹ محمود السيد ابو الغيط اسماعيل، نماذج ادارة القروض البنكية المتعثرة، دراسة تحليلية لسياسات البنوك في ج م ع، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة جامعة الزقازيق فرع بنها، 2002، ص 194.

2- تحسين الكفاءة التشغيلية:

- إعادة هندسة العمليات الإنتاجية لتعزيز الاستفادة من الطاقة الإنتاجية
- تطوير سياسات إدارة الموارد البشرية عبر:
- * تحسين كفاءة العمالة عبر برامج تدريبية متخصصة
- * إعادة هيكلة هيكل الأجور والحوافز
- * تطبيق معايير الأداء والمؤشرات الكمية¹.

3- إدارة الأصول الاستراتيجية:

- تقييم جدوى استبدال أو تجديد الأصول الثابتة
- دراسة خيارات التمويل البديلة (كالتمويل التأجيري)
- تحليل فرص تصفية الأصول غير الإستراتيجية².

4- التحول الاستراتيجي في السياسات التسويقية:

- إعادة تصميم المزيج التسويقي وفق تحليل SWOT
- تطوير قنوات توزيع جديدة
- تحسين إدارة سلاسل الإمداد والمخزون

5- بناء الشراكات الاستراتيجية:

- إجراء مفاوضات مع الدائنين لإعادة جدولة المديونيات
- دراسة فرص الاندماج أو الاستحواذ الاستراتيجي
- إنشاء شركات متخصصة في إدارة الأصول المتعثرة.

ثانياً: الآليات المؤسسية المتقدمة

تقترح الدراسات الحديثة إنشاء كيانات متخصصة لإدارة القروض المتعثرة، تتميز بـ :

¹ أشرف عبد المنعم إبراهيم، الديون المتعثرة (تعريفها، أسبابها، علاجها) البنك المركزي، المعهد البنكي، 2003، ص 54.

² على العوصي، مرجع سبق ذكره، ص 37-40.

- الاعتماد على نماذج تحليلية متقدمة (الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات)

- توظيف خبراء في إدارة الأزمات المالية

- تطبيق أفضل الممارسات العالمية في إعادة الهيكلة

حيث أن هذا المنهج المتكامل يسهم في تحقيق أهداف متعددة:

- تعافي المؤسسات المتعثرة

- حماية السيولة البنكية

- دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ثالثاً: آليات إعادة التمويل (الحقن النقدي)

تعد عملية إعادة التمويل (الحقن النقدي) من التدخلات عالية الخطورة في معالجة القروض المتعثرة، حيث تنطوي على زيادة المديونية وتتطلب إدارة محكمة وفق معايير مهنية صارمة. وتستند هذه العملية على مبدئين أساسيين:

- مبدأ التمويل الموجّه: حيث يتم ربط التمويل الجديد بأنشطة محددة تحقق عائداً سريعاً

- مبدأ السداد الذاتي: بحيث تغطي العوائد الناتجة كلاً من التمويل الجديد وجزء من المديونية القائمة

1- الضوابط التشغيلية لإعادة التمويل

تمر هذه الضوابط بمرحلتين

أ- شروط ومتطلبات ما قبل التمويل: وهي الشروط المتعلقة بإعادة تفعيل الخطوط الائتمانية المتاحة وتعزيز الضمانات متمثلة في:¹

- إعادة تقييم شروط استخدام التسهيلات القائمة

- وضع ضوابط رقابية مشددة على استخدام الأموال

- تحديد الغرض التمويلي بدقة

- تقييم الضمانات الحالية وإضافة ضمانات جديدة

¹ محمد يحيى النادي، معالجة الديون المتعثرة، البنك المركزي، المعهد البنكي، ماي 2002، ص 42.

- إنشاء حسابات رسمة للإيرادات

- تطبيق نظام الرهن المتحرك على الأصول

ب- آليات تنفيذ الحقن النقدي: وتتعلق بعملية توجيه التمويل لأنشطة معينة محددة، والالتزام بمختلف ضوابط الصرف متمثلة في:

- التركيز على عقود التوريد الحكومية

- تمويل عمليات التصدير المؤكدة

- دعم المشاريع ذات الجدوى الفورية

- الصرف عبر شيكات مصرفية موجهة

- استخدام أدوات تمويل التجارة (اعتمادات مستندية، خطابات ضمان)

- تطبيق نظام الدفع مقابل الإنجاز

2- نظام المتابعة والرقابة: يركز نظام المتابعة والرقابة على آليات المتابعة اليومية من جهة، وآليات الزيارات الميدانية المكثفة من جهة أخرى. وذلك من خلال:

- رصد حركة الحسابات بشكل يومي

- متابعة الإيداعات والمتحصلات

- تحليل التقارير المالية الشهرية

- تكثيف الزيارات التقديرية

- تقييم التقدم في تنفيذ الأنشطة الممولة

- كشف المبكر عن أي انحرافات

3- إدارة المديونية: تقوم على ركيزتين رئيسيتين تبدأ بعملية إعادة هيكلة الديون، وتنتهي بعملية تخصيص الموارد لتشمل:¹

- إعادة جدولة المدفوعات

¹ وائل ابراهيم سليمان على موسي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

- تخفيض أو إلغاء الفوائد (حسب الحالة)

- تطبيق نظام التنازل عن المستحقات

- أولوية سداد التمويل الجديد

- تخصيص نسبة للديون القديمة

- إنشاء صندوق احتياطي للطوارئ

4- ضمانات الاستدامة: يمكن تحقيق عملية ضمان الاستدامة باللجوء إلى عمليات تقييم دوري عملية، والتركيز على فعالية الضوابط الوقائية وذلك من خلال:

- تحليل مؤشرات الأداء المالي

- مراجعة هيكل التمويل

- تقييم كفاءة الإدارة

- وضع سقف ائتمانية جديدة

- تطبيق معايير الجدارة الائتمانية

- إنشاء نظام إنذار مبكر

5- شروط نجاح أسلوب تعويم نشاط العميل (الحقن النقدي)

لكي يحقق أسلوب تعويم نشاط العميل من خلال الحقن النقدي أهدافه المرجوة، لا بد من توافر مجموعة من الشروط الأساسية التي تضمن فعاليته وتقلل من المخاطر البنكية المصاحبة له، ويمكن تلخيص أبرز هذه الشروط فيما يلي¹:

أ- **عدم صدور أحكام قضائية أو قرارات تقييدية ضد العميل:** يشترط ألا يكون العميل محلاً لأحكام بالسجن أو خاضعاً لقرارات قضائية مثل المنع من السفر، إذ أن مثل هذه الإجراءات قد تُعقّد موقف البنك وتعرقل قدرته على تنفيذ خطة التعويم، خاصة في حال وجود مطالبات قانونية من جهات أخرى.

¹ مركز البحوث الاقتصادية، المعالجة البنكية للديون المتعثرة: المسببات والآثار، بنك مصر، العدد 12، فبراير 2002، ص 27.

ب- عدم إدراج العميل ضمن قوائم الحظر الائتماني: ينبغي ألا يكون العميل مصنفاً ضمن قائمة العملاء المحظور التعامل معهم ائتمانياً، لأن مثل هذا التصنيف قد يعني وجود نزاعات قانونية قائمة مع بنوك أخرى، مما يهدد استقرار المعالجة البنكية المقترحة.

ج- توفر كشف دقيق وشامل بالتزامات العميل تجاه كافة الدائنين: يجب على البنك أن يحصل على صورة واضحة وكاملة عن جميع التزامات العميل تجاه الأطراف الدائنة الأخرى. ويتم تسوية هذه الالتزامات إما مباشرة بواسطة العميل وتحت إشراف البنك، أو من خلال مشاركة البنك في عملية السداد بشكل مباشر.

د- التنسيق مع البنوك الدائنة الأخرى: في حال كان للعميل التزامات تجاه مؤسسات مصرفية أخرى، يتعين أن تتم عملية الحقن النقدي في إطار تنسيقي مع هذه البنوك، بل وقد يكون من المفيد إشراكها في الخطة التمويلية لضمان تكامل الجهود.

هـ- حصر وتسييل الأصول غير المتعلقة بالنشاط: يتوجب إجراء جرد شامل لممتلكات العميل غير المرتبطة بالنشاط التمويلي، مع العمل على تسييلها قدر الإمكان بهدف استخدامها في دعم عملية التعويم.

و- رهن الأصول غير القابلة للتسييل السريع: يجب تقديم الأصول القائمة وغير القابلة للتسييل السريع كضمانات لصالح البنك، بما يعزز من موقفه الائتماني ويقلل من المخاطر المرتبطة بتمويل العميل.

المطلب الثاني: طرق وأليات تسوية القروض المتعثرة

تسعى البنوك إلى تسوية القروض المتعثرة بطرق مرنة تحقق التوازن بين استمرارية المشاريع واسترداد الديون، مع تجنب التعقيدات القضائية. وتعتمد الطريقة المختارة على طبيعة المشروع وقدرة المقرض المالية. فعندما يتوفر المشروع على مقومات الاستمرارية، يسعى البنك إلى تسوية القروض المتعثرة بطريقة منتظمة. وتتم هذه التسوية في عدة حالات، منها¹:

- توقف النشاط الجزئي للمقرض دون توقف كامل.
- إمكانية استمرار نشاط العميل في حال تمت التسوية.
- عدم قدرة المقرض على سداد القرض بالكامل.
- استعداد المقرض لسداد جزء كبير من القرض إذا تمت التسوية.

¹ محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص ص 325-339.

- تقديم المقترض لعرض يُحسن وضع المديونية ويقدم ضمانات إضافية مناسبة
وعليه، يتعين على البنك اتخاذ الإجراءات اللازمة لمساعدة المشاريع المتعثرة، وذلك من خلال خمسة أشكال:
(إعادة الجدولة؛ رسملة القروض؛ التنازل عن جزء من القروض؛ شراء أصول العميل سداداً للقروض؛ المعالجة عبر
التوريق والتسليف بضمان أوراق مالية)

أولاً: إعادة الجدولة

تتم إعادة جدولة القرض عندما يتأكد البنك من عدم قدرة المقترض على السداد لأسباب خارجة عن إرادته، مثل
الأوضاع الاقتصادية الصعبة، مع وجود إمكانية لاستئناف النشاط وتحقيق أرباح تغطي الديون. وتشمل قواعد
الجدولة ما يلي:

- مدى مصداقية المقترض وتجاوبه السابق مع البنك.
- وضع برنامج زمني محدد لسداد الأقساط بما يتناسب مع التدفقات المالية للمقترض.
- مراعاة التغيرات المستقبلية (مثل تغير أسعار الصرف أو القوانين) التي قد تؤثر على قدرة السداد.
- تخفيض سعر الفائدة في بعض الحالات لتخفيف العبء على المقترض.

ثانياً: رسملة القروض

وهي تحويل جزء من الديون إلى حصص في رأس مال المؤسسة المقترضة. ولها عدة إيجابيات، منها:

- تحسين الهيكل التمويلي للمؤسسة.
 - تخفيف أعباء الديون والفائدة.
 - تجنب المصاريف القضائية للبنك.
- غير أن بعض الآراء ترى أن الرسملة لا توفر تمويلاً إضافياً، بل تغير هيكل التمويل فقط.

ثالثاً: التنازل عن جزء من القروض

إذا اقتنع البنك بعدم قدرة المقترض على السداد الكامل، فقد يتنازل عن جزء من الديون لتسوية الوضع وتجنب
اللجوء إلى القضاء. ويتم التسوية بإحدى الطرق التالية:

- إعفاء المقترض من مبلغ معين مقابل سداد الباقي دفعة واحدة.

- إعفاء المقرض من جزء من الدين وتقسيط المتبقي.

- إعفاء المقرض من مبلغ معين وتقسيط المبلغ المتبقي وفق جدول زمني.

ويحدد البنك الشكل المناسب بناءً على المركز المالي للمقرض وقدرته على السداد.

رابعاً: شراء أصول العميل سداداً للقرض

قد يضطر البنك لشراء بعض أصول المقرض (سواءً ضمن المشروع الممول أو من أصوله الأخرى) عندما لا تتوفر تدفقات نقدية كافية للسداد.

خامساً: المعالجة عبر التوريق والتسليف بضمان أوراق مالية

تتم عملية هذه العملية وفق طريقتين:

1- التوريق (التسديد):

- يتم تحويل الأصول غير السائلة (مثل القروض) إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية.

- تعتمد هذه الأوراق على ضمانات عينية أو تدفقات نقدية متوقعة، وليس فقط على قدرة المدين على السداد¹.

2- التسليف بضمان أوراق مالية²:

- يُعد من أقوى أنواع الائتمان، حيث يمكن للبنك تسيل الأوراق المالية بسرعة في حال توقف العميل عن السداد.

- لا يتطلب التحقق المكثف من المركز المالي للعميل، حيث يكون الضمان هو الأوراق المالية نفسه.

المطلب الثالث: تقنيات الدمج، تصفية الأنشطة، والإجراءات القانونية المصاحبة

عندما تقشّل الأساليب السابقة (مثل إعادة الجدولة، الرسملة، التنازل الجزئي، أو التوريق) في معالجة القروض المتعثرة، يلجأ البنك إلى خيارات أكثر صرامة، تشمل في (الدمج؛ التصفية الودية؛ التصفية القانونية)

¹ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 237 - 238.

² محمد الموفق أحمد عبد السلام، دراسات عن الأقسام المختلفة ب البنوك التجارية (شرح عملي للعمليات الخارجية والمحلية)، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1996، ص 150.

أولاً: الدمج

يتم دمج المشروع المتعثر مع مشاريع أخرى قادرة على الاستمرار، سواء عبر الاستحواذ أو الاندماج الكلي، ويكون الهدف هو إنقاذ الأصول القابلة للاستمرار وتجنب خسائر التصفية الكاملة.

ويشترط أن يكون الدمج مقبولا من الطرفين (البنك والمقترض) مع ضمان حقوق الدائنين.

وتتم عمليات الدمج بعدة طرق، منها¹:

1- الابتلاع (الاستحواذ الكلي)

قيام كيان قوي بابتلاع الوحدات أو الفروع أو الخطوط الإنتاجية للمشروع المتعثر.

مثال: شركة ناجحة تشتري خط إنتاج شركة متعثرة لتعزيز حصتها السوقية.

2- الامتصاص (استيعاب العمليات والعملاء)

نقل أنشطة المشروع المتعثر (مثل قاعدة العملاء أو العمليات التشغيلية) إلى كيان آخر دون استمرار الكيان الأصلي.

مثال: بنك يستحوذ على عملاء بنك متعثر دون الحفاظ على العلامة التجارية الأصلية.

3- الدمج التدريجي

دمج جزئي بين كيانين مع الحفاظ على استقلالية نسبية لفترة انتقالي.

مثال: شركتان تعملان في نفس القطاع تتدمجان تدريجياً لتجنب الصدمة التنظيمية.

4- الدمج الفوري (الاندماج الكلي)

اندماج سريع بين كيانين لتشكيل كيان جديد واحد.

مثال: شركتا اتصالات تتدمجان تحت اسم جديد بهدف تعزيز القوة السوقية.

ثانياً: التصفية الودية للنشاط

إذا فشل الدمج، يُتجه إلى التصفية الطوعية كحل أخير قبل اللجوء إلى القضاء، وذلك عبر:

¹ عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 289.

- اتفاق الطرفين على تصفية الأصول وسداد الديون بشكل منظم¹.
- بيع الأصول (آلات، عقارات، مخزون...) وتوزيع العائدات على الدائنين حسب الأولوية.
- إنهاء النشاط التجاري قانونياً بعد سداد ما أمكن من الديون.

ثالثاً: المتابعة القانونية (التصفية القضائية)

يُعد الدمج والتسوية الودية خياراً أقل ضرراً للمقترض والبنك، لكن عند استحالتهم تصبح التصفية القانونية حتمية لاسترداد الديون. تُفضل المعالجة خارج القضاء لما فيها من توفير للوقت والتكاليف، لكنها تتطلب تعاوناً من المقترض وشفافية في تقييم الأصول².

وإذا تعذر التوصل إلى تسوية ودية، يلجأ البنك إلى القضاء لاتخاذ إجراءات رسمية تشمل:

- حجز أصول المقترض وبيعها بالمزاد العلني.
- تصفية الشركة بقرار قضائي إذا ثبت إعسارها.
- متابعة المسؤولين شخصياً (في حال وجود تلاعب أو إدارة سيئة) .

¹ عبد الناصر محمد سيد درويش، اتجاهات التطور في إستراتيجية تدقيق الحسابات الخارجية بشأن المخاطر في القطاع البنكي الأردني (دراسة ميدانية)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بني سويف، القاهرة، العدد الأول مارس، 2006، ص 53.

² محمد يحيى النادي، مخاطر الائتمان ومعالجة الديون المتعثرة (التنبؤ بالتعثر والمعالجة البنكية للدين المتعثر) برامج تدريبية، المعهد البنكي، 2002، ص 58.

السياسات الاقتصادية والرقابية في الحد من القروض المتعثرة

تُمثل القروض المتعثرة تحديًا هيكليًا يواجه القطاع البنكي، حيث تُساهم المديونية غير المسددة في تفاقم المخاطر النظامية التي تؤثر على استقرار المؤسسات المالية. وقد أدى انتشار ظاهرة التعثر الائتماني إلى اتخاذ المصادر سياسات أكثر تشددًا في منح القروض، خوفًا من تبعاتها القانونية والمالية، خاصة في ظل تزايد التدقيق الرقابي والتحقيقات التي تُجرى حول دور البنوك في تفاقم هذه الأزمة. وتُعد هذه الحالة انعكاسًا لواقع مشابه لما حدث خلال أزمة الرهن العقاري، حيث فرضت المخاطر المرتفعة بيئة ائتمانية متحفظة.

المطلب الأول: أثر السياسات الاقتصادية في معالجة القروض المتعثرة

في ظل التحديات المصاحبة لتفاقم القروض المتعثرة وما يرتبط بها من أزمات مالية - كتلك التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية الراهنة - تبرز الحاجة إلى تدخلات حكومية استباقية تستهدف تحفيز الطلب الكلي ومعالجة حالات الركود الاقتصادي. إذ يُعد الركود عاملاً محورياً يهدد الاستقرار المالي ويُعيق أداء القطاع البنكي، مما يتطلب تبني سياسات اقتصادية شاملة تعمل على: (تحفيز النشاط الاقتصادي؛ تعزيز الثقة في الأسواق؛ إعادة هيكلة الديون). وفي هذا السياق، تبرز أهمية السياسات الاقتصادية والبنكية الفاعلة في اتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية لضمان استدامة القطاع البنكي.

أولاً: أدوات السياسة الاقتصادية العامة لمعالجة أسباب التعثر

في إطار معالجة القروض المتعثرة، تلعب السياسات الاقتصادية دوراً محورياً من خلال تبني مجموعة من الآليات الكفيلة بتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة السيولة في السوق. وتتمثل أهم هذه الأدوات فيما يلي:

1- تنشيط السوق عبر السياسات التوسعية:

1.1. السياسة النقدية التوسعية: تعد أحد الركائز الأساسية لتحفيز الاقتصاد

أ. دور السياسة النقدية التوسعية: تعمل السياسات التوسعية على¹:

¹ محسن احمد الخضير، القروض المتعثرة، مرجع سبق ذكره، ص 213.

– تشجيع الإقراض البنكي: من خلال تخفيض أسعار الفائدة (سواء على الودائع أو القروض)، مما يزيد من استعداد البنوك للمخاطرة الائتمانية ويُسهل حصول الأفراد والشركات على التمويل.

– تحفيز الاستثمار: بتوجيه الأموال نحو القطاعات الإنتاجية غير البنكية، مما يُنشط حركة السوق ويعزز الطلب على السلع والخدمات.

– تعزيز العمالة والدخل : يؤدي انتعاش الاستثمار إلى زيادة الإنتاج، وخلق فرص عمل جديدة (للأيدي العاملة العاطلة والماهرة) ، ورفع الأجور، مما ينعكس إيجاباً على الدخل القومي والقدرة الشرائية¹.

ب. الآثار المتوقعة للسياسات التوسعية:

– زيادة الطلب الكلي: نتيجة ارتفاع الاستهلاك والإنتاج.

– تحسين سيولة المقترضين: مما يُقلل من احتمالية تعثر القروض القائمة.

– تعافي النشاط الاقتصادي: عبر سلسلة من التأثيرات المضاعفة (Multiplier Effects) تشمل قطاعات متعددة.

ج. ضوابط تطبيق السياسات التوسعية:

لكي تحقق هذه السياسات أهدافها، يجب أن تُرافقها:

– ضوابط رقابية: لضمان توجيه الائتمان نحو قطاعات منتجة (لا مضاربة).

– حوكمة مخاطر الائتمان: لتجنب التوسع غير المدروس في الإقراض.

2.1. السياسة المالية التشجيعية كأداة لمعالجة التعثر

تساهم السياسات المالية التيسيرية في إعادة تنشيط القطاع الإنتاجي من خلال:

– تخفيض الأعباء الضريبية على عمليات الاستثمار والاستهلاك، مما يحفز²:

▪ المنتجين: على الدخول في مشاريع جديدة أو توسيع القائمة منها، رغم ما تتطوي عليه من مخاطر.

▪ المستهلكين: على زيادة الإنفاق، مما يُوسع قاعدة السوق للمنتجات المحلية.

¹ مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والبنكي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 74.

² عبد المحمود حميدة خلف، إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط البنكي المصري، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بنها، العدد 20 السنة الثانية، 2002، ص 63.

– آليات دعم المشروعات المتعثرة مثل:

- منح إعانات مالية مباشرة لتمكينها من سداد التزاماتها.
- تسهيل إهلاك الخسائر على عدة سنوات مالية.
- إعفاءات ضريبية مؤقتة خلال مراحل إعادة الهيكلة.
- تمويل ميسر بفائدة منخفضة أو بدون فائدة، مع سداد على مدى طويل.
- تشجيع المشتريات الحكومية من المنتجات المحلية بدلاً من المستوردة، لتعزيز الطلب على الصناعة الوطنية.

1.1. سياسة سعر الصرف المستقر كأداة لمعالجة التعثر

يعد استقرار سعر الصرف عاملاً حاسماً لضمان:

القدرة على التنبؤ بالتزامات الديون (خاصةً المقومة بالعملات الأجنبية).

تقليل مخاطر التقلبات المفاجئة التي قد تزيد أعباء المدينين.

4.1. سياسة فعالة لإدارة الدين العام

تعتمد هذه السياسة على:

- إعادة تدوير الأموال المقترضة من الجمهور والمؤسسات عبر:
 - ضخها في مشاريع تنموية (مثل البنية التحتية أو التكنولوجيا).
 - تحفيز القطاعات الإنتاجية لزيادة كفاءتها.
- تحويل الدين العام من عبء إلى أداة تنموية، عبر ربط خدمة الدين بزيادة النمو الاقتصادي.

جدول رقم (1): أدوات السياسة التوسعية وأثارها

الأداة	التأثير المباشر	الأثر طويل الأجل
التخفيض الضريبي	زيادة السيولة لدى الشركات والأفراد	تعزيز الاستثمارات الجديدة
الدعم المباشر	تقليل عبء الديون المتعثرة	منع إفلاس الشركات الإستراتيجية
المشتريات الحكومية	خلق طلب مضمون على المنتجات المحلية	تنمية الصناعات الوطنية
استقرار سعر الصرف	تقليل تكاليف الاقتراض بالعملات الأجنبية	جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المعلومات الواردة سابقاً

5.1. سياسة الاستثمار الحكومي الموجه كآلية لمعالجة الديون المتعثرة

أ. المفهوم والأهداف

تعد سياسة الاستثمار الحكومي الاستراتيجي من أكثر الأدوات فعالية في معالجة الديون المتعثرة، حيث تقوم الدولة بدور المحفز الاقتصادي عبر:

– خلق طلب مضمون على منتجات المشاريع المتعثرة، سواء:

- الشراء المباشر لمنتجاتها.
- أو إنشاء مؤسسات توزيع حكومية متخصصة.
- أو إقامة مشاريع داعمة تزودها بمدخلات إنتاجية بأسعار مدعومة.

– ضمان استمرارية المشاريع الإستراتيجية التي يعتمد عليها قطاعات اقتصادية أخرى.

ب. آليات التنفيذ

تتمثل الآليات المعتمدة على هذا المستوى في:

- الشراء المباشر: تخصيص مشتريات حكومية للمشروع المتعثر، مثال: شراء منتجات مصانع الأسمدة المتعثرة لاستخدامها في المشاريع الزراعية الحكومية.
- إنشاء مشاريع داعمة: إقامة وحدات إنتاج للمدخلات بأسعار تشجيعية، مثال: مصنع حكومي لإنتاج خامات النسيج بأسعار مخفضة لمصانع الملابس المتعثرة.
- التدخل المؤقت: بيع المشاريع للقطاع الخاص بعد انتعاش السوق، مثال: خصخصة شركات الإسكان المدعوم بعد استقرار قطاع العقار.

ج. الضوابط والشروط

تتمثل ضوابط وشروط نجاح العملية في:

- الربط بمعايير الأداء (معدل التشغيل، حصة السوق)
- تحديد فترة زمنية للدعم (3-5 سنوات)
- ضمان شفافية آليات الخصخصة
- وضع مؤشرات أداء قابلة للقياس

د. الفوائد الاقتصادية:

تتعدد فوائد عملية سياسة الاستثمار الحكومي الموجه لمعالجة الديون المتعثرة على غرار:

- تحفيز القطاعات المرتبطة (سلسلة التوريد، النقل، التسويق)
- الحفاظ على العمالة ومنع التسريح
- جذب استثمارات خاصة لاحقة
- تعزيز الثقة في السوق المحلي

هـ. التحديات المحتملة:

عند تطبيق هذه الآداة تظهر مجموعة من التحديات أبرزها

- خطر الاعتمادية الدائمة على الدعم الحكومي
- احتمالية حدوث تشوهات في السوق
- الأعباء المالية على الموازنة العامة
- صعوبة تحديد التوقيت المناسب للانسحاب الحكومي.

2- تحسين كفاءة الجهاز البنكي وإعادة هيكلة: (آليات ووسائل مقترحة)

تعتمد إعادة هيكلة القطاع البنكي على سياسات متكاملة تشمل الإصلاح الهيكلي (كالخصخصة والاندماج)، والاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز الإطار الرقابي. هذه الآليات مجتمعة تسهم في بناء نظام مصرفي أكثر كفاءة وقدرة على مواكبة التحديات الاقتصادية.

يمكن تعزيز كفاءة الجهاز البنكي وإعادة هيكلة المؤسسات البنكية من خلال مجموعة من الآليات الرئيسية، والتي تشمل ما يلي:

1.2. خصخصة بنوك قطاع الأعمال العام:

تُعد خصخصة البنوك المملوكة للدولة خطوة أساسية لتعزيز الكفاءة التشغيلية والمالية، وذلك من خلال تحفيز المنافسة واعتماد معايير إدارية حديثة.

2.2. تشجيع عمليات الاندماج بين البنوك:

يساهم دمج البنوك في تعزيز القدرة المالية، وزيادة الحصة السوقية، وتحسين جودة الخدمات البنكية، مما ينعكس إيجابًا على استقرار القطاع البنكي ككل.

3.2. تطوير كفاءة العاملين في القطاع البنكي (خاصةً في مجال الائتمان):

يتطلب رفع الكفاءة البشرية تدريبًا متخصصًا وتأهيلًا مستمرًا للعاملين، لا سيما في إدارة مخاطر الائتمان وتحليل الجدارة الائتمانية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

4.2. تعزيز دور البنك المركزي في الرقابة البنكية:

يمكن للبنك المركزي أن يلعب دورًا محوريًا في ضمان الاستقرار البنكي من خلال تبني إجراءات رقابية فعالة، مثل¹:

- إلزام البنوك بتشكيل لجان مراجعة داخلية لضمان التزامها بالمعايير المحاسبية والتنظيمية.
- رفع الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال لتعزيز القدرة على امتصاص الصدمات المالية.
- تعزيز الربط الإلكتروني بين الفروع والمراكز الرئيسية لتحسين الشفافية وسرعة اتخاذ القرار.

3- تطوير وإعادة هيكلة الشركات:

رغم أن مشكلة الديون المتعثرة قد تبدو في ظاهرها مالية بحتة، إلا أن الواقع يكشف عن أبعاد أعمق وأكثر خطورة، تتمثل في ضعف أنظمة الإدارة، وهشاشة أساليب الإنتاج والتسويق، إلى جانب قصور في الممارسات المحاسبية والمالية داخل الوحدات الإنتاجية. ومن هنا، يتضح أن معالجة أوضاع الشركات المتعثرة لا تقتصر على الجوانب المالية فحسب، بل تتطلب إصلاحات داخلية جوهرية تقع على عاتق هذه الشركات نفسها. كما أن نجاح عملية إعادة الهيكلة يرتبط أيضًا بضرورة تحسين مناخ الأعمال، وهو ما يقع ضمن مسؤوليات الحكومة².

ويتحتم على المؤسسات عند تبني سياسات الإصلاح الداخلي إجراء مراجعة شاملة لاستراتيجياتها الكلية، بحيث تتلاءم مع المتغيرات الديناميكية في البيئة الاقتصادية المحلية والدولية. ويستلزم ذلك إعادة هيكلة النظم التشغيلية عبر محاور ثلاث رئيسية: التنظيمي والتقني والمالي، وذلك لضمان تحقيق أمثل مستويات الكفاءة التشغيلية وبناء مرونة مؤسسية تمكنها من تجنب التحديات المستقبلية. وتأتي هذه الإجراءات في إطار بناء منظومة وقائية تحسن

¹ أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع البنكي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 157.
² وفاء يوسف احمد، إطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في البنوك التجارية، رسالة دكتوراه فلسفه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين الشمس، 2005، ص 175.

الكيانات الاقتصادية ضد الأزمات المتكررة، مع التركيز على تبني معايير الاستدامة في عمليات التطوير المؤسسي.

أما على صعيد الحكومة، فبإمكانها اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها دعم قطاع الأعمال الخاص وتشجيعه على إعادة الهيكلة، إلى جانب توفير المناخ الملائم لإنجاح هذه العملية. ومن أبرز هذه الإجراءات¹:

- تبسيط الإجراءات الحكومية المتعلقة بإنشاء المشروعات المشتركة مع الشركات الأجنبية، بما يسهم في جذب الاستثمار ونقل الخبرات؛
- تعزيز المنافسة في السوق المحلية من خلال تحرير التجارة وفتح الأسواق أمام المنتجات والخدمات؛
- تقليص الدور الإنتاجي للدولة، بحيث تركز الحكومة على أداء المهام التي لا يستطيع القطاع الخاص الاضطلاع بها، مع التحول إلى دور المراقب والمنظم للسوق؛
- توفير الإطار التشريعي والقانوني والقضائي الملائم لضمان حرية التعامل في السوق، مع الإسراع في إنشاء المحاكم الاقتصادية وتفعيل لجان فض المنازعات والتحكيم لضمان بيئة أعمال مستقرة وعادلة.

ثانيًا: أدوات السياسة البنكية الوطنية لمعالجة الديون المتعثرة: رؤية استراتيجية

تتميز المؤسسات البنكية بطبيعة فريدة تختلف جوهريًا عن المشروعات التجارية التقليدية، حيث تقوم فلسفتها الأساسية على مبدأ الثقة البنكية كرأس مال غير ملموس. فجوهر العمل البنكي لا يتمحور حول تداول الأموال فحسب، بل يرتكز بالأساس على إدارة محفظة الثقة المجتمعية التي تشكل العامل الحاسم في استقرار هذه المؤسسات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الثقة الهشة تشكل نظامًا بيئيًا مترابطًا، حيث أن تأكلها في أي وحدة مصرفية قد يتسبب في تأثيرات متتالية تهدد الاستقرار المالي الكلي.

في هذا الإطار، تبرز الحاجة الملحة لاعتماد سياسات استباقية تعزز المرونة البنكية، وذلك من خلال:

- إنشاء أنظمة تأمين ضد مخاطر التعثر وانخفاض السيولة: وذلك عبر تأسيس صندوق مشترك تساهم فيه جميع البنوك، ليكون بمثابة خط الدفاع الأول عند مواجهة حالات تعثر، سواء كانت خاصة بأحد كبار العملاء أو جماعية لدى عدد من العملاء. يهدف هذا الصندوق إلى حماية السيولة البنكية وضمان استمرار قدرة البنوك على التوظيف والتمويل

¹ بوغتروس عبد الحق، الإصلاح البنكي في الجزائر والانتجازات والتحديات، بحث مقدم في الملتقى الوطني الأول بعنوان النظام البنكي الجزائري واقع وافاق، جامعة قالمة أيام 6/5 نوفمبر 2001، ص 45.

- **تطوير نظم فعالة لتبادل المعلومات البنكية:** من خلال إقامة أنظمة إلكترونية حديثة على المستوى القومي، تمكن البنوك من تتبع سلوكيات العملاء وتبادل المعلومات بدقة وشفافية. ويتم ذلك في إطار ميثاق شرف مصرفي تلتزم به جميع البنوك، مع فرض عقوبات صارمة على من يخالفه، تصل إلى سحب الثقة ومنع التعامل.
- **إقامة سوق ثانوية لإعادة الإقراض:** تسمح هذه السوق بإعادة تمويل القروض عبر بيعها من قبل البنوك الصغيرة إلى مصارف أخرى، دون أن تتأثر مواردها بسبب نوعية التوظيفات. وتستمر هذه البنوك في خدمة تلك القروض نيابة عن المشترين، بما يضمن تدفق السيولة واستقرار الأداء¹.
- **إنشاء صناديق طوارئ مشتركة:**² تختص هذه الصناديق بإدارة محافظ القروض ذات الطبيعة الخطرة، والتعامل مع العملاء المتعثرين، بما يخفف العبء النفسي والوظيفي عن موظفي البنوك، ويعزز من كفاءة المعالجة دون التسبب باضطراب داخلي.
- **تحديد جهة رقابية مستقلة لإدارة تسوية الديون المتعثرة:** تكون هذه الجهة مسؤولة عن وضع إطار مؤسسي لمعالجة الديون المتعثرة، والإشراف على إعادة الهيكلة المالية للشركات، دون تدخل مباشر، وبما يضمن الحياد والفعالية.
- **تأسيس شركات لرأس المال المخاطر:** يمكن أن يتم ذلك بالتعاون بين البنوك أو بالشراكة مع الجهات الحكومية والاقتصادية، تحت إشراف البنك المركزي. تتولى هذه الشركات شراء المؤسسات المتعثرة وإدارتها بطريقة اقتصادية رشيدة، تساعد على إنقاذها من التعثر وسداد التزاماتها. وتمتلك هذه الشركات كوادراً خبيراً قادرة على تنفيذ عمليات إعادة الهيكلة بكفاءة.
- **إصدار سندات تعثر خاصة بالشركات المتعثرة:** تمثل هذه السندات أداة تمويل منخفضة العائد (لا يتجاوز 2%)، لكنها تتيح استثمار الفوائض المالية غير المستمرة للمصارف. وتوفر هذه السندات تمويلاً ميسراً للمشروعات المتعثرة، مع منح الجهة الممولة (البنك) حقوقاً وامتيازات مستقبلية لدى العميل المتعثر.

المطلب الثاني: الدور الوقائي والعلاجي للبنك المركزي في تقليص التعثر البنكي

يتمثل دور البنك المركزي في مواجهة التعثر البنكي في كونه الجهة الرقابية العليا التي تضبط عمل البنوك من خلال أدواته النقدية والرقابية. فقد نشأت البنوك المركزية كاستجابة طبيعية لتطور النظام البنكي، حيث يمتلك البنك المركزي قدرة فريدة على التحكم في المعروض النقدي عبر التأثير في حجم الودائع البنكية من خلال أدوات مثل

¹ وائل إبراهيم سليمان على موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 202-207.

² عاطف الدين، مخاطر الائتمان ومعالجة الديون المتعثرة (إدارة المخاطر)، البرامج التدريبية، المعهد البنكي، 2002، ص 67.

نسبة الاحتياطي الإلزامي وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة. وقد كان إنشاء أول بنك مركزي كان عام 1694، ومنذ هذا التاريخ اتجهت بلاد كثيرة إلى إنشاء بنوكها المركزية، والقليل من دول العالم المستقلة الآن تخلو من وجود بنك مركزي على قمة الجهاز البنكي¹. كما يلعب دوراً محورياً في الرقابة الاحترازية عبر وضع معايير كفاية رأس المال ومراقبة جودة الأصول، فضلاً عن امتلاكه أدوات علاجية استثنائية في حالات التعثر مثل تقديم قروض الطوارئ وإدارة عمليات الدمج القسري. وتكمن أهمية هذا الدور في تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات الاستقرار المالي، مما يجعل البنك المركزي الضامن الأخير لسلامة الجهاز البنكي واستمراره.

أولاً: وسائل الرقابة على الائتمان

يعتمد البنك المركزي على مجموعة من الأدوات التنظيمية التي تمكنه من ضبط حجم الائتمان في الاقتصاد، بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. وتُصنف هذه الأدوات إلى وسائل مباشرة وغير مباشرة، يمكن تفصيلها كما يلي:

- **نسبة الاحتياطي الإلزامي (الاحتياطي النقدي):** يُعد تعديل الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي الذي تلتزم به البنوك التجارية من أبرز أدوات التحكم في قدرتها على خلق الائتمان. فرفع هذه النسبة يؤدي إلى تقليص السيولة المتاحة للإقراض، بينما يخفضها يعزز من حجم القروض الممكن تقديمها.
- **سعر إعادة الخصم ومعدلات الفائدة:** يمارس البنك المركزي تأثيراً غير مباشر على تكلفة الاقتراض من خلال تعديل سعر إعادة الخصم ومعدلات الفائدة الأساسية. فعند رفع الفائدة، تصبح تكلفة الاقتراض أعلى، ما يحدّ من توسع الائتمان، والعكس صحيح عند خفضها.
- **عمليات السوق المفتوحة:** تتضمن قيام البنك المركزي ببيع أو شراء السندات والأوراق المالية في السوق المفتوحة. تهدف هذه العمليات إلى امتصاص السيولة الزائدة أو ضخ سيولة جديدة في النظام البنكي، وبالتالي التأثير على حجم الائتمان الممنوح.
- **التعليمات المباشرة والإجراءات التنظيمية:** يتخذ البنك المركزي أحياناً قرارات رقابية مباشرة، مثل فرض قيود على عمليات الإقراض أو توجيهها نحو قطاعات معينة، أو فرض سقوف ائتمانية على المؤسسات المالية. تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق توزيع أمثل للائتمان وضمان توافقه مع السياسات الاقتصادية الكلية.

¹ طارق عبد المعال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 23.

1. الأدوات الكمية السياسة النقدية للتحكم في الائتمان وعرض النقود

تمثل هذه الأدوات بمجملها الآليات الأساسية للسياسة النقدية التي تؤثر على إجمالي الاحتياطيات النقدية في النظام البنكي، وبالتالي على حجم الائتمان الكلي وعرض النقود في الاقتصاد، دون التدخل في توجيهات استخدام هذه الأموال.

تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى فئتين رئيسيتين: الأدوات الكمية والأدوات النوعية. وتتمثل الأدوات الكمية في نوعين:

1.1. الأدوات المباشرة:

تتضمن تدخلات البنك المركزي المباشرة لضبط القدرة الائتمانية للمصارف من خلال:

أ. **تعديل نسبة الاحتياطي القانوني:** سياسة الاحتياطي القانوني كأداة للسياسة النقدية تطورت وظيفة الاحتياطي القانوني من مجرد ضمان لحقوق المودعين إلى أداة فاعلة في يد البنك المركزي لتوجيه السياسة النقدية، خاصة في البيئات المالية التي تعاني من ضعف في كفاءة أسواق المال. وتعمل هذه الآلية من خلال محورين أساسيين:

– آلية التأثير:

تتحكم نسبة الاحتياطي القانوني مباشرة في مضاعف الائتمان البنكي

يؤدي تغيير النسبة ولو بنسبة ضئيلة (0.5%) إلى تأثير مضاعف على المعروض النقدي

. يحدث هذا عبر تغيير قاعدة الائتمان المتاحة للمصارف: فعند الرفع تقلص القدرة الإقراضية، أما عند الخفض فتوسع القدرة الإقراضية،

المزايا النسبية:

– التأثير المباشر والسريع على السيولة

– لا يتطلب أسواقاً مالية متطورة

– يمتلك قوة تأثير مضاعفة تفوق أدوات السياسة الأخرى

القيود العملية:

– تعتبر أداة غير مرنة نسبياً

– تأثيرها الصادم على النظام البنكي

– لا تستخدم إلا في حالات الضرورة القصوى

– تتطلب توازناً دقيقاً بين أهداف الرقابة البنكية والسياسة النقدية

التكامل مع الأدوات الأخرى: عادةً ما يتم استخدام هذه الأداة ضمن حزمة متكاملة مع عمليات السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم، حيث يكمل كل أداة نقاط ضعف الأخرى، مما يمكن البنك المركزي من تحقيق أهدافه النقدية بفعالية أكبر مع الحفاظ على استقرار النظام البنكي.

ب. تحديد نسب القروض إلى رأس المال

تحديد نسب القروض إلى رأس المال هو أداة رقابية يستخدمها البنك المركزي لضمان سلامة القطاع البنكي، حيث يحدد النسبة القصوى التي يمكن للمصارف من خلالها منح القروض مقارنةً برأس مالها الأساسي. تختلف هذه النسبة حسب طبيعة الاقتصاد وسياسات البنك المركزي، وعادةً ما تتراوح بين 8-15% وفقاً لمعايير بازل. تعد هذه الأداة من الضوابط الاحترازية الأساسية التي تكمل أدوات السياسة النقدية التقليدية تهدف هذه الآلية إلى:

– ضمان الملاءة المالية: منع الإفراط في المخاطرة الائتمانية

– حماية المودعين: الحفاظ على قدرة البنك على مواجهة التزاماته

– الحد من التوسع الائتماني المفرط: تحقيق الاستقرار المالي

ج. ضبط نسب الودائع إلى رأس المال:

هي أداة رقابية احترازية تهدف إلى:

– الحفاظ على الاستقرار البنكي: عن طريق تحديد الحد الأقصى للودائع التي يمكن قبولها نسبة إلى رأس المال، ومنع التوسع المفرط في جذب الودائع دون تغطية كافية.

– تحقيق أهداف الرقابة: من خلال ضمان كفاية رأس المال لمواجهة سحبيات المودعين والحد من مخاطر السيولة، زيادة إلى تعزيز قدرة البنك على الصمود أمام الأزمات.

– آلية تطبيق أداة ضبط نسب الودائع إلى رأس المال:

▪ تحدها السلطة النقدية كنسبة مئوية ثابتة أو متدرجة

▪ تختلف حسب نوع الودائع (قصيرة/طويلة الأجل)

▪ تشمل عادةً جميع الودائع أو فئات محددة منها

– فوائد تطبيق أداة ضبط نسب الودائع إلى رأس المال:

▪ تقليل الاعتماد على التمويل قصير الأجل

▪ تشجيع إدارة أكثر تحفظاً للمخاطر

▪ تعزيز ثقة المودعين في القطاع البنكي

تعتبر هذه الأداة مكماً لنسب كفاية رأس المال (BASEL) وتستخدم بالتوازي مع أدوات الرقابة الأخرى لضمان سلامة النظام البنكي.

د. استخدام العمليات البنكية التقليدية للتأثير على قرارات البنوك

تُعد العمليات البنكية التقليدية أداة غير مباشرة لكنها فعالة في توجيه القرارات البنكية، حيث يلجأ البنك المركزي إلى ممارسة ضغوط معنوية ومباشرة على البنوك التجارية لتحقيق أهداف السياسة النقدية. تنجح هذه الأداة بشكل خاص في الأوضاع الاستثنائية عندما تتطلب السرية أو عندما تكون الأدوات التقليدية غير كافية، مع الحفاظ على توازن دقيق بين التوجيه المركزي واستقلالية القرار البنكي. فهي تتميز بالمرونة في التطبيق إضافة إلى سرعة في الاستجابة، كما أنها لا تتطلب تعديلات تشريعية أو تنظيمية تحافظ على استقلالية البنوك الشكليه.

2.1. الأدوات غير المباشرة:

تعتمد على آلية السوق وتشمل:

أ. سياسة سعر الخصم (Bank Rate Policy): تعديل أسعار الفائدة المرجعية

تُعد سياسة سعر إعادة الخصم (سعر البنك) أداة محورية في السياسة النقدية للبنوك المركزية، حيث تمثل السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم السيولة للمصارف التجارية إما عبر إعادة خصم الأوراق التجارية والكمبيالات أو منح القروض المضمونة بهذه الأوراق. وتكمن أهمية هذه الأداة في كون البنوك التجارية – التي تشكل المستفيد الرئيسي من هذه الخدمة – تعتمد بشكل جوهري على هذه الآلية لتعزيز سيولتها عندما تصل إلى حدود قدرتها الائتمانية.

يؤثر تغيير سعر الخصم بشكل مباشر على حجم الائتمان في الاقتصاد، حيث يؤدي رفعه إلى تقييد السيولة وتقليص القدرة الائتمانية، بينما يعمل خفضه على تحفيز تكلفة الاقتراض وتوسيع قاعدة الائتمان. وينتقل هذا التأثير عبر قناتين رئيسيتين: الأولى من خلال التأثير على كمية وسائل الدفع المتاحة، والثانية عبر تغيير هيكل أسعار الفائدة السائدة في السوق.

غير أن فاعلية هذه الأداة تخضع لعدة عوامل، أهمها:

– مدى تطور السوق النقدي وحيويته

– حساسية القطاعات الاقتصادية لتغيرات أسعار الفائدة

– درجة اعتماد البنوك على البنك المركزي في تمويل أنشطتها

– طبيعة الظروف الاقتصادية السائدة

وبالرغم من أهمية سعر الخصم كأداة توجيهية للسياسة النقدية، إلا أنها تبقى أداة غير كافية بمفردها، مما يستدعي استخدامها بالتزامن مع أدوات أخرى مثل عمليات السوق المفتوحة وتعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي لتحقيق الأهداف النقدية المرجوة بشكل أكثر فعالية.

ب. عمليات السوق المفتوحة: تداول الأوراق المالية الحكومية لضبط السيولة، حيث تمثل عمليات السوق المفتوحة إحدى أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لضبط السيولة في النظام البنكي. فعندما يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية من السوق، يؤدي ذلك إلى ضخ سيولة جديدة في النظام البنكي من خلال زيادة أرصدة البنوك التجارية لديه ورفع حجم الودائع لدى العملاء. أما في حال بيع هذه الأوراق، فإن النتيجة تكون عكسية حيث يتم امتصاص السيولة من النظام. وعمليات السوق المفتوحة تأثير مزدوج، فهي لا تؤثر فقط على حجم السيولة بل تؤدي أيضاً إلى تغيرات في أسعار الفائدة¹. فعملية الشراء ترفع أسعار الأوراق المالية وتخفيض عوائدها (وبالتالي تخفض أسعار الفائدة)، بينما عملية البيع تخفض أسعار الأوراق المالية وترفع عوائدها (ما يعني ارتفاع أسعار الفائدة). بهذه الآلية، يستطيع البنك المركزي توجيه السياسة النقدية بشكل غير مباشر وفعال لتحقيق أهدافه الاقتصادية الكلية.

¹ على نجم، القروض البنكية (اسباب التعثر واساليب المواجهة)، المنتدى الاقتصادي السابع حول القروض البنكية الازمة والحل، جامعة الازهر، بتاريخ 12 أكتوبر 2002، ص 157.

2. الأدوات النوعية (أو الكيفية) للسياسة النقدية

تمثل الأدوات النوعية (أو الكيفية) للسياسة النقدية مجموعة من الآليات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على توزيع الائتمان بدلاً من مجرد التحكم في كميته. وتستهدف هذه الأدوات بشكل أساسي توجيه التدفقات الائتمانية نحو قطاعات معينة أو الحد منها في قطاعات أخرى، وفقاً للأولويات الاقتصادية للدولة¹.

1.2. أهم الأدوات النوعية للسياسة النقدية

- أ. **تحديد حصص ائتمانية قطاعية:** بتخصيص نسب إقراض إلزامية لقطاعات محددة (كالزراعة، الصناعة، الإسكان)، ووضع سقوف ائتمانية لقطاعات معينة (مثل القروض الاستهلاكية)
- ب. **اشتراطات متطلبات الائتمان:** عن طريق تحديد شروط إقراض محددة (كقيمة الدفعة الأولى في القروض العقارية)، كما يمكن فرض نسب تغطية معينة لأنواع معينة من القروض
- ج. **توجيه الائتمان الانتقائي:** باللجوء إلى تحفيز الإقراض لقطاعات ذات أولوية عبر حوافز خاصة، وتقييد الإقراض لقطاعات غير مرغوب فيها (كالقطاع المضاربة)
- د. **الضوابط المباشرة على أسعار الفائدة:** عن طريق تحديد سقوف لأسعار فائدة معينة، مع وضع حد أدنى أو أقصى لأسعار فائدة محددة،

2.2. مميزات الأدوات أهم الأدوات النوعية للسياسة النقدية

يمكن إبراز أهم مزايا الأدوات النوعية للسياسة النقدية في:

- تمكن من معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد
- تتيح استهداف قطاعات معينة بدقة
- تكون فعالة في غياب أسواق مالية متطورة

3.2. حدود استخدام الأدوات النوعية للسياسة النقدية

بالرغم من المزايا التي تتيحها الأدوات النوعية للسياسة النقدية إلا أنها تعاني من بعض المضاكل التقنية والعملية مثل:

- قد تؤدي إلى تشوهات في توزيع الموارد
- يمكن أن تخلق أسواقاً سوداء للائتمان

¹ عاطف الدين، مرجع سبق ذكره، ص 94.

- تقلل من كفاءة تخصيص الموارد في الأجل الطويل
- تتطلب جهازاً رقابياً قوياً لضمان الامتثال

لا بد من الإشارة إلى أن استخدام هذه الأدوات عادةً بالتوازي مع الأدوات الكمية (مثل عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم) لتحقيق أهداف السياسة النقدية الشاملة، مع مراعاة الظروف الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطور الأسواق المالية.

ثانياً: الرقابة المباشرة للبنك المركزي

الرقابة المباشرة هي أحد الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على النشاط البنكي والمالي بشكل مباشر. حيث يهدف البنك المركزي من خلال هذه الآليات إلى تحقيق الاستقرار المالي، والتحكم في التضخم، وتوجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية.

1- مفهوم الرقابة المباشرة وأدواتها

تشمل الرقابة المباشرة للبنك المركزي مجموعة من الآليات التي تمكنه من التأثير في السياسات البنكية والتجارية، سواء عبر الإقناع الأدبي أو التوجيه المباشر، بهدف ضمان انسجام هذه السياسات مع المتطلبات الاقتصادية السائدة. وتعتمد فعالية هذه الرقابة على¹:

- قوة التأثير في القرارات البنكية؛
- عقد المؤتمرات وتبادل الآراء مع مديري البنوك لتعزيز التنسيق؛
- تعزيز جهاز الرقابة والتفتيش، كمّاً ونوعاً لضمان سيادة البنك المركزي على الجهاز البنكي.

2- محاور تعزيز الرقابة المباشرة

يسعى البنك المركزي إلى تطوير رقابته عبر ثلاثة محاور رئيسية:

- أ- تطوير قواعد الرقابة:** تتم هذه العملية من خلال تعزيز دور وحدات الجهاز البنكي لضمان الامتثال للسياسات النقدية، إضافة إلى تحديث الأنظمة لمواكبة المتغيرات الاقتصادية والمخاطر المحتملة.
- ب- تفعيل دور مجالس إدارة البنوك:** في هذا المستوى يتم العمل على مناقشة تقارير الرقابة مع مجالس الإدارة وتمكينها من تصحيح الملاحظات، والتركيز على تعزيز دور الأعضاء غير التنفيذيين في الرقابة الداخلية والتدقيق، إضافة إلى إجراء تغييرات في تشكيلات مجالس الإدارة عند الضرورة.

¹ ابو العلاء اسماعيل توفيق، المعالجة البنكية للديون المتعثرة، البنك المركزي، المعهد البنكي، 1997، ص 84.

ج- تحسين أداء البنك المركزي

عبر تسريع نقل التعليمات والمعلومات عبر شبكات اتصال متطورة (مثل غرفة المقاصة)، تفعيل آليات الرقابة الفورية لضمان سرعة الاستجابة للمخاطر.

3- دور البنك المركزي في معالجة التعثر البنكي

يجب أن يكون البنك المركزي المحور الأساسي في معالجة التعثر البنكي، بعيداً عن التدخلات السياسية أو الإعلامية المثيرة، عبر:

- الاستقلالية التامة في اتخاذ القرارات لتصحيح أوضاع البنوك المتعثرة .
- التعاون مع الجهاز البنكي لإنشاء آليات مؤسسية لدراسة حالات التعثر وتقييمها.
- الاستعانة بخبراء محايدین من داخل القطاع البنكي وخارجه.
- إنشاء صندوق أو مؤسسة متخصصة لشراء الأصول المتعثرة أو إعادة هيكلة الديون.

4- ضمان الحد من القروض المتعثرة

يعمل البنك المركزي على تقليل مخاطر التعثر عبر:

- ضمان سلامة قرارات الائتمان عبر مراجعة دراسات الجدوى وفحص الضمانات .
- الرقابة على استخدامات القروض قبل الصرف وبعده .
- الالتزام بالحدود الائتمانية ودراسة طلبات الزيادة بدقة .
- مراقبة حسابات العملاء والضمانات المقدمة .
- متابعة المتغيرات الاقتصادية المحلية (مثل الضرائب، أسعار الصرف) والعالمية (مثل الأزمات المالية) .

المطلب الثالث: نماذج وتجارب دولية ناجحة في إدارة القروض المتعثرة

مشكلة القروض المتعثرة من القضايا المالية الشائكة التي تواجهها العديد من الأنظمة البنكية حول العالم، وقد اتخذت الدول مجموعة متنوعة من الإجراءات لمعالجة هذه الظاهرة بما يتلاءم مع طبيعة اقتصاداتها ودرجة تطور قطاعاتها المالية. تختلف طرق وأساليب علاج أزمة القروض المتعثرة من دولة إلى أخرى، ليس فقط باختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة، بل أيضًا باختلاف حجم الأزمة وطبيعتها.

أولاً: التجربة اليابانية

واجهت اليابان خلال تسعينيات القرن الماضي أزمة مالية حادة تمثلت في تقادم حجم القروض المتعثرة داخل القطاع البنكي، ما استدعى تدخلاً حكومياً واسع النطاق بالتعاون مع البنك المركزي والهيئات الرقابية ذات الصلة. وقد قادت وكالة الخدمات المالية اليابانية (Financial Services Agency – FSA) جهود التصدي لهذه الأزمة من خلال تنفيذ خطة شاملة تمحورت حول محورين أساسيين: برنامج الدعم الخاص للمؤسسات المتعثرة وإستراتيجية إعادة هيكلة القطاع البنكي.

1- برنامج الدعم الخاص للمؤسسات المالية المتعثرة

اعتمدت اليابان على برنامج دعم طارئ لتعزيز استقرار النظام المالي، وقد شمل هذا البرنامج مجموعة من الآليات¹:

- توفير السيولة للمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية من خلال قروض مباشرة مقدمة من بنك اليابان.
- ضخ أموال عامة في رأسمال المؤسسات المتعثرة استناداً إلى قانون ضمان الودائع، وذلك لتدعيم مراكزها المالية.
- تعيين مراقبين من قبل FSA في مجالس إدارة المؤسسات المتعثرة، بهدف تعزيز الرقابة والإشراف المباشر على قرارات الإدارة.
- تحسين الحوكمة والإدارة الداخلية عبر:
- مراقبة مدى التزام الإدارة بواجباتها وتنفيذ خطط الإنقاذ.
- الفصل المحاسبي بين الحسابات القديمة والجديدة لأغراض تنظيمية وإدارية.
- متابعة تنفيذ خطط الطوارئ الموضوعة لمعالجة وضع المؤسسة.

2- إعادة هيكلة القطاع البنكي

قامت الحكومة اليابانية بتبني إستراتيجية للاندماج البنكي تهدف إلى تقليص عدد البنوك وتعزيز كفاءتها وقدرتها التنافسية. وقد تم دمج 10 بنوك كبرى في 4 كيانات مصرفية عملاقة. ومن أبرز هذه العمليات، كان تأمين بنكي

¹ Revival of Japanese Economy, Through Resolving Non-Performing Loans Problems on Major Banks, Financial Services Agency, Tokyo, Japan, 2002, pp 3-5

Tokai Bank وAsahi Bank ودمجها تحت مظلة واحدة تحت اسم Tokai Asahi Holding Co.

لتكوين أكبر مجموعة مصرفية في اليابان بأصول بلغت حوالي 549 مليار دولار أمريكي.

وقد أسفرت هذه الإجراءات عن¹:

- تحقيق انخفاض في حجم القروض المتعثرة بنسبة تقدر بحوالي 32%.
- تحسين كفاءة التشغيل والإدارة داخل الكيانات البنكية المدمجة.
- بيع القروض المتعثرة بأسعار منخفضة نسبياً، حيث تم بيع قروض اسمية بقيمة 300 مليار دولار بمبلغ 30 مليار دولار فقط (بخصم 90%).

3- تأسيس مؤسسة إدارة القروض المتعثرة (RCC)

ضمن جهود الإصلاح، أنشأت الحكومة اليابانية مؤسسة **Resolution and Collection Corporation (RCC)**، وهي كيان متخصص في إدارة وتحصيل القروض المتعثرة، وخصوصاً القروض المرتبطة بالمؤسسات المفلسة. وقد أوكلت إليها مهمة شراء وتصفية القروض المتعثرة والتصرف بها بما يخدم استعادة التوازن المالي في القطاع.

4- خصوصية العلاقة بين البنوك والشركات اليابانية

تجدر الإشارة إلى الطابع الفريد للعلاقات المالية بين البنوك والشركات في اليابان، إذ تتسم هذه العلاقة بالتشابك الوثيق من حيث المساهمة المتبادلة في رؤوس الأموال، مما أدى إلى تساهل بعض البنوك في التعامل مع عملائها المتعثرين. وقد مثل ذلك تحدياً إضافياً في جهود الحكومة اليابانية لفرض انضباط مالي شامل داخل القطاع البنكي.

ثانياً: التجربة الماليزية

واجهت ماليزيا أزمة مالية حادة خلال الأزمة الآسيوية (1997-1998)، حيث ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى حوالي 30% من إجمالي القروض البنكية، مما هدد استقرار النظام المالي².

اعتمدت ماليزيا مجموعة من التدابير تتعلق بالإطار المؤسسي والسياسات أهمها:

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون البنكية المتعثرة والأزمة المالية البنكية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 198.

²Tham Kuen Wei and Rosli Said: **Non-Performing Property Loans and its Origination in the Real Estate Finance System: Case Study of Malaysia**, International Journal of Property Science Vol 11 Issue 1 2021, P 43.

1. إنشاء شركة إدارة الأصول: (Danaharta) (1998)

انشئت عام 1998 كهيئة مستقلة مملوكة للدولة لتولي عملية شراء القروض المتعثرة من البنوك بأسعار عادلة، وإعادة هيكلتها أو تصفيتها، حيث تمثل دورها في:

- شراء القروض المتعثرة بخصم يتراوح بين 40-60% من قيمتها الاسمية.
- استرداد 60% من القروض المُدارة، وتخفيض نسبة التعثر إلى 6% بحلول 2001.

2. هيئة إعادة هيكلة رؤوس الأموال: (Danamodal)

تمثلت المهمة الرئيسية لهيئة هيكلة رؤوس الأموال في ماليزيا في ضخ رؤوس الأموال في البنوك المتعثرة، حيث ضخت مليار دولار في البنوك المتعثرة لتعزيز ملاءتها .

2. إصلاحات هيكلية: تمثلت أبرز الإصلاحات الهيكلية المعتمدة في ¹:

- دمج 54 بنكاً في 10 كيانات كبيرة لتعزيز الكفاءة.
- تطبيق معايير بازل الصارمة للرقابة البنكية.

4. النتائج المحققة

نجحت التجربة الماليزية في تحقيق هدفين رئيسيين تمثلتا في:

-استعادة النمو الاقتصادي بنسبة 5.8% عام 1999.

-تحسن تصنيف القطاع البنكي دولياً.

ثالثاً: التجربة النيجيرية (إفريقيا)

عانت نيجيريا خلال مطلع الألفية من تراكم القروض المتعثرة وغياب الحوكمة الرشيدة في القطاع البنكي، ما أدى إلى زعزعة ثقة المستثمرين والمودعين. وفي عام 2004، أطلق البنك المركزي النيجيري (CBN) إصلاحات جذرية لإعادة هيكلة القطاع البنكي. حيث اعتمدت الدولة مجموعة إجراءات أهمها:

¹ Intan Suhaila & others: **Factors Affecting Non-Performing Loans of Commercial Banks in Malaysia**, Accounting and Finance Research Vol. 12, No. 4; 2023

1. إصلاح هيكلي للقطاع البنكي:

- فرض البنك المركزي زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك من 2 مليار نيرة إلى 25 مليار نيرة، ما أدى إلى تقليص عدد البنوك من 89 إلى 25 عبر عمليات اندماج واستحواذ.
- هذه الخطوة زادت من ملءة البنوك وقدرتها على امتصاص الصدمات.

2. إنشاء مؤسسة إدارة الأصول النيجيرية (AMCON) عام 2010:¹

- تهدف إلى شراء القروض المتعثرة من البنوك وتسويتها، وهو ما مكن البنوك من تنظيف ميزانياتها واستئناف الإقراض.
- اشترت AMCON قروضًا متعثرة بقيمة تجاوزت 5 تريليونات نيرة نيجيرية، وأعادت هيكلتها أو تصفيتها.

3. تحسين الحوكمة البنكية:

- تبنت نيجيريا معايير صارمة للرقابة والإفصاح، وتمت إقالة بعض مجالس إدارات البنوك المتورطة في سوء الإدارة أو الإقراض غير السليم.

4. إنشاء سجل ائتماني وطني: (Credit Registry)

- لتعزيز الشفافية وتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح القروض.
- وقد أدت هذه الإصلاحات إلى خفض نسبة القروض المتعثرة من أكثر من 30% إلى أقل من 10% خلال سنوات قليلة، واستعادة الثقة تدريجيًا في النظام البنكي النيجيري.

¹ AMCON and enforcement mode to recover assets: https://dailytrust.com/amcon-and-enforcement-mode-to-recoverassets/?utm_source=chatgpt.com.

جدول رقم (2): مقارنة بين تجارب دولية مختلفة في علاج القروض المتعثرة

العنصر	نيجيريا	ماليزيا	اليابان
الزمن	بعد 2004 ، خاصة مع تأسيس AMCON في 2010	خلال الأزمة الآسيوية 1997-1998	بعد انفجار الفقاعة الاقتصادية في التسعينيات
المؤسسة المعالجة الرئيسية	+ AMCON البنك المركزي النيجيري	+ Danaharta + Danamodal	وكالة الخدمات المالية (FSA) + بنك اليابان
طريقة معالجة القروض المتعثرة	شراء وتسوية القروض، إعادة هيكلة البنوك	شراء القروض، إعادة هيكلة، استرداد أصول	شراء القروض، ضخ أموال، تعيين مراقبين
إعادة هيكلة القطاع البنكي	تقليص عدد البنوك من 89 إلى 25 عبر الاندماج	تشجيع اندماج البنوك + دعم مالي حكومي	اندماج 10 بنوك في 4 كيانات + تأمين بعض البنوك
دور الدولة	تدخل عبر فرض رأس مال أعلى	تدخل تنظيمي ومالي	تدخل مباشر قوي
نتائج ملموسة	خفض نسبة القروض المتعثرة من 30% > إلى 10% <	استرداد 60% > من القروض وعودة الثقة	انخفاض القروض المتعثرة بـ 32% + تحسن كفاءة التشغيل
عوامل محلية مؤثرة	ضعف الحوكمة سابقاً	قوة التنسيق المؤسسي	علاقات متشابكة بين البنوك والشركات
استدامة الإصلاحات	متوسطة؛ تحديات مستمرة	عالية؛ تعافت البنوك	جزئية؛ واجهت تحديات لاحقة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معلومات الواردة في المطلب

خلاصة الفصل الثاني:

قدم الفصل الثاني تحليلاً دقيقاً لظاهرة القروض المتعثرة من مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية، وقد خلص إلى النتائج الآتية:

- أهمية اتفاقية بازل II : أظهرت اتفاقية بازل II تحولاً كبيراً في إدارة المخاطر البنكية، حيث اعتمدت على ثلاث ركائز رئيسية: الحد الأدنى لرأس المال، المراجعة الرقابية، وانضباط السوق. ومع ذلك، واجهت تطبيقات الاتفاقية في الدول النامية صعوبات تتعلق بالبنية التحتية والبيانات والكفاءات.

- ظهور الحاجة إلى إصلاحات أوسع في بازل: جاءت اتفاقية بازل III كردّ مباشر على الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث عززت متطلبات رأس المال والسيولة والحد من الرفع المالي، مما يساهم في تقوية مناعة البنوك ضد الأزمات.

- فعالية آليات المعالجة الجزئية في مواجهة مشكل القروض المتعثرة: أظهرت أدوات المعالجة مثل إعادة الجدولة، رسملة الديون، والتنازل الجزئي عن القروض فعالية نسبية في دعم العملاء المتعثرين، بشرط توافر الجدارة الائتمانية وإشراف دقيق من البنك.

- الدمج والتصفية كحلول نهائية لمعالجة التعثر: تبين أن خيارات الدمج أو التصفية (الودية أو القضائية) تُعد مسارات أخيرة لمعالجة القروض المتعثرة، وتكتسب فعاليتها عند وجود أطر قانونية قوية وإرادة مؤسسية حازمة.

- دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة القروض المتعثرة: أوضح الفصل أن السياسة النقدية التوسعية والسياسات المالية التحفيزية تُعد أدوات فعالة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتقليص نسب التعثر من خلال تحسين قدرة المقترضين على السداد.

- الرقابة المباشرة للبنك المركزي: تبرز الرقابة المباشرة كأداة محورية للبنك المركزي في ضمان استقرار النظام البنكي، من خلال توجيه الائتمان، ومراجعة استخدام القروض، والرقابة على جودة الأصول.

- عرض بعض التجارب الدولية الناجحة: أظهرت تجارب دول مثل اليابان، ماليزيا، ونيجيريا نجاحاً متفاوتاً في معالجة القروض المتعثرة عبر إنشاء مؤسسات متخصصة، وتحفيز اندماج البنوك، وضخ سيولة حكومية، مما يُبرز أهمية السياسات المتكاملة والحوكمة الفعالة.

الفصل الثالث:

التحليل النظري والقياسي لظاهرة القروض المتعثرة في الجزائر

تمهيد:

شهد الجهاز البنكي الجزائري، منذ تأسيسه، سلسلة من التحولات والإصلاحات المتتالية، فرضتها تحديات واقعية ومعوقات هيكلية أثّرت على أدائه العام، فرغم الجهود التشريعية المبذولة لمواكبة التطورات البنكية على المستويين المحلي والدولي، لا يزال النظام البنكي في الجزائر يواجه عدة صعوبات تحد من قدرته على أداء وظائفه الحيوية وتحقيق أهدافه التنموية.

ومن أبرز الإشكاليات التي تمثل تهديداً لاستقرار هذا النظام واستدامته، تأتي مشكلة القروض البنكية المتعثرة، التي باتت تمثل عائقاً حقيقياً أمام البنوك الجزائرية فيما يتعلق بالسيولة والربحية وإدارة المخاطر، وتُعد هذه الظاهرة من بين أبرز المؤشرات التي تعكس مدى نجاعة نظم الإقراض والرقابة الداخلية، فضلاً عن كفاءة آليات التحصيل وتقدير الجدارة الائتمانية للزبائن.

اتضح جلياً من العرض النظري السابق أن القروض المتعثرة تؤثر سلباً على الأنظمة البنكية على مستوى العالم، والتأثير يكون أكثر حدة وخطورة في الدول النامية، استناداً إلى ذلك سنحاول قياس هذا الأثر في الاقتصاد الجزائري من خلال قياس العلاقة بين التغيرات في حجم القروض المتعثرة السنوية من ناحية، وإجمالي القروض الممنوحة لنفس السنوات من ناحية أخرى، وذلك باستخدام طريقة التكامل المشترك والتي تسمح برسم العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، إضافة إلى التغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي يمكن أن يظهر بين هذه السلاسل، ثم نستعمل تقنية تصحيح الخطأ لتصحيح مسار النموذج في المدى القصير، لخدمة الفصل التطبيقي تحليلياً وتطبيقياً، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، كالتالي:

- المبحث الأول: الديون المتعثرة بين النظام البنكي الجزائري وقانون النقد والقرض.

- المبحث الثاني: الأسس النظرية والرياضية للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

- المبحث الثالث: دراسة قياسية عن القروض المتعثرة في الجزائر للفترة (2009/2023).

المبحث الأول:

الديون المتعثرة بين النظام البنكي الجزائري وقانون النقد والقرض

يُخصص هذا المبحث لتسليط الضوء على الإطار التنظيمي المعتمد في الجزائر لتصنيف الديون المتعثرة، وكذا الضوابط والمعايير التي وضعها بنك الجزائر بخصوص تكوين المؤونات المترتبة عن هذه القروض، وذلك في ضوء أحكام النظام رقم 14-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014، المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها.

المطلب الأول: تطورات النظام البنكي الجزائري

مرّ الجهاز البنكي الجزائري، منذ نشأته، بجملة من المراحل الإصلاحية والتحوّلات الهيكلية، التي فرضتها تحديات موضوعية ومعوقات مؤسسية أثّرت على فعاليته وأداء مهامه. ورغم حرص المشرّع الجزائري على مواكبة المستجدات البنكية على الصعيدين المحلي والدولي، إلا أن النظام البنكي لا يزال يواجه العديد من الصعوبات التي تُعيق قيامه بوظائفه وتحقيق أهدافه المرجوة.

المرحلة الأولى: الحقبة الاستعمارية وما قبل الاستقلال (1830-1962)

شهد النظام البنكي الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية (1830-1962) خضوعًا تامًا لمنطق الهيمنة الاقتصادية، حيث لم يكن الهدف من إنشاء البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر آنذاك تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، بل كان الغرض الأساسي منها هو خدمة مصالح المعمرين والشركات الفرنسية، وتأمين حركة رؤوس الأموال بين الجزائر والمترربول الفرنسي.

وقد بدأ النشاط البنكي في الجزائر مع إنشاء فروع للبنوك الفرنسية الكبرى، مثل بنك الجزائر (Banque de l'Algérie) الذي أنشئ بموجب مرسوم إمبراطوري في 1851، وكان بمثابة البنك المركزي للجزائر حينها، حيث مُنح حق إصدار العملة وتنظيم السياسة النقدية، لكنه ظل خاضعًا بالكامل للسلطات الفرنسية، ولم يراعِ بأي شكل من الأشكال الخصوصيات الاقتصادية للجزائر كمستعمرة. وقد مارس هذا البنك، إضافة إلى مؤسسات مالية فرنسية أخرى كـ Cr\u00e9dit Foncier d'Alg\u00e9rie et de Tunisie، أنشطة مصرفية كانت تركز على

تمويل القطاعات التي تخدم المستوطنين الفرنسيين، مثل الزراعة الكولونيالية¹، والتجارة المرتبطة بالتصدير، والبنية التحتية التي تصب في مصلحة الإدارة الفرنسية.

الجدول رقم (3): الجهاز البنكي الجزائري إبان الحقبة الاستعمارية (1830-1962)

نسبة الشمول (%) المالي	عدد أجهزة الصراف الآلي	نسبة القروض (%) المتعثرة	عدد البنوك	السنة
-	-	-	1	1830
-	-	-	3	1900
-	-	-	5	1950
-	-	-	6	1962

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النظام البنكي الجزائري: النشأة والتطور، بن عيسى أحمد، مرجع سبق ذكره.

أما الجزائريون، فقد ظلوا إلى حد كبير خارج دائرة الاستفادة من الخدمات البنكية، سواء من حيث فتح الحسابات أو الحصول على القروض أو حتى إدماجهم في النظام المالي القائم، ما ساهم في تعميق التهميش الاقتصادي والاجتماعي. ولم يكن هناك أي توجه لتطوير ثقافة مصرفية وطنية أو مؤسسات مالية ذات طابع محلي تخدم مصالح المواطنين الجزائريين².

لقد انعكست هذه المرحلة على الواقع الاقتصادي عقب الاستقلال، حيث ورثت الدولة الجزائرية نظامًا مصرفيًا مختل الوظائف، متمركزًا في يد أقلية، وموجهًا بالأساس نحو الخارج، وهو ما فرض على الحكومة المستقلة لاحقًا التفكير في إعادة هيكلة جذرية للقطاع البنكي.

المرحلة الثانية: التأميم وبناء النظام البنكي الوطني (1962-1988)

بعد نيل الجزائر استقلالها في 5 جويلية 1962، وجدت نفسها أمام نظام مصرفي هش، موروث من العهد الاستعماري، يخدم مصالح فئة محدودة ويفتقر إلى الطابع الوطني، سواء من حيث التسيير أو من حيث الأهداف³. وقد كانت الدولة الجزائرية الحديثة العهد أمام تحدي إعادة هيكلة كاملة للقطاع البنكي بما يتماشى مع التوجهات الاشتراكية التي تبنتها خلال تلك الحقبة، والتي كانت تقوم على مبدأ احتكار الدولة لوسائل الإنتاج، بما في ذلك النشاط المالي والبنكي.

¹ بن عيسى أحمد، النظام البنكي الجزائري: النشأة والتطور، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص 35.

² رابح محمد، التحولات الاقتصادية في الجزائر من الاستعمار إلى الاستقلال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 41.

³ قاسي عبد المجيد، النظام البنكي الجزائري والتحول الاقتصادي، منشورات المجمع العلمي الجزائري، الجزائر، 2002، ص 55.

أولى الخطوات الحاسمة كانت إصدار **أمرية التأمين** في مارس 1963، التي نتج عنها تأمين البنوك الأجنبية الناشطة في الجزائر، وتحويلها إلى مؤسسات مصرفية عمومية تحت إشراف الدولة. وقد تم في هذا السياق تأمين بنك الجزائر (Banque d'Algérie) سنة 1963، وتحويله رسميًا إلى بنك مركزي وطني مسؤول عن إصدار العملة الوطنية وتنظيم السياسة النقدية. كما أنشأت الدولة عددًا من البنوك التجارية العمومية مثل¹:

• البنك الوطني الجزائري BNA سنة 1966

• البنك الخارجي الجزائري BEA سنة 1967

• بنك التنمية المحلية BDL سنة 1985

• بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سنة 1982

وكان الهدف الأساسي من هذه الخطوة هو بناء قطاع مصرفي عمومي يخدم الأهداف التنموية للدولة، ويدعم مخططات التوسع الصناعي والزراعي في إطار اقتصاد موجه قائم على التخطيط المركزي (planification). وقد وُضعت البنوك تحت وصاية وزارة المالية، ومُنحت دورًا تمويليًا مباشرًا لبرامج الدولة، بما في ذلك تمويل المؤسسات العمومية الكبرى، وتوفير السيولة اللازمة لمشاريع الإسكان، والزراعة، والتصنيع الثقيل².

الجدول رقم (4): الجهاز البنكي الجزائري إبان مرحلة التأمينات (1962-1988)

السنة	عدد البنوك	نسبة القروض (%) المتعثرة	عدد أجهزة الصراف الآلي	نسبة الشمول (%) المالي
1962	6	5	0	5
1970	8	12	0	10
1980	10	20	5	15
1988	12	25	10	20

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد بوحوش محمد، المالية العامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره.

¹ بوحوش محمد، المالية العامة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 72.

² المرجع السابق، ص 73.

لقد عرفت هذه المرحلة تركيزًا كبيرًا على تمويل الاقتصاد دون مراعاة كافية لمعايير المخاطرة أو الجدوى الاقتصادية للمشاريع، الأمر الذي أدى إلى تراكم عدد كبير من القروض غير المستردة، ما مهّد لاحقًا لظهور أولى بوادر المديونية الداخلية المتعثرة في الجهاز البنكي.

ومما يُسجّل أيضًا خلال هذه الفترة غياب شبه تام للقطاع البنكي الخاص، إذ احتكرت الدولة المجال المالي بشكل كامل، وأقصى أي دور للمبادرة الفردية أو المنافسة البنكية¹. كما كانت العلاقة بين الزبون والبنك علاقة إدارية لا تقوم على مبادئ النقيص الائتماني الحديث، وإنما على التوجيه المركزي.

وقد ساهم هذا التوجه في تدعيم مكانة الدولة كفاعل اقتصادي أول، لكنه أدى لاحقًا إلى تضخم القطاع العمومي، وغياب الفعالية الاقتصادية، وظهور إشكاليات هيكلية، من أبرزها ضعف مردودية البنوك العمومية، وتفتشي البيروقراطية، وانخفاض كفاءة التحصيل.

المرحلة الثالثة: الإصلاحات والانفتاح على القطاع الخاص (1989-1999)

مع نهاية الثمانينيات، دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة حرجية، نتيجة التراجع الحاد في عائدات النفط، وتفاقم المديونية الخارجية، بالإضافة إلى محدودية نتائج نموذج الاقتصاد الموجه. هذه الظروف دفعت بالسلطات الجزائرية إلى تبني سياسة إصلاح اقتصادي شاملة، اتخذت طابعًا ليبراليًا تدريجيًا، مستهدفة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، ومن ضمنه القطاع البنكي، الذي اعتُبر أحد أبرز أعمدة الإصلاح.

بدأت هذه المرحلة فعليًا مع صدور القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض²، والذي مثّل نقطة تحول جوهريّة في هيكلّة الجهاز البنكي الجزائري. فقد أرسى هذا القانون قواعد اقتصاد السوق من خلال إعادة تعريف دور بنك الجزائر كبنك مركزي مستقل، يتمتع بسلطات تنظيمية وإشرافية على النظام البنكي، كما نصّ على فتح المجال أمام البنوك الخاصة، سواء المحلية أو الأجنبية، لإنشاء فروع لها أو مؤسسات مصرفية كاملة في الجزائر، بما يعزز المنافسة ويرفع من مستوى الخدمات المالية³.

أبرز ما جاء به القانون 90-10 هو الفصل بين المهام النقدية والمالية للدولة، وتحويل بنك الجزائر إلى هيئة نقدية عليا مكلفة، إلى جانب مجلس النقد والقرض، بتسيير السياسة النقدية، مراقبة البنوك، وضمان استقرار

1 عبدوني أحمد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: مسار وتقييم، دار الهدى، 2007، ص 133.

2 بن حليمه رابح، تطور النظام البنكي الجزائري بين الاقتصاد الموجه وآليات السوق، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص 55.

3 نفس المرجع ص 57.

النظام المالي. كما أقر القانون مبدأ استقلال البنوك التجارية، وألزمها بالامتثال لمعايير الملاءة والمخاطر، وفصلها عن الخزينة العمومية التي كانت تمويلها مباشرة في السابق.

وقد شهدت هذه المرحلة دخول أولى البنوك الخاصة¹، أبرزها:

- بنك الخليفة سنة 1998 (قبل انهياره المدوي في 2003)

- بنك التنمية المغربي

- البنك العربي الجزائري

- وبنك البركة الجزائري كأول تجربة في الصيرفة الإسلامية

ورغم هذا الانفتاح، ظلّ النظام البنكي يعاني من اختلالات بنيوية، نتيجة تراكمات الفترة السابقة، خاصة فيما يتعلق بجودة المحفظة الائتمانية، وارتفاع نسبة القروض المتعثرة، وتدهور الأداء المالي للبنوك العمومية التي استمرت في تمويل المؤسسات العمومية الخاسرة دون تقييم موضوعي للجدارة الائتمانية، ما أفضى إلى ضعف كبير في نجاعة الجهاز البنكي ككل.

الجدول رقم (5): الجهاز البنكي الجزائري إبان مرحلة الانفتاح الاقتصادي (1989-1999)

نسبة الشمول (%) المالي	عدد أجهزة الصراف الآلي	نسبة القروض (%) المتعثرة	عدد البنوك	السنة
22	20	25	12	1989
24	30	28	14	1992
26	50	30	17	1995
30	70	27	19	1999

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير IMF, **Algeria: Financial System Stability Assessment**, IMF Country Report No. 99/132، مرجع سبق ذكره.

¹ IMF, **Algeria: Financial System Stability Assessment**, IMF Country Report No. 99/132, Washington D.C., 1999.

كما كشفت التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي¹ خلال تلك المرحلة عن قصور كبير في منظومة الرقابة البنكية، وغياب ثقافة مصرفية حديثة لدى الأطر البنكية، فضلاً عن محدودية الشمول المالي، خاصة في المناطق الريفية والجنوبية.

هذه المرحلة كانت بمثابة مرحلة انتقالية²، تميزت بتردد في تنفيذ الإصلاحات، وبتجاذب بين منطق الدولة الاجتماعية ومنطق السوق الحر، الأمر الذي جعل أثر الإصلاحات محدوداً، رغم ما حملته من نصوص قانونية متقدمة.

المرحلة الرابعة: إعادة الهيكلة وتعزيز الرقابة البنكية (2000-2010)

مع مطلع الألفية الثالثة، وجدت السلطات العمومية نفسها أمام تحديات عميقة في النظام البنكي، حيث كشفت تقارير كل من بنك الجزائر والمؤسسات المالية الدولية عن هشاشة البنية التحتية البنكية، ورداءة الخدمات، وتضخم نسبة القروض المتعثرة، بالإضافة إلى ضعف الثقة في القطاع البنكي، خاصة بعد انهيار بنك الخليفة في سنة 2003، وهو ما شكل صدمة قوية أثرت على مصداقية النظام المالي الجزائري في الداخل والخارج.

في هذا السياق، باشرت الجزائر تنفيذ برنامج شامل لإعادة هيكلة الجهاز البنكي، بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكان هذا البرنامج جزءاً من الإصلاحات الاقتصادية التي رافقت تحسن الوضع المالي للدولة بفعل ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية.

1- إعادة هيكلة البنوك العمومية

انطلق الإصلاح من إعادة هيكلة أهم البنوك العمومية، لاسيما:

• القرض الشعبي الجزائري CPA

• بنك التنمية المحلية BDL

• بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

• والبنك الخارجي الجزائري BEA

¹ سعدي عبد الله، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 86.

² نفس المرجع.

وقد شملت عملية الهيكلة ما يلي:

- إعادة رسملة البنوك من قبل الخزينة العمومية لمواجهة القروض الهالكة
- تحسين قواعد الحوكمة الداخلية وتحديث أدوات التسيير
- الفصل بين الوظائف التجارية ووظائف التسيير الإداري التقليدي
- تدقيق المحفظة الائتمانية وتنظيف الميزانيات من القروض المتعثرة

وفقاً لتقارير بنك الجزائر، تم تخصيص ما يقارب 700 مليار دينار جزائري في شكل رساميل لإنقاذ البنوك العمومية خلال هذه المرحلة¹.

الجدول رقم (6): الجهاز البنكي الجزائري إبان مرحلة الإصلاحات البنكية (2000-2010)

نسبة الشمول (%) المالي	عدد أجهزة الصراف الآلي	نسبة القروض (%) المتعثرة	عدد البنوك	السنة
35	100	25	20	2000
40	300	20	22	2003
50	600	15	25	2006
55	1000	10	26	2010

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد التقرير السنوي لبنك الجزائر.

2- تعزيز الإطار القانوني والرقابي

خلال هذه الفترة، تم تعديل وتحسين بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض 90-10، إضافة إلى إصدار جملة من التنظيمات الجديدة، أهمها:

- النظام 02-03 المؤرخ في 2002 المتعلق بنظام الرقابة الداخلية في البنوك.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية، الجزائر، 2008.

• النظام 01-04 لسنة 2004 بشأن الملاءة المالية ومعايير كفاية رأس المال.

• النظام 01-07 لسنة 2007 المتعلق بتصنيف الديون وتكوين المؤونات.

كما تم توسيع مهام لجنة اليقظة المالية ومجلس النقد والقرض¹، بما يعزز صلاحيات الرقابة الوقائية على المخاطر الائتمانية وممارسات الإقراض.

3- إدخال تكنولوجيا المعلومات وتحسين الخدمات

سعت البنوك الجزائرية إلى اعتماد النظم المعلوماتية الحديثة:

• إدخال نظام الدفع الإلكتروني.

• إصدار أولى بطاقات الدفع البنكية.(CIB)

• تدشين الشبائيك الآلية والبنوك الإلكترونية بشكل محدود.

ورغم محدودية الانتشار، إلا أنها كانت خطوة أولى نحو رقمنة الخدمات البنكية²، تماشياً مع التوجهات العالمية.

4- الانفتاح المحدود على الشراكة الأجنبية

عرفت هذه المرحلة انفتاحاً محسوباً على الاستثمار الأجنبي في القطاع البنكي، أهمها:

• شراء بنك Société Générale حصة في السوق الجزائرية.

• افتتاح بنك BNP Paribas الجزائر.

• نشاط البنك العربي، والخليج الجزائر، وغيرها من البنوك الخاصة.

غير أن السلطات ظلت حذرة من التوسع الأجنبي المفرط، مفضلة الإبقاء على هيمنة البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد الوطني³.

¹ دربال عبد القادر، الإصلاحات البنكية في الجزائر: قراءة تحليلية وتقويمية، مجلة الاقتصاد المعاصر، جامعة المسيلة، العدد 9، 2010، ص 261.

² كحيلي مصطفى، النظام البنكي الجزائري: الواقع والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 66.

³ دربال عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 262.

5- التحديات المتواصلة

رغم الإصلاحات، ظل النظام البنكي يعاني من¹:

- ضعف الابتكار المالي
- تدني نسبة الإدماج المالي
- بيروقراطية الخدمات البنكية
- استمرار الاعتماد على تمويل القطاع العمومي

وقد صرح محافظ بنك الجزائر في عدة مناسبات بأن "الإصلاح البنكي لا يمكن أن يكون ناجعًا دون إصلاح اقتصادي شامل ومتوازن".

المرحلة الخامسة: دخول الرقمنة وتعزيز الشمول المالي (2011 - حتى اليوم)

دخل النظام البنكي الجزائري منذ سنة 2011 مرحلة جديدة من التطوير، ارتكزت أساسًا على رقمنة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، استجابةً لمتغيرات الاقتصاد الرقمي، وتزايد الطلب الاجتماعي والاقتصادي على خدمات بنكية حديثة وفعالة. جاءت هذه المرحلة مدفوعة برؤية سياسية واضحة نحو الانتقال إلى اقتصاد أكثر تنوعًا، والحد من الاعتماد على الربيع النفطي، حيث كان من الضروري إصلاح القنوات التمويلية وعلى رأسها الجهاز البنكي.

1- إصلاح المنظومة التشريعية والتنظيمية

حرص بنك الجزائر في هذه الفترة على تحيين الإطار التنظيمي لمواكبة التطورات العالمية، من خلال²:

- إصدار النظام رقم 03-14 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بتصنيف المستحقات وتكوين المؤونات، بهدف تحسين إدارة المخاطر الائتمانية وتحفيز البنوك على التعامل الاستباقي مع القروض المتعثرة.
- تعديل القوانين لتشجيع الدفع الإلكتروني، أهمها المرسوم التنفيذي رقم 18-123 لسنة 2018، الذي يلزم التجار بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني.

¹ صندوق النقد الدولي، **Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix**, IMF Report No. 07/61، 2007.

² وزارة المالية الجزائرية، تقرير الرقمنة المالية، 2021، DGRF، 2022.

- تعزيز الضوابط المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب¹، بتطبيق التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي (GAFI).

2- تعزيز الرقمنة البنكية

واكبت البنوك الجزائرية التوجه العالمي نحو الرقمنة، عبر:

- إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت والهاتف المحمول
 - تعميم أجهزة الدفع الإلكتروني POS ، وتوسيع شبكة الصرافات الآلية ATM
 - إدخال خدمات فتح الحسابات عن بُعد (بداية من 2021)، وتشجيع البنوك عبر الإنترنت.
- وقد ساهمت جائحة كورونا (2020) في تسريع وتيرة الرقمنة البنكية²، نظرًا للقيود الصحية التي فرضت الاعتماد على الخدمات الرقمية.

الجدول رقم (7): الجهاز البنكي الجزائري مرحلة التحول الرقمي (من سنة 2011)

السنة	عدد البنوك	نسبة القروض (%) المتعثرة	عدد أجهزة الصراف الآلي	نسبة الشمول (%) المالي
2011	28	9	1200	57
2015	30	8	1800	60
2020	32	7	2500	65
2024	33	6	3000	70

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد التقرير السنوي لبنك الجزائر.

3- إطلاق البنوك الرقمية والبنك الإسلامي

برزت توجهات واضحة نحو تنويع العرض البنكي، منها³:

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 17، 2014.

² - IMF, Algeria: Financial System Stability Assessment, 2022.

- إنشاء بنوك رقمية بالكامل مثل "سلام بنك الجزائر"، و"بنك التوفير والبريد الرقمي"، و"الجزائرية Gulf Bank Digital".

- فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية داخل البنوك العمومية والخاصة، بعد إصدار ترخيص بنك الجزائر سنة 2020، ضمن توجه لامتناهات الكتلة النقدية خارج القطاع الرسمي.

4- الشمول المالي ومحاربة الاقتصاد غير الرسمي

في هذه المرحلة، أصبح تعزيز الإدماج المالي أولوية وطنية، لاسيما بعد أن كشفت دراسات وزارة المالية عن وجود أكثر من 50% من الكتلة النقدية خارج البنوك¹. لذلك تم العمل على:

- تسهيل فتح الحسابات البنكية للمواطنين دون شروط معقدة.
- إطلاق منتجات مالية موجهة للفئات غير البنكية (المرأة الريفية، أصحاب الأنشطة الصغيرة).
- توسيع شبكة الفروع البنكية في المناطق النائية.
- تعزيز التنسيق بين بنك الجزائر والهيئات الرقابية لتقنين السوق غير الرسمية.

5- التحديات الراهنة

رغم التقدم المحرز، لا تزال بعض التحديات قائمة، منها²:

- ضعف ثقة المواطنين في البنوك (خاصة في ما يتعلق بالسرية والسرعة).
- محدودية الابتكار المالي مقارنة بالمعايير الدولية.
- استمرار الفجوة الرقمية في بعض المناطق.
- تباطؤ وتيرة الإصلاحات أحياناً بسبب البيروقراطية.

ومع ذلك، فإن السلطات النقدية تواصل العمل على خطة وطنية لتطوير النظام البنكي بحلول عام 2030، تركز على تعزيز الحوكمة، والرقابة الفعالة، والتكامل مع النظام المالي العالمي.

³ بنك الجزائر، النظام رقم 02-20، الجريدة الرسمية، عدد 24، 2020.

¹ وزارة المالية، دليل الإدماج المالي، World Bank, Algeria Financial Inclusion Diagnostic، 2020.

² IMF, Algeria: Financial System Stability Assessment, op cit.

المطلب الثاني: تنظيم القطاع البنكي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض

رغم الإصلاحات المتتالية التي عرفها النظام البنكي الجزائري خلال العقود الأخيرة، إلا أنه ظل يعاني من مجموعة من الإشكالات البنيوية والاختلالات الهيكلية التي حدّت من قدرته على تحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي. وقد ازدادت هذه التحديات حدّةً بعد انهيار كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA)، وهي أزمات عمّقت هشاشة القطاع وأظهرت ضعف الرقابة المالية والمؤسساتية آنذاك¹.

أولاً: قانون 30 - 11 المتعلق بالنقد والقرض

في هذا السياق، جاء الأمر الرئاسي رقم 30-11 المؤرخ في 26 أغسطس 2003، ليشكل نقلة نوعية في التشريع المالي، حيث ألغى القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، واضعاً إطاراً قانونياً أكثر صرامة ووضوحاً لتنظيم النشاط البنكي في الجزائر. وقد تمثل الهدف الأساسي من هذا الأمر في تدعيم الاستقرار المالي وتعزيز شروط المنافسة داخل القطاع، خاصة بعد دخول مؤسسات مالية أجنبية ذات وزن عالمي إلى السوق المحلية².

1- مهام بنك الجزائر في ظل القانون الجديد

أولى الأمر رقم 30-11 أهمية قصوى لدور بنك الجزائر المركزي في الإشراف على السياسة النقدية ومراقبة توزيع القروض داخل السوق، بالإضافة إلى تنظيم سوق الصرف وضمان الانضباط المالي الخارجي، وهو ما من شأنه أن يخلق بيئة مواتية لنمو اقتصادي متوازن³.

وفي علاقته بالحكومة، حوّل القانون لبنك الجزائر دوراً استشارياً في إعداد مشاريع القوانين والأنظمة المرتبطة بالمسائل المالية والنقدية، كما سمح له باقتراح تدابير من شأنها تحسين ميزان المدفوعات والاستقرار السعري وتنشيط الاقتصاد الوطني بشكل عام⁴.

كما منح القانون للبنك المركزي حق طلب المعلومات والإحصاءات من البنوك والمؤسسات المالية والإدارات العامة، بهدف تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي ومتابعة تطور الدين الخارجي وحركة رؤوس الأموال.

¹ بن يوسف خليل، مرجع سبق ذكره، ص 87.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004، ص 113.

³ وزارة المالية الجزائرية، 2005، ص 52.

⁴ بن عيسى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 205.

2- تنظيم العلاقة بين بنك الجزائر والقطاعين البنكي والمالي

حدد القانون شروط منح بنك الجزائر قروضًا للبنوك التجارية، واشترط أن تكون هذه القروض قصيرة الأجل (أقل من سنة) ومضمونة بأصول مثل سندات الخزينة أو الذهب أو العملات الأجنبية. كما حدد القانون سقفًا صارمًا لتمويل الخزينة العمومية، بحيث لا يمكن أن يتجاوز الكشف في الحساب الجاري مدة 240 يومًا في السنة، ولا تتعدى قيمته 10% من الإيرادات العادية للدولة المسجلة في ميزانية السنة السابقة¹.

وفي إطار دوره الرقابي، بنك الجزائر يعمل على إلزام البنوك بتقييم دقيق وشامل لمخاطر القروض، حيث يتعين عليها تحليل الوضعية المالية للمستفيدين، ومدى قدرتهم على السداد، إضافة إلى فحص الضمانات المقدمة. كما تشمل عملية التقييم دراسة البيئة التي تنشط فيها المؤسسات المقترضة، مع مراعاة خصائص الشركاء والمساهمين، فضلاً عن الكفاءة المهنية للمديرين. وأكد بنك الجزائر كذلك على أهمية إعداد ملفات قروض تتضمن كافة المعلومات الكمية والنوعية ذات الصلة بالمقترضين، خاصة ما يتعلق بالديون المشكوك في تحصيلها أو تلك التي تمثل حجماً كبيراً في محفظة القروض².

كذلك، منح القانون للبنك حرية أكبر في توظيف أمواله الخاصة في مشاريع ذات طبيعة اجتماعية أو اقتصادية أو في شكل سندات حكومية، بشرط ألا يتجاوز مجموع هذه التوظيفات نسبة 40% من أمواله الذاتية.

3- دور مجلس النقد والقرض

حدد الأمر رقم 30-11 تشكيل مجلس النقد والقرض برئاسة محافظ بنك الجزائر وعضوية مجلس الإدارة بالإضافة إلى خبراء في المجالين الاقتصادي والنقدي. وقد أسندت للمجلس مهام استراتيجية شملت تحديد السياسة النقدية، ومتابعة تنفيذها، ووضع الأطر الوقائية في السوق النقدي، بالإضافة إلى إدارة غرف المقاصة ووسائل الدفع، وتحديد شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وشبكاتها.

وتشمل صلاحيات المجلس أيضًا تحديد النسب الخاصة بتغطية المخاطر والملاءة المالية والقدرة على الوفاء، إضافة إلى ضبط سياسة الصرف وتسيير الاحتياطات. كما أُسندت إليه مسؤولية وضع المعايير المحاسبية والرقابية التي تراعي التطورات العالمية وتضمن الشفافية في البيانات المالية والإحصائية التي تقدمها المؤسسات للبنك المركزي³.

¹ قانون النقد والقرض 30-11، المادة 45.

² بنك الجزائر، التعلية رقم 74-94.

³ المرجع نفسه

4- تعزيز الرقابة البنكية ومركزه المخاطر

أكد القانون على ضرورة انخراط المؤسسات المالية في "مركزية المخاطر" وتزويدها بالمعلومات المتعلقة بالقروض، بما يشمل هوية المستفيدين، طبيعة القروض، قيمتها، الضمانات، وسقف التمويل. ويهدف هذا الإجراء إلى تسهيل اتخاذ القرارات التمويلية وتحسين آليات الرقابة الوقائية.

وتتكفل اللجنة البنكية، التي تتكون من المحافظ وثلاثة خبراء وقاضيين من المحكمة العليا، بمراقبة مدى التزام البنوك بالأحكام التشريعية والتنظيمية، كما تملك صلاحيات فرض العقوبات التأديبية على المخالفات والممارسات غير القانونية في المجال البنكي.

5- حماية المودعين وتعزيز الردع

ألزم القانون البنوك بالمساهمة في صندوق ضمان الودائع البنكية، وذلك من خلال دفع علاوة سنوية لا تتجاوز 1% من إجمالي ودائعها. وتهدف هذه الآلية إلى حماية أموال المودعين في حال تعرض المؤسسات لأزمات مالية أو إفلاس محتمل¹.

كما شدد القانون على ضرورة ردع أي تجاوزات مصرفية، من خلال تفعيل منظومة الرقابة وتطبيق عقوبات صارمة على المخالفين، بهدف حماية أموال البنوك والمودعين وضمان توجيه التمويل نحو مشاريع اقتصادية ذات جدوى.

6- معالجة القروض المتعثرة

لم يأت الأمر 11-30 بجديد جوهري فيما يخص معالجة القروض المتعثرة، حيث تم الإبقاء على نفس الإجراءات المنصوص عليها في القانون السابق رقم 90-10، بما في ذلك تسهيل الضمانات وتفعيل الامتيازات المرتبطة بالقروض غير المستوفاة². وهو ما يشير إلى استمرار التحديات في هذا المجال، ويطرح الحاجة إلى تبني مقاربات أكثر فاعلية في المستقبل.

¹ تقرير بنك الجزائر، 2006، ص 91.

² بن حدو، مرجع سبق ذكره، ص 137.

ثانياً: تعديلات على قانون النقد والقرض

أدخل المشرع الجزائري جملة من التعديلات على قانون النقد والقرض، وذلك ضمن مساعيه لتعزيز الإطار التنظيمي للقطاع البنكي وتحسين مستوى الحوكمة والرقابة. وقد جاءت هذه التعديلات في شكل أوامر تنفيذية تهدف إلى معالجة الثغرات السابقة ومواكبة التطورات الحاصلة في المجال المالي والبنكي.

1- تعديلات قانون النقد والقرض 11-03:

فقد تضمن الأمر رقم 90-10 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتعلق بقانون المالية التكميلي، تعديلاً جوهرياً يسمح للبنك أو المؤسسة المالية بمنح قروض تصل إلى 25% من أموالهما الخاصة الأساسية لفائدة مؤسسة يملكان فيها حصة من رأس المال، مع التأكيد على حظر منح القروض للمسيرين أو المساهمين في البنك، وذلك لتقادي تضارب المصالح (الأمر رقم 90-10، 2009).

أما الأمر رقم 01-40 المؤرخ في 26 أوت 2010، فقد جاء ليعدل ويتم أحكام الأمر 11-03، حيث ركز على إضفاء المزيد من المصادقية على وسائل الدفع من خلال منح بنك الجزائر صلاحية مراقبة أنظمة الدفع ورفض إدخال أي وسيلة دفع تفتقر إلى ضمانات السلامة المطلوبة (الأمر رقم 01-40، 2010).

كما ألزم التعديل البنوك والمؤسسات المالية بإرساء جهاز رقابة داخلية فعال يضمن التحكم في النشاطات والاستخدام الأمثل للموارد، مع التأكيد على ضرورة وضع آلية لرقابة المطابقة لضمان الالتزام بالقوانين والتنظيمات المعمول بها، وتعزيز الشفافية في العمليات البنكية والمعلومات المالية.

ومن النقاط المستحدثة في الأمر 01-40 أيضاً، ما يتعلق باستخدام المعلومات الواردة إلى مركزية المخاطر، حيث تم التنبيه إلى ضرورة حصر استخدام هذه المعلومات في مجال دراسة القروض وتسييرها، ومنع استخدامها لأغراض تجارية أو تسويقية.

كما تم تعديل تشكيلة اللجنة البنكية بموجب المادة 80 من الأمر نفسه، لتشمل بالإضافة إلى المحافظ وثلاثة خبراء ماليين وقاضيين منتدبين (أحدهما من المحكمة العليا والآخر من مجلس الدولة)، ممثلاً عن مجلس المحاسبة وممثلاً عن وزارة المالية، وذلك في إطار توسيع قاعدة الرقابة وضمان شموليتها.

وقد أكد الأمر 01-40 أيضاً على مسؤولية بنك الجزائر في ضمان استقرار الأسعار، باعتبار ذلك من أهم أهداف السياسة النقدية، إلى جانب السهر على استقرار النظام المالي وضمان سلامة الجهاز البنكي، خاصة بعد الأزمات التي عرفها القطاع نتيجة انهيار بعض البنوك الصغيرة وسحب اعتماداتها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التعديلات تأتي في سياق جهود أوسع يبذلها مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر، لتعزيز شفافية العمل البنكي وتحسين الإشراف البنكي، بما يتماشى مع المعايير والمبادئ الدولية المعتمدة في إطار اتفاقيات بازل 1، 2 و 3.

ثالثاً: تطبيق اتفاقية بازل على المنظومة البنكية

وتفعيلاً لمبدأ الحيطة والتحوط، عمل بنك الجزائر على فرض نظام متكامل لتقدير مخاطر القروض، يسمح بتحديد وجمع مختلف أنواع المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار المؤسسات البنكية، لا سيما تلك الناتجة عن تعثر السداد. ويقتضي هذا النظام من البنوك إجراء تحليل دوري لمحفظة القروض (بمعدل لا يقل عن مرة واحدة كل ثلاثة أشهر)، مع إعادة تصنيف القروض المتعثرة وتكوين مؤونات كافية لتغطيتها، إضافة إلى ضرورة تحيين تقييم الضمانات المرافقة لها.

غير أن تطبيق مقتضيات اتفاقية "بازل 2" في القطاع البنكي الجزائري واجه جملة من التحديات، خصوصاً في ظل غياب بنية رقابية فعالة، وعدم توفر نظام معلوماتي متكامل يربط بين مختلف البنوك والمؤسسات المالية، وهو ما يشكل أحد المتطلبات الأساسية لتنفيذ معايير بازل الحديثة.

وفي هذا السياق، يمثل النظام رقم 10-41 المؤرخ في 14 فبراير 2010 خطوة تنظيمية تهدف إلى تجسيد متطلبات اتفاقية "بازل 2"، حيث حدّد هذا النص التنظيمي نسبة الملاءة المالية للبنوك، فراضاً التزامها بنسبة 9.5% كحد أدنى، يتم احتسابها كالتالي:

$$\text{معامل الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{مجموع التعرضات المرجحة لمخاطر القرض + المخاطر التشغيلية + مخاطر السوق}} \leq 9.5\%$$

ويجب أن تُغطي الأموال الخاصة القاعدية (Tier 1) نسبة لا تقل عن 7% من هذه المخاطر، بالإضافة إلى تشكيل وسادة أمان (Capital Conservation Buffer) تغطي 2.5% إضافية.

ورغم صدور اتفاقية "بازل 3" في 12 سبتمبر 2010، كردّ فعل للأزمة المالية العالمية لسنة 2007 التي كشفت محدودية "بازل 2" في حماية المؤسسات المالية، إلا أن القطاع البنكي الجزائري لا يزال بعيداً عن التطبيق الكامل لمضامينها. وقد دخلت "بازل 3" حيز التنفيذ التدريجي ابتداءً من يناير 2013، على أن يتم تطبيقها بشكل كامل مع نهاية عام 2019.

أهم محاور اتفاقية بازل 3:

1. تحسين جودة وهيكل رأس المال البنكي: أصبحت قاعدة رأس المال تتكون من شريحتين أساسيتين:
 - الشريحة الأولى (Tier 1) تشمل الأسهم العادية، الأرباح غير الموزعة، والاحتياطيات المعلنة.
 - الشريحة الثانية (Tier 2) تضم احتياطيات إعادة التقييم والمخصصات العامة لخسائر القروض.
2. تغطية مخاطر الطرف المقابل: الناتجة عن التعاملات بالمشتقات المالية وتمويل سندات الدين.
3. اعتماد معيار الرفع المالي: (Leverage Ratio) الذي يقيس نسبة إجمالي التعرضات (داخل وخارج الميزانية) إلى رأس المال من الشريحة الأولى.
4. تقليل ارتباط الإقراض بالدورة الاقتصادية: لتفادي تراجع نشاط البنوك خلال فترات الركود.
5. تعزيز سيولة البنوك عبر مؤشرين رئيسيين:

• نسبة تغطية السيولة: (LCR)

$$LCR = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية لمدة 30 يوماً}} \geq 100\%$$

• نسبة صافي التمويل المستقر: (NSFR)

$$NSFR = \frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة لمدة سنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقر لمدة سنة}} \geq 100\%$$

تجدر الإشارة إلى أن التأخر في تطبيق اتفاقيتي "بازل 1" و"بازل 2" يُشكل تحديًا كبيرًا أمام البنوك الجزائرية في الانتقال السلس نحو تطبيق المعايير الجديدة لـ"بازل 3"، ما يستلزم إصلاحات هيكلية في البنية التنظيمية والرقابية والمعلوماتية للقطاع البنكي (بنك الجزائر، تقرير الاستقرار المالي 2023).

رابعاً: هيكل الجهاز البنكي الجزائري الحالي

يتكوّن الجهاز البنكي الجزائري من ستة (6) بنوك عمومية، وأربعة عشر (14) بنكاً خاصاً، بالإضافة إلى تسع (9) مؤسسات مالية، ليبلغ بذلك إجمالي عدد البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في السوق الجزائرية تسعة وعشرين (29) مؤسسة مالية ومصرفية. ويخضع هذا الجهاز لإشراف ورقابة بنك الجزائر، الذي يتولى مهمة تنظيم النشاط البنكي والسهر على سلامته وفقاً لما تنص عليه القوانين والتشريعات ذات الصلة، خاصة الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.

الشكل رقم (2): هيكل الجهاز البنكي الجزائري الحالي

بنك الجزائر		
بنوك عمومية	بنوك خاصة	مؤسسات مالية
بنك الجزائر الخارجي BEA	بنك البركة الجزائري Banque Al Baraka d'Algérie	الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA
البنك الوطني الجزائري BNA	المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية Bank ABC	الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف (Sofinance SPA)
القرض الشعبي الجزائري CPA	نتيكسيس الجزائر Natixis Algérie	شركة إعادة التمويل الرهنى (SRH)
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	سوسيتي جنرال الجزائر Société Générale Algérie	الشركة العربية للإيجار المالي (ALC)
بنك التنمية المحلية BDL	سيتي بنك-الجزائر (فرع بنك) Citi Bank N.A Algérie	سيتيلام الجزائر Cetelem Algeria
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك CNEP	البنك العربي-الجزائر (فرع بنك) Arab Bank PLC Algeria	المغربية للإيجار المالي الجزائر MLA
	بي ن بي باريباس-الجزائر BNP Paribas Al djazair	الشركة الوطنية للإيجار المالي SNL
	ترست بنك-الجزائر Trust Bank ALgeria	إيجار Ijar Leasing Algeria (ILA) ليزينغ الجزائر
	بنك الخليج-الجزائر Gulf Bank Algeria AGB	AL Djazair Idjar (EDI) الجزائر إيجار
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل-الجزائر HBTF Algeria	
	فرنسا بنك-الجزائر Fransa Bank El Djazair	
	كريدي أفريكول كوربورات وانفستمانت بنك الجيري	
	مصرف السلام-الجزائر Al Salam Bank Algeria ASBA	
	اتش.اس.بي.سي-الجزائر (فرع بنك)	

المصدر: بن مداني صديقة، انعكاسات القروض البنكية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراة، تخصص: بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 172.

المطلب الثالث: معالجة القروض البنكية المتعثرة في الجزائر

تُعد مشكلة القروض المتعثرة من أبرز التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية، لاسيما في ظل البيئة الاقتصادية غير المستقرة والاعتماد الكبير على تمويل النشاطات الاقتصادية العمومية. ومع تزايد مستويات المخاطر الائتمانية، أصبح من الضروري تبني آليات علاجية ووقائية فعالة تقلل من حجم القروض المتعثرة وتحافظ على استقرار القطاع البنكي.

أولاً: التطبيقات العلاجية في البنوك الجزائرية

1- إعادة جدولة القروض

قامت عدة بنوك عمومية مثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) والبنك الوطني الجزائري (BNA) بإعادة جدولة مديونيات زبائنهم خصوصاً في قطاعي الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تمديد آجال السداد أو منح فترات سماح إضافية¹.

2- التنازل الجزئي عن الديون

في إطار تسوية ودية، قامت البنوك الجزائرية أحياناً بإعفاء المقترضين من فوائد التأخير أو من جزء من العوائد، بشرط تسوية أصل الدين دفعة واحدة، خصوصاً بعد جائحة كورونا التي أثّرت على قدرات السداد للعديد من المؤسسات².

3- شراء أصول العملاء

تلجأ بعض البنوك أحياناً إلى الاستحواذ المؤقت على أصول العملاء المتعثرين كسداد عيني، لا سيما في حالة العقارات الصناعية والتجارية، وفقاً لما يسمح به القانون التجاري وقانون النقد والقرض (قانون رقم 90-10، المادة 120).

4- دمج المشاريع المتعثرة

ظهرت في السنوات الأخيرة تجارب محتشمة لدمج مؤسسات صغيرة فاشلة ضمن مجمعات إنتاجية أكبر، خاصة عبر تدخل صناديق الاستثمار المحلية أو مؤسسات الدعم كـ"كناك" و"أناد"، من أجل إنقاذ الأنشطة الاقتصادية المهددة³.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022، ص 48.

² عبد القادر بن خليل، الممارسات البنكية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2021، ص 214.

³ سليمان بوزيد، معالجة القروض المتعثرة في الجزائر: دراسة تقييمية، دار الهدى، الجزائر، 2020، ص 133.

5- توريق الديون

رغم أن توريق الديون لم يُفعل عملياً في الجزائر حتى الآن، إلا أن المسودات القانونية موجودة ضمن برنامج إصلاح القطاع المالي، حيث يُنظر إلى التوريق كأداة مستقبلية لتقليص حجم الديون غير المنتجة من ميزانيات البنوك¹.

6- التصفية وإعدام الديون

تسجل البنوك الجزائرية نسباً متفاوتة من الديون المعدومة سنوياً، خاصة تلك المرتبطة بمؤسسات حلّت أو دخلت في إفلاس موثق، حيث تتم التصفية بعد صدور أحكام قضائية نهائية².

7- المعالجة القانونية:

يظل اللجوء إلى القضاء آخر حل تتبعه البنوك الجزائرية بعد فشل كل الوسائل الودية، وتشير المعطيات إلى أن فترات التقاضي الطويلة تشكل عائقاً في استرجاع الديون³.

ثانياً: التطبيقات الوقائية في النظام البنكي الجزائري

1- أنظمة المتابعة والمراقبة

أقرت البنوك الجزائرية نظاماً رقابية متطورة مثل "النظام البنكي المركزي للمخاطر" الذي يديره بنك الجزائر، والذي يُمكن البنوك من متابعة الحالة الائتمانية لعملائها وتبادل المعلومات⁴.

2- صرف القروض على دفعات

تُعتمد هذه الآلية فعلياً في أغلب البنوك الجزائرية لتقليص مخاطر سوء استخدام القروض، خاصة في تمويل المشاريع الاستثمارية عبر قروض استثمارية طويلة الأجل.

3- التأمين على القروض

تتعاون بعض البنوك العمومية مثل القرض الشعبي الجزائري (CPA) مع شركات التأمين مثل "كاش" و "CAAT" لضمان القروض ضد مخاطر التعثر، خاصة في قطاع التصدير.

¹ وزارة المالية الجزائرية، تقرير إصلاحات القطاع المالي، الجزائر، 2023.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022، ص 70.

³ محبي الدين بوزيان، المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية، دار الفجر، 2019، ص 167.

⁴ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الفصلية، 2024، ص 35.

4- التحقق من المعلومات الائتمانية

بدأت البنوك الجزائرية منذ 2015 في تفعيل قواعد "اعرف عميلك" KYC ، والربط مع قواعد بيانات الضرائب والتجارة والسجل الوطني، ما عزز من شفافية المعلومات المستعملة في القرار الائتماني.

5- تحديد نسب مقبولة من القروض المتعثرة

أقر بنك الجزائر أن نسبة القروض المتعثرة لا يجب أن تتجاوز 5% من إجمالي المحفظة الائتمانية، ما جعل البنوك تطبق إجراءات متابعة صارمة للحفاظ على هذه النسبة¹.

وفي ظل التحديات المتصاعدة، سواء على الصعيد المحلي أو ضمن السياق المالي الدولي، فإن إعادة بناء الثقة بين البنوك والمقرضين أصبح مطلبًا ضروريًا، خاصة في بيئة تتميز بتقلبات اقتصادية، وصعوبة تنبؤ، وضعف في ثقافة السداد لدى بعض الفاعلين الاقتصاديين. كما أن تعزيز الشفافية والامتثال لقواعد الحوكمة الرشيدة في القطاع البنكي، سيسهم في الحد من الممارسات التي تؤدي إلى تآكل المحفظة الائتمانية.

إن البنوك الجزائرية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتجاوز النمط التقليدي في إدارة القروض، وتبني أنظمة تقييم ديناميكية ومتجددة، تستند إلى مؤشرات كمية ونوعية، وتستخدم الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبؤي في التقدير الاستباقي لمخاطر التعثر. كما ينبغي تفعيل دور بنك الجزائر كجهة رقابية ليس فقط في فرض الانضباط، بل في مرافقة البنوك نحو تحسين أدائها الائتماني، وتحقيق التوازن بين الربحية والاستقرار المالي.

لا يمكن فصل ملف القروض المتعثرة عن الإطار الأوسع المتمثل في إصلاح المنظومة الاقتصادية ككل، حيث أن نجاح السياسات البنكية يرتبط ارتباطًا عضويًا بمدى استقرار السياسات الجبائية، ووضوح التشريعات، ونجاعة القضاء التجاري، فضلًا عن تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الإنتاجية.

إن معالجة القروض المتعثرة ليست مجرد إجراء تقني محاسبي، بل تمثل ركيزة استراتيجية لاستدامة النظام البنكي الجزائري، وضمان توازناته الداخلية ومساهمته الفعلية في التنمية الاقتصادية الوطنية، وفي هذا السياق، فإن فعالية المحاور الوقائية والعلاجية تعتمد على مدى اندماجها داخل رؤية شاملة تُعطي الأولوية لحوكمة المخاطر الائتمانية، ولترشيد منح القروض على أسس اقتصادية سليمة، بدلاً من الخضوع لاعتبارات إدارية أو ضغوط ظرفية.

¹ بنك الجزائر، النشرة الفصلية 2023، ص 42.

الأسس النظرية والرياضية للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

لقد أثبتت التجربة أن كثيرا من السلاسل الزمنية للمتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي غير مستقرة، هذا ما يظهر من خلال علاقات الترابط بين المشاهدات المتتالية في هذه السلاسل الزمنية، خاصة إذا كان حجم العينة صغيرا، في نفس الوقت فقد تبين من المشاهدات المأخوذة عشوائيا أن بعضا من هذه المتغيرات لها توجه مشترك.

قام (Yule) بفحص الترابط بين سلاسل زمنية لا تربط بينها أي علاقة، كالتالي:

- السلاسل الزمنية (A): التي تتميز بالضجيج الأبيض من الشكل $I(0)$ ، (white noise $I(0)$).

- السلاسل الزمنية (B): تمثل التفاضل الأول للسلاسل (A)، ضجيجها الأبيض من الشكل $I(1)$.

- السلاسل الزمنية (C): تمثل التفاضل الثاني للسلاسل (A)، ضجيجها الأبيض من الشكل $I(2)$.

إن نظرية الارتباط أعطت نتائج وكأن السلاسل الزمنية مرتبطة فيما بينها، هذا كله في حالات (C) و (B)، فاستنتج أن معامل التحديد R^2 في حالات السلاسل الزمنية غير المستقرة، لا يمكن أن نأخذه بعين الاعتبار.

ليقوم كل من (Granger) و (Newbold) (1974) بإعادة دراسة النقطة الأساسية لنتائج (Yule) وتوصلا إلى أنه إذا لم تكن الأخطاء من الشكل ضجيج أبيض $I(0)$ فيجب التركيز على إحصائية (Durbin - Watson) (DW)، واقترحا أنه لتمييز التعديل المضلل، يجب أن يكون $(R^2 > DW)$.

وفي سنة 1989 قام (Granger) بإدخال مفهوم التكامل المشترك (Co-integration)، وأثبت الثنائي (Engel) (Granger)، أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ (ECM) (Error Correction Model)¹.

¹ أحمد زكان، (أفريل 2007): العلاقة السببية وعلاقة التكامل المشترك بين النقود والأسعار في الجزائر، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد الأول، ص

المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

باستخدام سلاسل غير مستقرة في تقدير العلاقات الاقتصادية، تكون النتائج المحققة خاطئة ومضللة أو ما يوصف بالانحدار الزائف (Spurious Régression)¹، كما يعبر عنه كل من (Newbold و Granger)، لذا لابد من التأكد من سكون هذه السلاسل لكل متغير على حدا.

إن تحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة، إلى سلاسل زمنية مستقرة باستخدام الطريقة المثلى، يعد أمراً بالغ الأهمية في الدراسات القياسية، إذ أن النتائج الوخيمة لسوء التمييز بين السلاسل الزمنية (DS) و (TS) تتعدد على المستويين الإحصائي والاقتصادي²، فالطريقة المثلى لمعالجة السلاسل الزمنية من نوع (TS) هي تقدير الانحدار على الزمن، في حين تعد طريقة الفروقات المتتابة (successive differencing) أمثل طريقة لمعالجة السلاسل (DS).

الفرع الأول: التحليل البياني

قبل وضع السلسلة الزمنية المدروسة أمام أي اختبار أو نموذج، يستحسن تمثيلها بيانياً بدلالة الزمن، فالمنحنى البياني الناتج عن هذه العملية يعد مادة أولية عن الخصائص المحتملة للسلسلة الزمنية³، إذا كان هذا المنحنى يظهر اتجاهها عاماً (إلى الأعلى أو إلى الأسفل)، فإن ذلك سيترك انطباع أولي مفاده أن السلسلة الزمنية محل الدراسة، هي سلسلة غير مستقرة، حيث أن متوسطها يكون متغير مع الزمن، من جهة أخرى فإنه يمكن تدعيم هذه الملاحظات، من خلال دراسة التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي المقدرة (Correlogram)، واختبار المعنوية الإحصائية لمعاملات هذه الأخيرة، فعدد القيم الواقعة خارج مجال الثقة، وكذا شكل تناقص هذه القيم، يمكن أن يعطينا فكرة عن مدى استقرارية السلسلة الزمنية، فمثلاً إذا كان معامل الارتباط الذاتي ينطلق من قيمة مرتفعة (تقع خارج مجال الثقة)، ثم يتجه نحو " الصفر " ببطء، فإننا نستنتج أن السلسلة المدروسة غير مستقرة.

¹ Isabelle Cadoret, Catrine Benjamin, (2004) : **Econométrie appliquée**, de Boeck, Bruxelles, 1ère Édition, p 309.

² بن سبع حمزة، (2012): أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (دراسة اقتصادية قياسية للفترة: 1970-2010)، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، ص 61.

³ Gujarati, D.N., op.cit, p 807.

الفرع الثاني: اختبارات الجذر الأحادي (Unit Root Test)

إضافة إلى التحاليل البيانية فإننا نكون بحاجة إلى اختبارات أكثر دقة، للبت في موضوع استقرار المتغيرات المدروسة، وهو ما يمكن أن تقدمه لنا اختبارات الجذر الأحادي¹، التي تسمح لنا ليس فقط بتأكيد استقرار السلسلة الزمنية من عدم استقراريتها، بل وأيضا تمكننا من تحديد نوع اللااستقرارية في حالة وجودها.

إن اختبار وجود الجذر الأحادي ضمن السلاسل الزمنية الممثلة لمختلف المتغيرات الاقتصادية من بين أهم المواضيع التي طرحت من طرف الاقتصاديين والرياضيين في ثمانينات القرن الماضي، حيث قدر عدد المقالات الواردة في هذا المجال بالمئات، ونتيجة لهذا المجهود المبذول تم تطوير العديد من الاختبارات²، انطلاقا من الأعمال الأساسية لـ: (Fuller) (1976) و (Dickey-Fuller) (1979-1981) والتي أفرزت عن واحد من أهم الاختبارات وأكثرها استعمالا.

1- اختبار "ديكي- فولر" البسيط (AD) (1979): تنطلق اختبارات الجذر الاحادي من النموذج البسيط التالي:

$$X_t = PX_t + \epsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

مع: y_0 : مثبتة و $(0 \cdot \sigma_\epsilon^2)$ و $\epsilon_t \sim i \cdot i \cdot d \cdot (0 \cdot \sigma_\epsilon^2)$

حسب قيمة المعلمة "P" نميز بين ثلاث حالات ممكنة³:

أ) $|p| < 1$: السلسلة X_t مستقرة، حيث أن المشاهدات الحالية لها وزن أكثر أهمية من المشاهدات الماضية.

ب) $p = 1$: السلسلة X_t غير مستقرة (كما هو الحال بالنسبة للسلسلة الموضحة في العبارة (4.1-14))، إذ أن المشاهدات الحالية والماضية تلعب نفس الدور.

ج) $|p| > 1$: السلسلة X_t غير مستقرة، حيث أن تباينها يرتفع بصفة أسية مع الزمن t ، والمشاهدات الماضية، يكون لها وزن أكبر من المشاهدات الحالية (في هذه الحالة نتحدث عن ما يسمى بـ: سلسلة متوترة (Explosive)).

¹ بن سبع حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 62.

² Bresson. G., et A. pirotte, op.cit, pp 418-431.

³ idem, p 419.

في إطار اختبارات الجذر الاحادي نهتم بالحالة التي يكون فيها ($p=1$). إذ أن "ديكي" و"فولر" قاما باقتراح اختبار أحادي الجانب على اليسار، يركز على اختبار الفرضية:

$$\begin{cases} H_0: p = 1 \text{ (تتبع السلسلة نموذج سير عشوائي)} \\ H_1: |P| < 1 \text{ (السلسلة تقريبا مستقرة)} \end{cases} \dots\dots\dots (2)$$

انطلاقا من أحد النماذج التالية¹:

$$\Delta X_t = \varphi X_{t-1} + \epsilon_t \dots\dots\dots (3)$$

$$\Delta X_t = \varphi X_{t-1} + \gamma + \epsilon_t \dots\dots\dots (4)$$

$$\Delta X_t = \varphi X_{t-1} + \lambda + \delta t + \epsilon_t \dots\dots\dots (5)$$

حيث: $\varphi = p - 1$ و $\epsilon_t \sim i \cdot i \cdot d \cdot (0 \cdot \sigma_\epsilon^2)$

$$\{ H_0: \varphi = 0 \dots\dots\dots (6) \dots\dots\dots H_1: |\varphi| < 0 \}$$

في أحد النماذج السابقة.

لاختبار صحة الفرضية (2)، يقترح كل من "ديكي" و"فولر" نوعين من الاختبارات²:

- يعتمد الاختبار الأول على التوزيع المقيد (The Limiting Distribution) لمقدر (OLS) لمعاملات النماذج الثلاث السابقة.

- أما الاختبار الثاني فإنه يقوم على حساب الإحصائية t -ستودنت، المشكل المطروح في هذه الحالة هو أنه وفي ظل $H_0 (\varphi = 0)$ التوزيعات المقيدة لا تكون طبيعية معيارية (ولا حتى تقريبا)، كما أن الإحصائية t لا تتبع توزيع ستودنت العادي، ولهذا قام الباحثان بتشكيل قيم خاصة لحساب مقدرات (OLS)، لكل معلمة من معاملات النماذج الثلاث وكذا قيم لحساب الإحصائية t لكل منها، حيث أن³ (Fuller) (1976) و (1979) (Dickey-Fuller) قاما⁴ بجدولة القيم الحرجة لهذين الاختبارين، لكل نموذج من النماذج الثلاث بالنسبة لعينات

¹ Lardic. S., et V. Mignon, (2002) : **Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières**, ed, economica, paris, p 136.

² بن سبع حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

³ Fuller. W.A., (1976) : **Introduction to Statistical Time Series**, John Wiley & sons, New York, Table 8,5,2.

⁴ Dikey. D.A., and W.A. Fuller, (1979) : **Distribution of The Estimators For Autoregressive Time Series With a Unit Root**, Journal of the American Statistical Association, Vol.74, pp 427-431.

ذات أحجام مختلفة، ونحصل على النتيجة بمقارنة القيمة المحسوبة مع قيمتها المجدولة المستخرجة من جداول (Dickey-Fuller)، فإذا كانت المحسوبة أكبر من المجدولة، فإننا نقبل بعدم استقرارية السلسلة الزمنية المدروسة، والعكس صحيح.

2- اختبار "ديكي- فولر" المطور (ADF) (1981): إن اختبار "ديكي- فولر" البسيط، يتم تقدير النماذج (3)، (4)، (5) بفرض غياب الارتباط الذاتي للأخطاء في هذه النماذج، وهو الافتراض الذي قلما يتحقق عمليا، إذ أن هذه النماذج لا تحتوي على متغيرات مفسرة عدا X_{t-1} ، مما يضاعف احتمال ارتباط الأخطاء فيما بينها، نتيجة لإهمال بعض التأخيرات المهمة¹.

وكحل لهذه المشكلة، ولمراعاة إمكانية وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، اقترح (Dickey-Fuller) (1981) توسيع (Augmenting) المعادلات الثلاث السابقة عن طريق إضافة قيم مؤخرة للمتغيرة ΔX_t ، لتأخذ النماذج المستعملة في الاختبار، في هذه الحالة الشكل التالي:

$$\Delta X_t = \phi X_t + \sum_{j=1}^p \alpha + \Delta X_{t-j} + \epsilon_t \dots \dots \dots (7)$$

$$\Delta X_t = \phi X_{t-1} + \gamma + \sum_{j=1}^p \alpha + \Delta X_{t-j} + \epsilon_t \dots \dots \dots (8)$$

$$\Delta X_t = \phi X_{t-1} + \lambda + \delta t + \sum_{j=1}^p \alpha + \Delta X_{t-j} + \epsilon_t \dots \dots \dots (9)$$

حيث: $(0 \cdot \sigma_\epsilon^2) \cdot d \cdot i \cdot i \sim (n_t = \omega_t - \sum_{i=1}^{p-1} \theta_i \cdot \omega_t) \sim AR(P-1)$ أين $\omega_t \sim AR(P-1)$

$$\phi = (p-1)(1 - \theta_1 - \dots - \theta_{p-1}): \text{و}$$

تجدر الإشارة هنا إلى أن عملية تنفيذ اختبار (ADF) لا تختلف كثيرا عن مثلتها بالنسبة لاختبار (DF) البسيط، حيث يتم الاعتماد على نفس الاستراتيجية التتابعية لاختبار النموذج المناسب من بين النماذج (7)، (8) أو (9)، كما أن "ديكي" و"فولر" قد أثبتا أن قوانين المقدرات في هذه النماذج تبقى صحيحة كتلك الخاصة بالنماذج (3)، (4) و(5)².

¹ Johnston. J., and J. Dinardo, op.cit, p 226.

² Hayashi F., op.cit, pp 574-591.

من الناحية التطبيقية: نكون بحاجة إلى تحديد عدد التأخيرات الأمثل (إدراج تأخيرات كافية لإزالة الارتباط الذاتي للأخطاء)¹ عند تطبيق اختبار (ADF)، ولتحقيق هذا الغرض يمكننا الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية مثل: معايير المعلومات (Schwarz, Akaike, Log Likelihood)، أو استخدام احصائيتي (Box-pierce) أو (Ljung-Box)، لاختبار الارتباط الذاتي بعد كل تأخير مضاف، حيث نتوقف عند أول تأخير نقبل من أجله الفرضية الصفرية التي تفرض غياب الارتباط الذاتي للأخطاء².

المطلب الثاني: المفهوم الاقتصادي والاختبارات المعنوية للتكامل المتزامن

سننطلق إلى المعنى الإحصائي لطريقة التكامل المشترك بتحديد درجة هذا التكامل، ثم تقدير العلاقة طويلة الأجل بين السلاسل التي لها نفس درجة التكامل.

الفرع الأول: مفهوم التكامل المتزامن

التكامل المتزامن (Co-Integration) معناه ترافق سلسلتين زمنيتين (أو أكثر) بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن³، وعلى الرغم من أن السلاسل نفسها قد تحتوي على اتجاهات عشوائية (أي قد تكون غير مستقرة) إذا أخذت كل على حدا، إلا أنها ستتحرك معا بشكل آني عبر الزمن (متزامن)⁴.

وقد عرف (R.F.Engle) و (C.W.J.Granger) (1987) التكامل المتزامن كما يلي⁵:

ترتبط بين عناصر الشعاع x_t ذو بعد k علاقة تكامل من الدرجة (d,b) ، ويرمز لها بالرمز

$x_t \rightarrow CI(d,b)$ إذا كانت جميع العناصر x_t متكاملة من الدرجة d كل على حدى، وإذا كانت هناك تركيبة خطية واحدة على الأقل غير زائفة Z_t لهذه المتغيرات، والتي تكون متكاملة من الدرجة $(d-b)$ مع $b > 0$ ، أي:

$$Z_t = \alpha X_t \rightarrow I(d-b)$$

¹ Schwert, G.W., (1989) : Tests for Unit Roots: A Monte Carlo Investigation, Journal of Business and Economic Statistics, Vol.7, pp 147-159.

² Lardic. S., et V. Mignon, op.cit, p 147.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2005): الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 670.

⁴ R.I.D.Harris, (1995): Using Cointegration Analysis in Econometric Modelling, prentice Hall, Harlow, England, p 22.

⁵ Robert F.Engle, C.W.J.Granger, (1987): Co-Integration and Error correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrica, vol 55, No 2, pp 251-276.

يسمى الشعاع α شعاع التكامل المتزامن (The Cointegrating Vector)

من خلال المفهوم السابق، يمكن استخلاص شروط التكامل المتزامن، المتمثلة فيما يلي:

- يجب أن تكون جميع السلاسل متكاملة من نفس الدرجة d (هذا الشرط المسبق لا يعني بالضرورة أن جميع السلاسل ذات نفس درجة التكامل تتميز بخاصية التكامل المتزامن).
- أن تكون هناك تركيبة خطية واحدة على الأقل لهذه السلاسل، والتي تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل¹.

فمثلاً، إذا كانت السلسلتان x_t و y_t متكاملتين من نفس الدرجة d أي:

$$x_t \rightarrow I(d)$$

$$y_t \rightarrow I(d)$$

$$\alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I(d - b): \text{وأن}$$

$$d \geq b > 0: \text{مع}$$

فإن هذا يعني أن هناك علاقة تكامل متزامن من الدرجة (d, b) بين سلسلتين x_t و y_t ونكتب:

$$x_t, y_t \rightarrow CI(d, b)$$

حيث: $[\alpha_1 \alpha_2]$ يمثل شعاع التكامل المتزامن²:

مع العلم أنه في معادلة التكامل المتزامن ذات متغيرتين:

- يوجد شعاع وحيد للتكامل المتزامن ولكن إذا كان هناك k متغير في النظام، فإن عدد أشعة التكامل المتزامن قد يصل إلى $(k-1)$ شعاع.

- العلاقة بين المتغيرتين تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير³.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المتزامن بين متغيرتين لـ (Engle) و (Grange) (1987)

اختبار التكامل المتزامن لـ: (Grange) (Engle) يمر عبر مرحلتين:

- 1- اختبار درجة تكامل السلاسل الزمنية: الشرط أساسي للتكامل المتزامن هو أن تكون السلسلتان متكاملتان من نفس الدرجة (متزامنتان)، ولذلك ينبغي استخدام اختبارات (Dickey-Fuller) الموسع من أجل تحديد درجة تكامل السلاسل المدروسة.

¹ Haiyan Song, Stephen F. Witt, Gang Li, (2009): **The Advanced Econometrics of Tourism Demand**, Routledge, New York and London, p 73.

² Régis Bourbonnais, (2006): **Econométrie**, 2^{ème} édition, Dunod, Paris, p 299.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 671.

إذا كانت السلسلتان الزمنيةتان محل الدراسة غير متكاملتان من نفس الدرجة، يتوقف الإجراء، وبالتالي ليس هناك علاقة تكامل متزامن¹.

$$x_t \rightarrow I(d), y_t \rightarrow I(d) \quad \text{لتكن:}$$

2- تقدير العلاقة طويلة الأجل: إذا تحقق الشرط الأساسي الخاص بدرجة تكامل السلاسل الزمنية، يتم التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين x_t و y_t :

$$y_t = \alpha_1 x_t + \alpha_0 + \varepsilon_t$$

لكي يتم قبول علاقة التكامل التزامن، فإن المتبقي e_t الناتج عن هذا الانحدار يجب أن يكون مستقرا:

$$e_t = y_t - \hat{\alpha}_1 x_t - \hat{\alpha}_0$$

يتم اختبار استقرارية سلسلة البواقي باستخدام اختبارات (ADF) أو (DF).

• في حالة استخدام اختبار (DF) البسيط، يتم تقدير العلاقة: $\Delta e_t = \lambda e_{t-1} + v_t$

• وفي حالة استخدام اختبار (ADF)، يتم تقدير المعادلة²:

$$\Delta e_t = \lambda e_{t-1} + \sum_{i=1}^p \phi_i \Delta e_{t-1} + v_t$$

تنص الفرضية H_0 على أن سلسلة البواقي e_t غير مستقرة أي لها جذر وحدة، مما يدل على انعدام علاقة

تكامل متزامن بين المتغيرتين x_t و y_t ³.

مع ملاحظة أنه لا يمكن استخدام جداول القيم الحرجة لـ (Dickey-Fuller) وذلك لأن سلسلة البواقي قد تم الحصول عليها من خلال عملية التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، والتي تميل إلى تدنية مجموع مربعات الأخطاء، فهي تجعل سلسلة البواقي تبدو مستقرة حتى وإن لم تكن هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات. وبالتالي فإن استخدام القيم الحرجة لـ (Dickey-Fuller) يميل إلى الإفراط في رفض فرضية عدم التنصص على عدم وجود علاقة تكامل متزامن.

لتخطي هذه الإشكالية قام⁴ (1991) (Mackinnon) باستخدام أسلوب محاكاة (Monte Carlo)، بإعداد جداول للقيم الحرجة، والتي تعتمد على عدد المشاهدات وعدد التغيرات المفسرة في العلاقة الإحصائية.

كذلك نستخدم الجداول الخاصة بـ: (Yoo Engle) (1987) (Ouliaris phillips)⁵ (1990)، لنفس

الغرض.

¹ Régis Bourbonnais, **Econométrie**, op.cit, p 301.

² Claudio Araujo, Jean- François Burn, Jean-Louis Combes, (2004) : **Econométrie**, Editions Bréal, Paris, p 144.

³ Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy, (2004) : **Économétrie appliquée : Méthodes, Applications, Corrigés**, Éditions De Boeck Université, Paris, p 314.

⁴ J.G. Mackinnon, (1991) : **Critical Values for Cointegration Tests**, in R.F. Engle and C.W.J. Granger (eds.), Long-run Economic Relationships : Readings in Cointegration, Chap. 13, Oxford University Press, New York, pp 267-276.

إذا تم الحصول على سلسلة بواقي مستقرة، فهذا يعني أن هناك تكامل متزامن بين المتغيرتين، وبالتالي نستطيع تقدير العلاقة الطويلة الأجل بين هتين المتغيرتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، علماً أن سلسلة البواقي تمثل تقديراً لاختلال التوازن، ومن أجل الحصول على معلومات حول سرعة التعديل للعودة إلى التوازن، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) كما سيأتي في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: صياغة وتفسير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) (Error Correction Model)

أظهر (Granger و Engle) (1987) أن جميع السلاسل التي تتميز بوجود علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها دائماً بواسطة نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، ويعني ذلك أن هناك بعض عمليات التعديل (Adjustment Process) التي تمنع المتغيرات الاقتصادية من الانحراف أو التحرك الزمني للتوازن الطويل الأجل الخاص بها¹، وعموماً: تعتبر نماذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ مفيدة جداً في الحالات التي يتعلق فيها الاهتمام بالتوازن الطويل الأجل واختلال التوازن القصير الأجل.

الفرع الأول: تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب طريقة (Engle-Granger)

لتكن السلسلتان: x_t و y_t متكاملتين من الدرجة الأولى كل على حدا، أي:

$$x_t \rightarrow I(d = 1)$$

$$y_t \rightarrow I(d = 1)$$

حيث أن التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للعلاقة الطويلة الأجل، أظهر استقرارية

سلسلة البواقي، وهذا يعني أن هناك علاقة تكامل متزامن بين السلسلتين x_t و y_t ، أي:

$$x_t, y_t \rightarrow CI(1,1)$$

يمكن المرور إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وذلك باستخدام طريقة (Engle-Granger) ذات المرحلتين:

المرحلة الأولى: التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للعلاقة الطويلة الأجل²:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{B}x_t + e_t \dots \dots \dots (10)$$

⁵ Robert F.Engle, Byung sam yoo, (1987): **Forecasting and Testing in Cointegrated Systems**, Journal of Econometrics, vol 35, pp 143-159.

⁶ P.C.B. Philips, S. Ouliaris, (1990): **Asymptotic Properties of Residual Based Tests for Cointegration**, Econometrica, vol 58, No 1, pp 165-193.

¹ Haiyan Song, Stephen F.Witt, Gang Li, op.cit, p 88.

² Régis Bourbonnais, **Econométrie**, op.cit, p 302.

المرحلة الثانية: التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية لعلاقة النموذج الديناميكي (العلاقة القصيرة الأجل):

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t \quad \alpha_2 < 0 \dots \dots (11)$$

- يعرف الحد e_{t-1} بحد تصحيح الخطأ (Error Correction Term)
- يمكن ملاحظة من خلال المعادلة (11) أن حد تصحيح الخطأ e_{t-1} يظهر بفترة تأخر واحدة، فمن غير المعقول أن يظهر هذا الحد بدون أي فجوة زمنية، وهو يعني أن y يتغير بين $t-1$ و t استجابة لاختلال التوازن في الفترة $t-1$.
- يحدد المعامل B الذي يظهر في المعادلة (10) العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرين x و y ، بينما المعامل الذي يظهر في المعادلة (11) فهو يصف العلاقة القصيرة الأجل بين التغيرات في x والتغيرات في y .
- يمثل المعامل α سرعة التعديل للعودة إلى التوازن أو قوة استعادة التوازن، فهو يقيس نسبة خطأ التوازن للفترة السابقة الذي تم تصحيحه¹، وهذا المعامل يجب أن يكون معنوياً وسالباً، وفي الحالة العكسية، يتم رفض صيغة نموذج تصحيح الخطأ.

الفرع الثاني: نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي

ليكن لدينا مجموعة من المعادلات والتي يتم تمثيلها على شكل نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه من الدرجة p يرمز له بـ $VAR(p)$ ، مع k متغير، في شكل مصفوفة على النحو²:

$$y_t = A_0 + A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + A_p y_{t-p} + \varepsilon_t \dots \dots (12)$$

مع:

y_t : شعاع ذو بعد $(k \times 1)$ يضم متغير $(y_{1t}, y_{2t}, \dots, y_{kt})$

A_0 : شعاع ذو بعد $(k \times 1)$

A_i : مصفوفة ذات بعد $(k \times 1)$

ε_t : شعاع الأخطاء العشوائية ذو البعد $(k \times 1)$ يمثل سيرورة خطأ أبيض ذات وسط يساوي صفر، مع

مصفوفة التباين المشترك $E(\varepsilon_t \varepsilon_t') = \Sigma \varepsilon$ باختصار $d(0, \Sigma \varepsilon)$ ، $\varepsilon_t \sim i \cdot i$ ³.

علماً أن النموذج $VAR(p)$ يمكن إعادة كتابته على شكل نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) وهذا عندما يكون شرط الاستقرار غير محقق.

¹ Chris Brooks, (2008): **Introductory Econometrics for Finance**, 2nd ed, Cambridge University Press, New York, U.S.A, pp 338-339.

² Régis Bourbonnais, **Econométrie**, op.cit, p 307.

³ Helmut Lutkepohl, (2009) : **Econometric analysis with vector autoregressive models**, in David A. Belsley and Erricos John Kontoghiorghes (eds.), **Handbook of Computational Econometrics**, John Wiley & Sons, Ltd.; United Kingdom, p 285.

إذا كانت جميع المتغيرات $I(0)$ مستقرة، فإنه يمكن استخدام طريقة (VAR)، أما إذا لم تكن مستقرة أي متكاملة من الدرجة d ، $I(d)$ حيث $d \geq 1$ ، فنكون بصدد حالتين:

- إذا لم تكن هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، فإنه يجب حساب الفروق من أجل الحصول على نموذج (VAR).

- أما إذا كانت هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، فإنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي¹ (VECM).

يمكن تعريف نموذج (VECM) من الدرجة p كما يلي²:

$$\Delta y_t = A_0 + \gamma_1 \Delta y_{t-1} + \gamma_2 \Delta y_{t-2} + \dots + \gamma_{p-1} \Delta y_{t-p+1} + \Pi y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (13)$$

$$\Pi = \sum_{i=1}^p A_i - I \text{ حيث:}$$

$$; i = 1, 2, \dots, p-1 \quad \gamma_i = - \sum_{j=i+1}^p A_j$$

تم التوصل إلى نموذج (VECM) انطلاقاً من مستويات نموذج (VAR) (المعادلة (12)) من خلال طرح y_{t-1} من كلا الطرفين وإعادة ترتيب الحدود³. تشير Π إلى مصفوفة المعامل الطويل الأجل.

إن الحد Πy_{t-1} يطلق عليه عادة اسم الحد الطويل الأجل (أو حد تصحيح الخطأ للنموذج).

من جهة أخرى، يتم تحديد الحركات القصيرة الأجل للمتغيرات

بواسطة γ_i حيث $(i = 1, 2, \dots, p-1)$ والتي تسمى أحياناً المعلمات القصيرة الأجل⁴.

يمكن كتابة المصفوفة Π على الشكل $\Pi = \alpha \beta$ ، حيث أن الشعاع α يمثل سرعة التعديل للعودة إلى التوازن، وهو عبارة عن شعاع تمثل عناصره معاملات العلاقات الطويلة الأجل للمتغيرات، وكل توفيقية خطية تمثل علاقة تكامل متزامن.

• إذا كانت جميع عناصر Π معدومة أي أن رتبة المصفوفة Π تساوي صفر، أي:

$$(A_{p-1} + \dots + A_2 + A_1 = I)$$

فإنه لا يمكن بناء نموذج تصحيح الخطأ، حيث يتم في هذه الحالة تقدير نموذج (VAR) التقليدي باستخدام المتغيرات ذات الفروق الأولى من أجل حذف الاتجاهات الزمنية.

¹ Mara Madaleno, Carlos Pinho, Claudia Ribeiro, (2014) : **Commodity Price Interaction : CO2 Allowances, Fuel Sources and Electricity**, in Sofia Ramos and Helena Veiga (eds.), The Interrelationship Between Financial and Energy Markets, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, New York and London, p 199.

² Peijie Wang, (2009) : **Financial Econometrics**, 2nd ed., Routledge, London and New York, p 50.

³ Helmut Lütkepohl, op.cit, p 286.

⁴ Idem, p 286.

• إذا كانت رتبة المصفوفة Π تساوي k ، فهذا يعني أن كل المتغيرات مستقرة أي $I(0)$ ، في هذه الحالة لا يطرح مشكل التكامل المتزامن، حيث يتم تقدير نموذج باستخدام البيانات الأصلية.

• إذا كانت رتبة المصفوفة Π محصورة بين 1 و $(k-1)$ أي $(1 \leq r \leq k-1)$ ، مما يوجب وجود علاقة تكامل متزامن، ويكون التمثيل بواسطة نموذج تصحيح الخطأ (ECM) صحيحا، ويكتب بالشكل التالي:

$$\Delta y_t = A_0 + r_1 \Delta y_{t-1} + r_2 \Delta y_{t-2} + \dots + r_{p-1} \Delta y_{t-p+1} + \alpha e_{t-1} + \varepsilon_t$$

مع $e_t = \beta y_t$ ¹

في هكذا نوع من النماذج، لا يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بسبب مشاكل التحديد، لهذا ينبغي استخدام طريقة الامكان الأعظم (Maximum Likelihood).

الفرع الثالث: التكامل المتزامن بين "k" متغير وتقدير نموذج تصحيح الخطأ²

في إطار نموذج اقتصادي ذو "k" متغير مفسر:

$$y_t = B_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

إذا كانت المتغيرات y_t و x_{kt} غير مستقرة، ومتكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، فإن هناك امكانية وجود علاقة تكامل متزامن، لأنه إذا كانت هناك تركيبة خطية مستقرة لهذه المتغيرات فإنه يمكن القول أنها تشكل علاقة تكامل متزامن.

تقدير النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) يسمح بحساب الباقي:

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 x_{1t} - \dots - \hat{B}_K x_{Kt}$$

إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة فإنه يتم قبول فرضية التكامل المتزامن بين المتغيرات.

$$[1, -\hat{B}_0 - \hat{B}_1, \dots, -\hat{B}_K]$$

لكن في حالة عدة متغيرات يصبح الأمر أكثر تعقيدا مقارنة بحالة متغيرين فقط، وذلك بسبب وجود عدة امكانيات لتركيبات التكامل المتزامن، فمثلا: إذا كانت المتغيرات $y_t, x_{1t}, x_{2t}, x_{3t}$ متكاملة مثلي مثلي (par pairs)، أي:

$$x_{2t}, x_{3t} \rightarrow CI(1,1) \text{ و } x_t, y_t \rightarrow CI(1,1)$$

وتركيبتها الخطية متكاملة من الدرجة $I(0)$ (أي مستقرة)، يكون لدينا:

$$e_t^1 = y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 x_{1t}$$

$$e_t^2 = x_{2t} - \hat{\gamma}_0 - \hat{\gamma}_1 x_{3t}$$

وبالتالي:

$$e_t = e_t^1 + e_t^2 = y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 x_{1t} + x_{2t} - \hat{\gamma}_0 - \hat{\gamma}_1 x_{3t} \rightarrow I(0)$$

¹ Régis Bourbonnais, *Econométrie*, op.cit, p 307

² Idem, pp 304-306.

وفي هذه الحالة يمكن الحصول على شعاع آخر للتكامل المتزامن، وبشكل عام وفي إطار نموذج يضم k متغير مفسر (أي $(k+1)$ متغير في المجموع)، فإنه يمكن إيجاد k شعاع للتكامل المتزامن، وتكون هذه الأشعة مستقلة خطياً، مع العلم أن عدد أشعة التكامل المتزامن المستقلة خطياً تسمى رتبة التكامل المتزامن.

ومن أجل اختبار امكانية وجود تكامل متزامن بين عدة متغيرات، فإنه ينبغي أولاً اختبار علاقة التكامل المتزامن على مجموع $(k+1)$ متغير، ثم (وفي حالة وجود تكامل متزامن) يتم اختبار هذه العلاقة بالنسبة لكل تركيبة بين المتغيرات.

عند تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة وجود عدة متغيرات، فإنه يتم الأخذ بعين الاعتبار لحالتين:

- وجود شعاع تكامل متزامن وحيد
- وجود عدة أشعة تكامل متزامن

إذا كان شعاع التكامل المتزامن وحيداً، فإنه يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة (Engle-Granger) ذات مرحلتين (نفس الطريقة المذكورة أعلاه):

- المرحلة الأولى: التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للعلاقة الطويلة الأجل وحساب المتبقي:

$$et = y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 x_{1t} - \dots - \hat{B}_K x_{Kt}$$

- المرحلة الثانية: التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية لعلاقة النموذج الديناميكي (العلاقة القصيرة الأجل):

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_{1t} + \alpha_2 \Delta x_{2t} + \dots + \alpha_k \Delta x_{kt} + y_{1et-1} + u_t$$

المعامل y_1 الذي يمثل سرعة التعديل للعودة إلى التوازن (قوة العودة إلى التوازن) يجب أن يكون معنوياً وسالباً (كما في حالة وجود متغير مفسر واحد).

ولكن، في غالب من الأحيان تكون هناك عدة أشعة تكامل متزامن، وفي هذه الحالة تصبح طريقة (Engle-Granger) غير ملائمة، إضافة إلى أن مقدرات طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) غير ثابتة مهما كان شعاع التكامل المتزامن، وعند هذه الحالة ينبغي اللجوء إلى التمثيل الشعاعي لنموذج تصحيح الخطأ (VECM) (Vector Error Correction Model).

المطلب الرابع: اختبارات التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

من أجل تشكيل فترات الثقة للتنبؤ، وكذلك من أجل اجراء اختبارات (Student) على المعلمات، يجب أن يتم التحقق من الأخطاء التي تتبع التوزيع الطبيعي، اختبار¹(Jarque-Bera)(1984)، والذي يستند على المفهوم الخاص بـ (Skewness) (عدم التماثل) و(Kurtosis) (التفلطح)، يسمح بالتحقق من أن الأخطاء تخضع للتوزيع الطبيعي.

1- اختبارات² (Kurtosis Skewness): ليكن

$$u_k = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^k \text{ العزم المركزي من الرتبة } k$$

$$\beta_1^{1/2} = \frac{u_3}{u_2^{3/2}} \text{ معامل (Skewness) } \left(B_1^{1/2} \right) \text{ يساوي: } \frac{u_3}{u_2^{3/2}}$$

$$\beta_2 = \frac{u_4}{u_2^2} \text{ معامل (Kurtosis) } \frac{u_4}{u_2^2}$$

إذا كان التوزيع طبيعياً وعدد المشاهدات كبيراً ($n > 30$):

$$\beta_2 \rightarrow N\left(3; \sqrt{\frac{24}{n}}\right) \text{ و } \beta_1^{1/2} \rightarrow N\left(0; \sqrt{\frac{6}{n}}\right)$$

يتم حساب الإحصائيتين v_1 و v_2 على النحو:

$$v_2 = \frac{|\beta_2 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{n}}} \text{ و } v_1 = \frac{|\beta_1^{1/2} - 0|}{\sqrt{\frac{6}{n}}}$$

ويتم مقارنة قيمة هاتين الإحصائيتين v_1 و v_2 مع القيمة 1.96 (قيمة التوازن الطبيعي عند مستوى معنوية 5%) إذا تحققت الفرضية H_0 ، حيث:

$$H_0: v_1 = v_2 = 0$$

فإن هذا يعني أن: $v_1 \leq 1.96$ و $v_2 \leq 1.96$ وفي الحالة العكسية، يتم رفض فرضية التوزيع الطبيعي.

2- اختبار³ (Jarque-Bera): يلخص أو يجمع هذا الاختبار النتائج السابقة، إذا كانت كل $\beta_1^{1/2}$ و β_2

من تحترمان التوزيع الطبيعي، فإن الإحصائية S تعطى على الشكل التالي:

$$s = \frac{n}{6} \beta_1 + \frac{n}{24} (\beta_2 - 3)^2$$

حيث تخضع لتوزيع كاي تربيع χ^2 بدرجات حرية تساوي القيمة العددية 2.

¹ Anil K. Bera, Carlos M. Jarque, Lung-Fei Lee, (1984) : **Testing the Normality Assumption in Limited Dependent Variable Models** , International Economic Review , Vol. 25, No. 3, 1984, pp 563-578.

² Régis Bourbonnais, **Econométrie**, op.cit, p 242.

³ Régis Bourbonnais, **Econométrie**, op.cit, p 242.

إذا كانت $s > x_a^2(2)$ ، يتم رفض الفرضية H_0 التي تفيد بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية a .

المطلب الخامس: اختبارات الكشف عن المشاكل الإحصائية لنموذج تصحيح الخطأ¹

لسلامة النماذج المقدرة من المشاكل الرياضية والتنبؤية تعرض على عدة اختبارات، نذكر منها:

الفرع الأول: اختبارات الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroscedasticity)

تتمثل مشكلة عدم ثبات التباين في تغير تباين الحد العشوائي مع تغيير قيم المتغير المفسر (المستقل)، وقد تكون العلاقة بينهما خطية أو غير خطية.

إن وجود ارتباط بين الحد العشوائي والمتغير المفسر يؤدي لعدم ثبات تباين الحد العشوائي، مما يخل بافتراض أساسي من افتراضات طريقة المربعات الصغرى العادية وهو ثبات تباين الحد العشوائي والذي يطلق عليه (Homoscedasticity)، ومع وجود مشكلة تغير تباين الحد العشوائي (Heteroscedasticity)، فإن المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية تتصف بعدم الكفاءة وإن كانت تتصف بعدم التحيز والاتساق².

هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم من أجل الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين، من بينها:

1- اختبار³ (White): لاختبار العام لعدم ثبات التباين الذي اقترحه (White) لا يعتمد افتراض التوزيع الطبيعي وسهل التنفيذ⁴، ومن خصائص اختبار (White) أنه:

- لا يتطلب معلومات سابقة عن أسباب مشكلة عدم ثبات التباين.
- لا يعتمد على افتراض تماثل التوزيع.
- يصلح عادة للعينات كبيرة الحجم، أي العينات التي تساوي حجمها 30 فأكثر⁵.

ولتوضيح الفكرة الأساسية لهذا الاختبار، نعتبر نموذج الانحدار التالي الذي يضم ثلاث متغيرات (التعميم

لنموذج ذو k متغير هو بسيط):

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \varepsilon_i$$

تتمثل خطوات إجراء هذا الاختبار فيما يلي:

أ- تقدير معادلة الانحدار الأصلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية:

¹ معط الله آمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 342-345.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 496-498.

³ Halbert White, (1980) : A Heteroskedasticity-Consistent Matrix Estimator and a Direct Test for Heteroskedasticity, Econometrica, Vol. 48, No. 4, pp 817-838.

⁴ Damodar N. Gujarati, (2004) : Basic Econometrics, 4th ed., The McGraw-Hill Companies, U.S.A, p 413.

⁵ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 507.

$$y_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_{1i} + \hat{\beta}_2 x_{2i} + e_i$$

ب- الحصول على قيم البواقي:

$$e_i = y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1i} - \hat{\beta}_2 x_{2i}$$

ج- تقدير انحدار مساعد بين مربع البواقي (e_i^2) للانحدار الأصلي من ناحية، والمتغيرات المفسرة الأصلية (x_{1t}, x_{2t})، قيمتها التربيعية (x_{2i}^2, x_{1i}^2)، وحاصل ضرب المتغيرات المفسرة (x_{1t}, x_{2t}) من ناحية أخرى، أي تقدير الصيغة:

$$e_i^2 = \alpha_0 + \alpha_1 x_{1i} + \alpha_2 x_{2i} + \alpha_3 x_{3i} + \alpha_4 x_{2i}^2 + \alpha_5 x_{1i} x_{2i} + v_1 \dots \dots (14)$$

نلاحظ أن هذه المعادلة تضم الحد الثابت سواء كان الانحدار الأصلي يتضمن الحد الثابت أم لا، إذا كانت إحدى معاملات الانحدار في هذه المعادلة تختلف معنوياً عن الصفر، يتم قبول فرضية عدم ثبات التباين¹، ثم بعد ذلك يتم الحصول على قيمة معامل التحديد R^2 من الانحدار المساعد.

د- في ظل الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين الخطأ العشوائي:

$$H_0: a_1 = a_2 = a_3 = a_4 = a_5 = 0$$

يمكن إثبات أن حجم العينة (n) مضروباً في معامل التحديد R^2 ، الذي تم الحصول عليه من الانحدار المساعد يتبع بالتقريب توزيع كاي تربيع x^2 ، مع درجة حرية تساوي عدد معاملات الانحدار في صيغة الانحدار المساعد (باستثناء الحد الثابت)، أي أن:

$$n \times R^2 \sim x^2(p)$$

في هذا المثال: عدد درجات الحرية ($p=0$)، لأنه لدينا 5 معاملات انحدار في معادلة الانحدار المساعد.

هـ- إذا كانت $n \times R^2 > x^2(p)$ عند مستوى معنوية a ، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية، وهذا يعني وجود مشكلة عدم ثبات التباين، وفي حالة العكسية يتم قبول الفرضية العدمية وهذا يعني ثبات تباين الخطأ العشوائي حيث²: ثابت $\sigma_1^2 = a_1$.

2- اختبار³ (ARCH 1): تسمح النماذج من النوع (ARCH) (Auto Heteroscedasticity) (Regressive Conditional) بنمذجة السلاسل الزمنية التي لديها تغيير (أو تباين) لحظي يعتمد على الماضي، كما يمكن كذلك إجراء تنبؤ ديناميكي للسلسلة الزمنية من حيث المتوسط والتباين. يعتمد هذا الاختبار على اختبار (Fischer) الكلاسيكي، أو على اختبار مضاعف لاغرانج (LM). تتمثل الخطوات الأساسية لهذا الاختبار فيما يلي:

أ- حساب بوقي نموذج الانحدار (e_t).

ب- حساب مربع البواقي (e_t^2).

¹ Régis Bourbonnais, *Econométrie*, op.cit, p 153.

² Damodar N. Gujarati, *Basic Econometrics*, op.cit, p 413.

³ Robert F. Engle, (1982) : *Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation*, *Econometrica*, Vol. 50, No. 4, pp 987- 1007.

ج- اجراء انحدار ذاتي لمربع البواقي ذات تأخيرات p ، حيث يتم الاحتفاظ بالتأخيرات المعنوية فقط،

$$e_t^2 = a_0 \sum_{i=1}^p \alpha_i e_t^2 \dots \dots (15)$$

حيث: p تشير إلى عدد التأخيرات (عدد الفجوات الزمنية)

يتم اختبار الفرضية: $H_0: a_1 = a_2 = \dots = a_p = 0$

د- حساب احصائية مضاعف لاغرانج $LM = n \times R^2$ مع:

n = عدد المشاهدات

المستخدمة لتقدير معامل الانحدار الخاصة بالخطوة الثالثة (المعادلة (15)).

R^2 = معامل التحديد الخاص بالمعادلة (14).

إذا كانت قيمة الإحصائية (L-M) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة $x^2(p)$ ، المأخوذة من الجدول مع درجة حرية تساوي P ، وعند مستوى معنوية محدد (عادة $a=0.05$)، يتم رفض الفرضية H_0 ، التي تفيد بثبات التباين الخطأ، مما يدل على وجود مشكلة عدم ثبات التباين، وبالتالي يتم اعتماد فكرة أن السيرورة العشوائية مبررة بواسطة نموذج $ARCH(p)^1$.

الفرع الثاني: اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء

يشير مصطلح الارتباط الذاتي بصفة عامة إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير²، والتي تمثل إحدى الفرضيات الهامة لطريقة المربعات الصغرى العادية، وهي تعني أن الخطأ العشوائي المتعلق بمشاهدة معينة لا بد أن يكون مستقلاً عن الخطأ المتعلق بأي مشاهدة أخرى، ويعبر عن ذلك بأن قيمة معامل الارتباط

(أو التباين المشترك) بين القيم المتتالية العشوائية تكون مساوية للصفر، أي أن: $E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0; i \neq j$

كثيراً ما نجد حالات يتوقف أو يؤثر فيها الخطأ في مشاهدة ما على الأخطاء الخاصة بالمشاهدات التالية، وتسمى هذه الحالة بالارتباط التسلسلي (Serial-Correlation) أو الارتباط (Autocorrelation) بين الأخطاء، والذي يعني وجود ارتباط بين القيم المتتالية لحد الخطأ العشوائي "ε"، أي:

$$E(\varepsilon_i \varepsilon_j) \neq 0; i \neq j$$

وهذا ما يؤدي إلى عدم احترام الفرضية الخاصة باستقلال الأخطاء³.

بما أن طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) غير فعالة في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي، فإنه من المهم الاستعانة باختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء في النموذج المقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية، وإذا تم التحقق من وجود الارتباط الذاتي، فإنه يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى

¹ Régis Bourbonnais, *Econométrie*, op.cit, pp 155-156.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 440.

³ محمد عبد السمیع عناني، (2009): التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام **Windowse SPSS**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص 533-534.

المعممة (GLS) (Generalized Least Squares) لتصحيح ذلك¹، وهناك عدة اختبارات يمكن استخدامها للكشف عن وجود الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، من بينها:

1- اختبار² (Durbin-Watson): يسمح اختبار (Durbin-Watson) (DW) بالكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى حسب الصيغة التالية:

$$\varepsilon_t = P\varepsilon_{t-1} + v_t$$

$$v_t \rightarrow N(0, \sigma_v^2) \text{ مع}$$

اختبار الفرضيات هو كالتالي:

$$H_0: \rho = 0$$

$$H_0: \rho \neq 0$$

لاختبار الفرضية العدمية H_0 ، يتم حساب إحصائية DW:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

حيث: e_t تمثل بواقي تقدير النموذج.

- تتراوح قيمة هذه الإحصائية بين 0 و 4، وتكون $DW=2$ عندما $\hat{\rho} = 0$.

من أجل اختبار الفرضية H_0 ، قام (Durbin) و (Watson) بإعداد جدول للقيم الحرجة الإحصائية (DW) عند مستوى معنوية وذلك حسب حجم العينة وعدد المتغيرات المفسرة (k).

- قراءة هذا الجدول تسمح بتحديد القيمتين d_1 و d_2 المحصورتين بين القيمتين 0 و 2، واللذان تحددان مجالاً بين 0 و 4، حسب الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3): شرح اختبار (Durbin-Watson)

0	d_1	d_2	2	$4-d_2$	$4-d_1$	4
		منطقة الشك			منطقة الشك	
	$p > 0$	عدم اليقين	$P=0$	عدم اليقين	$p < 0$	

Source: Régis Bourbonnais, (2011) ; **Économétrie : Manuel et exercices corrigés**, 8ème éd., Dunod, Paris, p131.

¹ George G.S. Wang, Chaman L. Jain, (2003) : **Regression Analysis : Modeling & Forecasting**, Graceway Publishing Company, Inc., New York, p 74.

² J. Durbin, G.S. Watson, (1951) : **Testing for Serial Correlation in Least Squares Regression**, Biometrika, Vol. 38, No. ½, 1951, pp 159-177.

حسب وضعية قيمة (DW) المحسوبة في هذا المجال، يمكن استنتاج ما يلي:

- $p = 0 \leftarrow H_0$ الفرضية، $d_2 < DW < 4 - d_2$ ، يتم قبول
- $p > 0 \leftarrow H_0$ الفرضية، $0 < DW < d_1$ ، يتم رفض
- $p < 0 \leftarrow H_0$ الفرضية، $4 - d_1 < DW < 4$ ، يتم رفض
- $d_1 < DW < d_2$ أو $4 - d_2 < DW < 4 - d_1$ ، وهي تمثل منطقة عدم تحديد أو منطقة الشك، ففي هذه الحالة لا يمكن اتخاذ أي قرار¹ نظرا لأن اختبار (Durbin-Watson) لا يعطي نتيجة محددة بشأن قبول أو رفض فرضية العدم، وتسمى هذه المنطقة كذلك بمنطقة عدم القرار.

يجب التنويه إلى بعض الشروط التي يجب توفرها قبل تطبيق هذا الاختبار، من أجل الكشف عن وجود الارتباط الذاتي، وهي:

- نموذج الانحدار الأصلي يجب أن يحتوي على الحد الثابت (Intercept Term)، أما إذا كان النموذج بطبيعته لا يحتوي على هذا الحد، فإنه لا بد من إعادة تقدير معادلة الانحدار مع وجود الحد الثابت للحصول على مجموع مربعات البواقي² (SCR).

- يستخدم هذا الاختبار في حالة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى فقط، والذي تكون صيغته كما يلي:

$$\varepsilon_t = p\varepsilon_{t-1} + v_t$$

ولا يمكن استخدام هذا الاختبار في حالة الارتباط الذاتي من رتبة أعلى.

- يفترض أن حد الخطأ العشوائي ε_t يخضع للتوزيع الطبيعي.

- نموذج الانحدار يجب أن لا يحتوي على فترات تأخير للمتغير التابع ضمن مجموعة المتغيرات المفسرة،

وعليه لا يمكن تطبيق هذا الاختبار على نموذج معطى بالشكل التالي³:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \gamma Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

- بالنسبة لنماذج البيانات المقطعية، فإن المشاهدات يجب أن تكون مرتبة حسب قيم المتغير المفسر (المستقل).

- يجب أن تكون عدد المشاهدات⁴ أكبر أو تساوي 15.

ومن مزايا اختبار (Durbin-Watson) أنه يمكن إجراؤه بسهولة باستخدام عنصر المتبقي " e_t " الذي يتم الحصول عليه من معادلة الانحدار.

2- اختبارات (Ljung-Box) و (Box-Pierce): لقد تم التطرق إلى هذه الاختبارات سابقا، وهي تسمح

باختبار مجموعة من معاملات الارتباط الذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى، أو من رتبة أعلى⁵.

¹ Régis Bourbonnais, *Econométrie*, op.cit, pp 131-132.

² R.W. Farebrother, (1980) : **The Durbin-Watson Test for Serial Correlation When there is no Intercept in the Regression**, *Econometrica*, Vol. 48, No. 6, pp 1553-1563.

³ Damodar N. Gujarati, *Basic Econometrics*, op.cit, pp 467-468.

⁴ Régis Bourbonnais, *Econométrie*, op.cit, p 132.

⁵ Régis Bourbonnais, *Econométrie: Manuel et exercices corrigés*, op.cit, p 133.

دراسة قياسية عن القروض المتعثرة في الجزائر للفترة (2009/2023)

في هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج من متغيرين واللذان يمثلان جانب المدخلات: إجمالي القروض المتعثرة سنويا كمتغير تابع لإجمالي القروض الممنوحة سنويا كمتغير اقتصادي مستقل.

أما عن جانب المخرجات القابلة للتحليل: من جداول وأشكال، سوف نستعين ببرنامج "EViews 10" المعد خصيصا لهذا النوع من الدراسات.

المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج ودراسة خصائصها

سنحاول من خلال هذا العنوان معرفة ما إذا كانت هناك علاقة كمية بين نمو الحجمين الإجماليين للقروض المتعثرة والقروض الممنوحة، مع تحديد اتجاه هذه العلاقة، ثم نقوم باختبار إسقرارية السلسلتين الزميتين.

أولاً: التعريف بالمتغيرات

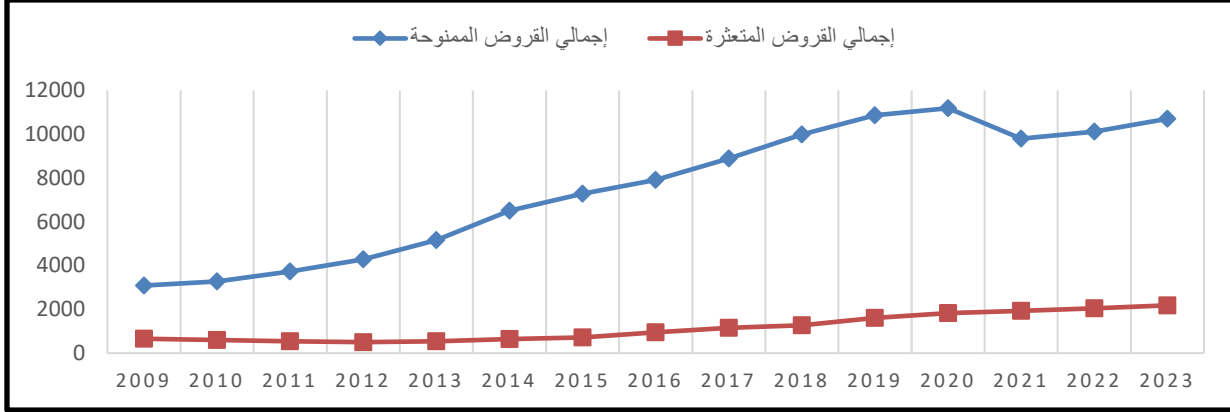
في هذه الدراسة كمرحلة أولى: سوف نستخدم نموذج من متغيرين، للفترة (2009/2023)¹:

– PNP تمثل سلسلة إجمالي القروض المتعثرة سنويا.

– TPA تمثل سلسلة إجمالي القروض الممنوحة سنويا.

¹ الملحق رقم (1): بالاعتماد على معطيات البنك الدولي على الموقع: <http://donnees.banquemondiale.org>
والتقارير السنوية لبنك الجزائر على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

الشكل رقم (4): التمثيل البياني لمتغيري الدراسة



- المصدر: مخرجات برنامج Exel 2016 -

- أثر الزمن واضح من الاتجاه التصاعدي للسلسلتين الزمنيتين (مركبة الاتجاه العام).

- تكاد تأخذ السلسلتان نفس اتجاه التغير مما يدعم فرضية تأثير أحدهما على الآخر.

ثانيا: تحديد وجود الارتباط بين المتغيرين: ومدى قوة هذا الارتباط إذا ثبت وجوده، باستعمال مصفوفة الارتباط، فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (8): مصفوفة الارتباطات

	PNP	TPA
PNP	1.000000	0.878108
TPA	0.878108	1.000000

- المصدر: مخرجات برنامج EViews 10 -

ارتباط متغيري الدراسة (بغض النظر عن اتجاه هذا التغير) يصل إلى 87.81%، أي درجة تأثير أحدهما على الآخر جد معتبرة، كما أن هذا الارتباط طرديا فأى زيادة في حجم المتغير المستقل تؤدي إلى زيادة في حجم المتغير التابع.

المطلب الثاني: دراسة العلاقة السببية بين القروض الممنوحة والمتعثرة

يقصد بالعلاقة السببية: تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع في حالة تأثير أحدهما على الآخر، أو تحديد التأثير المتبادل في حالة تغذية عكسية بين المتغيرين، وهذا باستخدام اختبار سببية Granger، واختبار العلاقة السببية في نموذجنا نشكل الفرضيات الصفرية التالية:

$$\begin{cases} d_i = 0 & H_0 \\ d_i \neq 0 & H_1 \end{cases} \quad TPA \text{ لا يسبب } PNP \dots \dots \dots \begin{cases} h_i = 0 & H_0 \\ h_i \neq 0 & H_1 \end{cases} \quad PNP \text{ لا يسبب } TPA$$

حيث:

- إذا لم نستطع رفض أي من الفرضيتين فإن: TPA_t و PNP_t مستقلتين عن بعضهما البعض.
- أما إذا تم رفضهما معا فهناك علاقة سببية في الاتجاهين.
- أما إذا تم رفض الأولى وقبول الثانية فإن اتجاه العلاقة السببية يكون من إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة.
- أما إذا تم قبول الأولى ورفض الثانية فإن اتجاه العلاقة السببية يكون من إجمالي القروض الممنوحة إلى إجمالي القروض المتعثرة.

الجدول رقم (9): العلاقة السببية بين متغيري الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 11/30/24 Time: 09:44			
Sample: 2009 2023			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TPA does not Granger Cause PNP	13	6.70513	0.0195
PNP does not Granger Cause TPA		0.13566	0.8751

- المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

وبفحص نتائج السببية الموجودة في الجدول أعلاه:

- بالنظر إلى حالة التغير في PNP لا يسبب التغير في TPA:

فإننا الاحتمال المقابل لإحصائية Fisher أكبر بكثير من مستوى المعنوية 5% (Prob = 0.875)،

وهذا يدل أن تغير إجمالي القروض المتعثرة لا يسبب التغير في إجمالي القروض الممنوحة.

- أم بالنسبة لحالة التغير في TPA لا يسبب التغير في PNP:

فإن الاحتمال المقابل لإحصائية Fisher أصغر من مستوى المعنوية 5% (Prob = 0.019)،

وهذا يدل على أن التغير في إجمالي القروض الممنوحة يسبب التغير في إجمالي القروض المتعثرة.

- وعليه: قبول الفرضية الأولى ورفض الثانية فإن اتجاه العلاقة السببية يكون من إجمالي القروض الممنوحة إلى إجمالي القروض المتعثرة، وبالتالي القروض الممنوحة الإجمالية تمثل المتغير المستقل والقروض المتعثرة تمثل المتغير التابع.

ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$(PNP_t) = \alpha + \beta (TPA_t) + \varepsilon_t$$

حيث يمثل ε_t : حد الخطأ العشوائي للمعادلة، مع افتراض أن قيمته موزعة توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي معدوم وتباين ثابت، وطبقاً لمصفوفة الارتباطات فإن أثر القروض المتعثرة على القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة

$$\frac{\partial TPA}{\partial PNP} > 0 \quad \text{يكون موجبا، أي أن:}$$

المطلب الثالث: دراسة استقراره السلسلتين الزميتين

يرى كل من (Newbold و Granger) أنه باستخدام سلاسل غير مستقرة في تقدير العلاقات الاقتصادية، تكون النتائج المحققة خاطئة ومضللة أو ما يوصف بالانحدار الزائف (Spurious régression) لذا لابد من التأكد من سكون هذه السلاسل لكل متغير على حدا¹.

حتى يمكن تطبيق منهجية **Jenkins-Box** للتعقب، لابد أن تكون السلاسل الزمنية المدروسة مستقرة، ويقصد بالاستقرارية من الناحية الإحصائية بأن يكون الوسط الحسابي والتباين ثابتين، لذا نقول أن السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن².

¹ Isabelle Cadoret, Catrine Benjamin, **Econométrie appliquée**, de Boeck, Bruxelles, 1^{ère} Édition, 2004, p 309.

ولاختبار استقراره سلسلة زمنية ما يوجد عدة أدوات إحصائية نذكر منها على الخصوص¹:

أولاً: اختبار ديكي فولر البسيط²: لعرض هذا الاختبار نبدأ بالنموذج التالي، والذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (AR(1)، وهو يكتب من الشكل: $Y_t = \phi Y_{t-1} + U_t$.

حيث U_t هو الخطأ العشوائي والذي يفترض أنه ذو وسط حسابي معدوم وتباين ثابت.

وبطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة نحصل على الصيغة التالية: $\Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + U_t$

وعليه تصبح فرضية العدم على الشكل التالي:
$$\begin{cases} H_0: |\phi| = 1 \\ H_1: |\phi| < 1 \end{cases}$$

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير عدد من صيغ الانحدار تتمثل في³:

- نموذج السير العشوائي البسيط (None): $\Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + U_t$

- نموذج السير العشوائي مع إدخال الحد الثابت (Constant): $\Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + C + U_t$

- نموذج السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه عام (Constant, Linear Trend):

$$\Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + bt + C + U_t$$

وإذا تحققت فرضية العدم $\{H_0: |\phi| = 1\}$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة تكون غير مستقرة، مع الإشارة إلى إن هذا الاختبار غير صالح إلا في حالة نموذج من الشكل (AR(1)، ولهذا نلجأ إلى استخدام اختبار آخر يسمى اختبار ديكي فولر المطور.

ثانياً: اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey fuller): عند استعمالنا لاختبار ديكي فولر البسيط

قمنا بإهمال احتمال ارتباط الأخطاء⁴، لذلك فإن اختبار ديكي فولر المطور (ADFTest1981) عمل على إدراج هذه الفرضية، إن اختبارات ADF تعتمد على الفرضية

$(H_1: |\phi| < 1)$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج⁵:

¹ Méléard GitCE, **Méthode de prevision à court terme**, Bruscelles, Edition Ellipses, 1990, p 282.

² بروت داودي ويوعسة رشيد، تأثير ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2019/2000)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة، جامعة الحاج الأخضر باتنة، المجلد: 09، العدد: 01، السنة: 2022، ص: 262.

³ G. bresson, & A. pirotte, **Econométrie des séries temporelles, théories et applications**, Presses Universitaires de France, Paris, 1995, p 419.

⁴ Lardic. S. et V. Mignon, **Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières**, ed, economica, Paris, 2002, p 136.

⁵ Johnston. J., and J. Dinardo, **Econometric Methods**, 4th edition, Mc Graw-Hill, New York, 1997, p 226.

- نموذج السير العشوائي البسيط: $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + U_t$

- نموذج السير العشوائي مع إدخال الحد الثابت: $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + C + U_t$

- نموذج السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه عام: $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + C + bt + U_t$

ويمكن تحديد الفجوات الزمنية المناسبة (درجة تأخير السلسلتين p): وذلك بأخذ أدنى قيمة للمعيارين: **Akaike** و **Schwarz** أو أخذ أكبر قيمة لمعيار المعقولية العظمى **Log Likelihood**، والتي تتم بشكل آلي حيث يعمل البرنامج على اختيار الفجوة الزمنية ($P = 3$).

إن درجات تأخير السلسلتين ($P = 3$) أكبر من الصفر، فاختبار (ADF Test) هو الملائم لهذه السلسلتين كما يوضح الجدول التالي¹:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار استقرارية السلسلتين

	PNP			TPA		
	ADF test statistic	Test critical : 5 % level	Prob	ADF test statistic	Test critical : 5 % level	Prob
Constant, Linear Trend	-2.888671	-3.791172	0.1944	-0.746166	-3.791172	0.9461
Constant	-2.521533	-3.175352	0.1366	-1.149675	-3.098896	0.6640
None	4.209752	-1.968430	0.9998	0.907366	-1.970978	0.8914

- المصدر: مخرجات برنامج EViews 10 -

⁵ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 257.

¹ معطيات الملحقين رقم (2) ورقم (3).

من خلال الجدول: نلاحظ أننا لقيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة لكل من متغيرة **PNP**، ومتغيرة **TPA**، في النماذج الثلاث أي نقبل فرضية العدم التي تدل على وجود الجذر الأحادي وذلك عند مستوى المعنوية 5%، أي أن السلسلتين غير مستقرتين.

بنفس الكيفية سنحاول اختبار جذر الوحدة للسلسلتين وذلك بالاعتماد على الفروق من الدرجة الأولى للمتغيرتين، وهذا بعد تحديد عدد التأخيرات اللازمة ($P = 3$)، ومنه نستخدم (*ADF Test*)، والنتائج موضحة في الجدول التالي¹:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الاستقرار بعد إجراء الفرق الأول

	<i>D(PNP)</i>			<i>D(TPA)</i>		
	<i>ADF test statistic</i>	<i>Test critical : 5 % level</i>	<i>Prob</i>	<i>ADF test statistic</i>	<i>Test critical : 5 % level</i>	<i>Prob</i>
Constant, Linear Trend	1.621196	-4.008157	0.9998	-2.607182	-3.875302	0.2836
Constant	-2.038702	-3.119910	0.2688	-2.409593	-3.119910	0.1577
None	-1.021374	-1.970978	0.2596	-1.616435	-1.970978	0.0977

- المصدر: مخرجات برنامج EViews 10 -

السلسلتان الزمئيتان وبعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى غير مستقرتان ولا تخلوان من الجذر الأحادي، لذلك ومرة أخرى وبنفس الكيفية سنحاول اختبار جذر الوحدة للسلسلتين وذلك بالاعتماد على الفروق من الدرجة الثانية للمتغيرتين، وهذا بعد تحديد عدد التأخيرات اللازمة ($P = 3$)، ومنه نستخدم (*ADF Test*)، والنتائج موضحة في الجدول التالي²:

¹ معطيات الملحقين رقم (4) ورقم (5).

² معطيات الملحقين رقم (6) ورقم (7).

الجدول رقم (12): نتائج اختبار الاستقرار بعد إجراء الفرق الثاني

	<i>DD(PNP)</i>			<i>DD(TPA)</i>		
	<i>ADF test statistic</i>	<i>Test critical : 5 % level</i>	<i>Prob</i>	<i>ADF test statistic</i>	<i>Test critical : 5 % level</i>	<i>Prob</i>
Constant, Linear Trend	-6.128825	-3.933364	0.0029	-4.460160	-4.107833	0.0333
Constant	0.735446	-3.259808	0.9844	-2.871228	-3.175352	0.0803
None	-1.229265	-1.982344	0.1862	-4.066440	-1.974028	0.0007

- المصدر: مخرجات برنامج EViews 10 -

نقوم بتقدير صيغة الانحدار المستقرة للسلسلتين الزمنيةتين بواسطة المربعات الصغرى من بين الصيغ الثلاثة باعتماد إحصائية $T_{Student}$ ، وعند مستوى المعنوية 5 %، والنتائج موضحة في الجدول التالي¹:

الجدول رقم (13): نتائج اختبار ADF لكل من الثابت والاتجاه العام بعد إجراء الفرق الثاني

<i>DD(PNP)</i>	Coefficient	Prob t-Statistic	<i>DD(TPA)</i>	Coefficient	Prob t-Statistic
Constant, Linear Trend	<i>C</i>	$0.0156 < 0.05$	Constant, Linear Trend	<i>C</i>	$0.0648 > 0.05$
	لا تختلف معنويًا عن الصفر			تختلف معنويًا عن الصفر	
	@TREND	$0.0219 > 0.05$		@TREND	$0.0558 > 0.05$
	لا تختلف معنويًا عن الصفر			تختلف معنويًا عن الصفر	
Constant	<i>C</i>	$0.2795 > 0.05$	Constant	<i>C</i>	$0.7684 > 0.05$
	تختلف معنويًا عن الصفر			تختلف معنويًا عن الصفر	

- المصدر: مخرجات برنامج EViews 10 -

باعتماد إحصائية $T_{Student}$ ، وعند مستوى المعنوية 5 %، وجدنا أن السلسلة الأولى من النوع: نموذج السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه عام، بينما السلسلة الثانية من النوع: نموذج السير العشوائي البسيط (دون حد

¹ معطيات الملحقين رقم (6) ورقم (7).

ثابت واتجاه عام)، وبالتالي السلسلتان الزميتان وبعد إجراء الفروق من الدرجة الثانية أصبحتا مستقرتان وتخلوان من الجذر الأحادي.

المطلب الرابع: تحليل العلاقة طويلة الأجل بين القروض المتعثرة والقروض الممنوحة

كلا المتغيرين: PNP و TPA كما سبق متكامل من الدرجة الثانية (وبالتالي الشرط الضروري للتكامل المشترك محقق)، لذا وباستعمال منهجية *Engle and Granger*، نقوم بتقدير انحدار العلاقة طويلة الأجل كما يلي¹:

$$PNP = \alpha + \beta TPA + \varepsilon$$

الجدول رقم (14): نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل

	<i>C</i>	<i>TPA</i>	<i>R</i> ²	<i>Adjusted R</i> ²
<i>Coefficient</i>	-228.0610	0.182524	0.771073	0.753464
<i>Prob</i>	0.3228	0.0000	-	-

- المصدر: مخرجات برنامج EViews 10 -

ومنه النموذج المقدر في الأجل الطويل هو:

$$PNP = -228.06 + 0.18 TPA + \varepsilon$$

نلاحظ أن:

- مرونة إجمالي القروض الممنوحة TPA في الأجل الطويل جاءت مساوية لـ: (18% = η) حيث إشارتها الموجبة تعني أنها مقبولة من الناحية الاقتصادية، كذلك لها معنوية إحصائية لأن الاحتمال الموافق معدوم ($Prob=0 < 0.05$) عند مستوى الدلالة 5 %.

- قيمة معامل التحديد (77.1%) تعني أن النسبة الكبيرة من تغيرات حجم القروض المتعثرة سببها تغيرات حجم القروض الممنوحة في المدى الطويل.

¹ معطيات الملحق رقم (8).

المطلب الخامس: تحليل العلاقة قصيرة الأجل بين القروض المتعثرة والقروض الممنوحة

أولاً: نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة في المدى القصير، أو التذبذب قصير الأجل حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد¹.

- ويتم تقدير العلاقة في المدى القصير بإدخال البواقي المقدرة (Def) في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطئ لفترة واحدة.

- ولا يتم ذلك إلا بعد معرفة مدى سكون البواقي وإيجاد عدد التأخيرات المناسبة، والنتائج موضحة في الجدول التالي²:

الجدول رقم (15): درجات تأخير واختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة البواقي

<i>Def</i>	<i>ADF test statistic</i>	<i>Test critical : 5 % level</i>	<i>Prob</i>
<i>Constant, Linear Trend</i>	-0.942602	-3.791172	0.9197
<i>Constant</i>	-1.499092	-3.119910	0.5023
<i>None</i>	-1.616435	-1.970978	0.0977

- المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

نقوم بتقدير صيغة الانحدار المستقرة للسلسلتين الزمنيةتين بواسطة المربعات الصغرى من بين الصيغ الثلاثة باعتماد إحصائية $T_{Student}$ ، وعند مستوى المعنوية 5 %، والنتائج موضحة في الجدول التالي³:

¹ عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² معطيات الملحق رقم (9).

³ معطيات الملحق رقم (9).

الجدول رقم (16): نتائج اختبار ADF لسلسلة البواقي لكل من الثابت والاتجاه العام

<i>Def</i>	Coefficient	Prob t-Statistic
<i>Constant, Linear Trend</i>	<i>C</i>	$0.0127 < 0.05$
	لا تختلف معنوياً عن الصفر	
	<i>@TREND</i>	$0.0049 < 0.05$
	لا تختلف معنوياً عن الصفر	
<i>Constant</i>	<i>C</i>	$0.9625 > 0.05$
	تختلف معنوياً عن الصفر	

- المصدر: مخرجات برنامج EViews 10 -

من خلال الجدول: درجات تأخير سلسلة البواقي أكبر من الصفر ($P=3$)، وباستخدام اختبار ADF نستنتج أن البواقي ساكنة فقط في النموذجين البسيط ونموذج السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه عام، ويمكن القول أن البواقي متكاملة من الدرجة صفر.

ثانياً: يمكننا القيام الآن بالمرحلة الثانية لمنهج **Engel and Granger** في التكامل المشترك والمتمثلة في آلية تصحيح الخطأ Error Correction Mechanism.

- إن وجود التكامل المشترك يعني إضافة حد تصحيح الخطأ ($Def(-1)$)، والذي يقيس سرعة تكيف الاختلال في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، وقد أشار (Jones & Joulfaian 1991) إلى أن حد تصحيح الخطأ يمثل أثر العلاقة السببية في الأجل الطويل¹.

- يتم صياغة نموذج تصحيح الخطأ وذلك بإضافة حد تصحيح الخطأ بفترة إبطاء واحدة مع العلم أن هذا الحد يمثل بواقي نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل (ECM)، من الشكل:

$$DD(PNP)_t = \alpha + \beta_1 DD(TPA)_t + \beta_2 Def_{t-1} + \varepsilon_t$$

نتائج الصيغة المقدرة موضحة في الجدول التالي²:

¹ عماد الدين المصباح، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، الملتقى الدولي: 18 حول أزمة البطالة في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 17 مارس 2008، ص 23.

الجدول رقم (17): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

	<i>C</i>	<i>TPA</i>	<i>Def(-1)</i>		
<i>Coefficient</i>	3.089522	0.065099	-0.155766		
<i>Prob</i>	0.9154	0.1356	0.2057		
	<i>R²</i>	<i>Adjusted R²</i>	<i>ARCH</i>	<i>Jarque Bera</i>	<i>DW</i>
<i>Coefficient</i>	0.244903	0.093883	3.157431	0.448937	2.868735
<i>Prob</i>	-	-	0.0756	0.798941	-

– المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

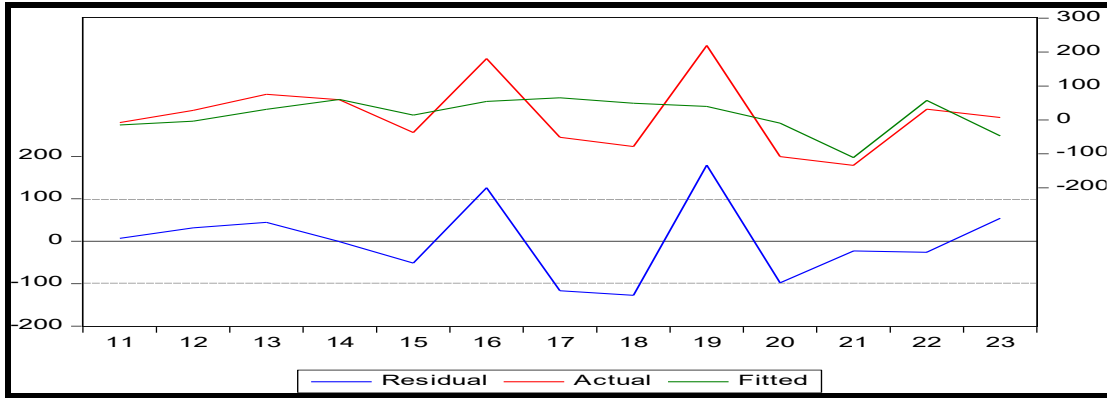
ومنه النموذج المقدر هو:

$$DD(PNP) = 3.089 + 0.065 DD(TPA) + (-0.259) Def(-1) + \varepsilon$$

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ تدل على أنه مقبول اقتصادياً، حيث:

- أن إشارات وقيم المعاملات المقدرة للمتغيرات التفسيرية تتناسب وافتراسات النظرية الاقتصادية والإحصائية.
- دل معامل التحديد على أن اختيار القروض الممنوحة يفسر ربع القروض التي تتعثر.
- إشارة المرونة جاءت حسب توقعات النظرية الاقتصادية أي أن إجمالي القروض المتعثرة يتأثر طردياً بحجم القروض الممنوحة ($\eta = 6.5\%$).
- معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى الدلالة 5 %، وثبتت الإشارة السالبة إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج المقدر، أما قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (0.155)، تعني أن إجمالي القروض المتعثرة يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية (t)، بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1)، تساوي 15.5%.

الشكل رقم (5): التمثيل البياني للسلسلة المقدرة وفقا لنموذج تصحيح الخطأ



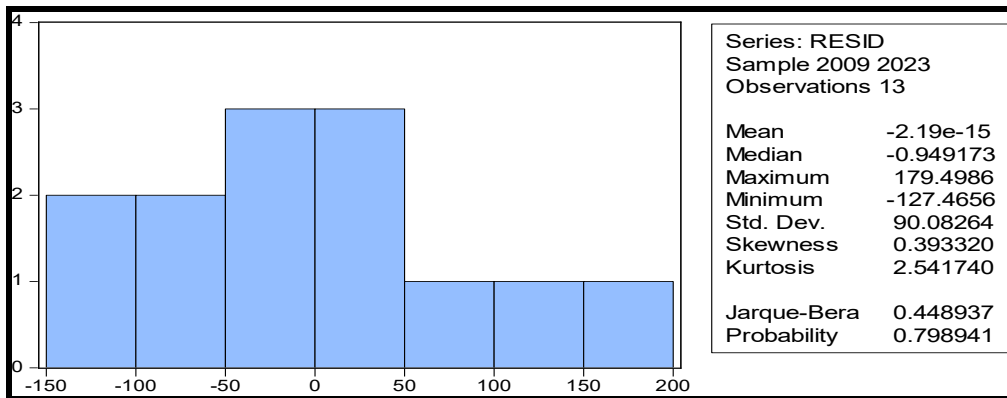
- المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

لكي يتضح لنا سلامة النموذج المقدر من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام بعض الاختبارات الإضافية:

- أظهر اختبار ARCH عدم وجود اختلاف التباين $(Prob=0.0756>0.05)$ ¹.

- لم تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال استخدامنا لإحصائية Jarque-Bera $(Prob=0.7989>0.05)$ ، ويرجع ذلك بالأساس إلى نقص المشاهدات (15 مشاهدة) بسبب قصر مدة الدراسة.

الشكل رقم (6): معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي



- المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

- لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء لأن إحصائية $(DW=2.868735)$ تقع في مجال القبول $(p=0)$.

¹ معطيات الملحق رقم (11).

الشكل رقم (7): إحصائية DW للارتباط الذاتي للأخطاء

0	$d1$	$d2$	2	$4-d2$	$4-d1$	4
	$p > 0$	عدم اليقين	$P = 0$	عدم اليقين	$p < 0$	
			$DW = 2.868$			
	1.08	1.36		2.92	2.64	

- المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى جدول DW -

خلاصة الفصل الثالث:

النظام البنكي الجزائري، ومنذ نشأته، عرف سلسلة متعاقبة من التحولات والإصلاحات، جاءت استجابة لمجموعة من التحديات الواقعية والاختلالات الهيكلية التي أضعفت أداءه العام، وعلى الرغم من الجهود التشريعية والتنظيمية المكثفة التي بُذلت لمواءمة المنظومة البنكية مع التطورات الحاصلة على الصعيدين المحلي والدولي، إلا أن العديد من العراقيل لا تزال تُقيد فعالية هذا النظام، وتُضعف من قدرته على الاضطلاع بوظائفه الأساسية في دعم التنمية وتحقيق الاستقرار المالي.

وتُعد مشكلة القروض البنكية المتعثرة من أبرز الإشكالات التي تُهدد استدامة النظام البنكي الوطني، بالنظر إلى تأثيرها العميق على مؤشرات السيولة والربحية ومخاطر الائتمان، فهذه الظاهرة لا تُمثل مجرد خلل ظرفي، بل تُجسد تحديًا هيكليًا يعكس حدود كفاءة السياسات الائتمانية، ونواقص أنظمة الرقابة الداخلية، ومحدودية أدوات تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، فضلاً عن قصور في آليات التحصيل.

وقد أظهر العرض النظري أن ظاهرة القروض المتعثرة تُلقي بظلالها السلبية على مختلف الأنظمة البنكية عالمياً، إلا أن انعكاساتها تكون أكثر حدة في اقتصادات الدول النامية، ومنها الجزائر، بسبب ضعف التنوع في الأدوات المالية ومحدودية القدرة على امتصاص الصدمات. واستناداً إلى هذا الإطار المفاهيمي، سيتم في هذا السياق محاولة قياس مدى تأثير القروض المتعثرة على الاقتصاد الجزائري، من خلال تحليل العلاقة بين تطور حجم القروض المتعثرة السنوية من جهة، وإجمالي القروض الممنوحة خلال نفس الفترات من جهة أخرى.

تم اعتماد في هذا التحليل على منهجية التكامل المشترك (Cointegration) التي سمحت بتحديد العلاقات طويلة الأمد بين السلاسل الزمنية غير المستقرة ولكن المتكاملة من نفس الدرجة، مما ساهم في تجاوز إشكالية الانحدار الزائف (Spurious Regression) التي غالباً ما تظهر عند تحليل السلسلتين الزمنيةيتين موضع الدراسة، كما تم اللجوء إلى نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) لضبط مسار العلاقة على المدى القصير، وتحقيق التوازن بين التحليل الديناميكي للسلاسل وتفسير الانحرافات المؤقتة عن الاتجاه العام للعلاقة.

الخاتمة

خاتمة:

تُشكّل القروض المتعثرة إحدى أهم المعضلات التي تعاني منها الأنظمة البنكية على مستوى العالم، سواء في الدول النامية أو حتى في الاقتصادات المتقدمة، لما لها من انعكاسات خطيرة على استقرار النظام المالي والاقتصادي، ففي الاقتصادات الكبرى، مثل الولايات المتحدة أو دول الاتحاد الأوروبي، غالبًا ما كانت الأزمات المالية الكبرى مرتبطة بتراكم الديون المتعثرة داخل البنوك، مما أدى إلى اختلال في الميزانيات العمومية، وانخفاض في مستويات السيولة، وتعطيل لدور البنوك في تمويل الاقتصاد الحقيقي.

أما في الاقتصادات النامية، فإن تأثير القروض المتعثرة يكون أكثر حدة وخطورة، نظرًا لهشاشة أنظمتها المالية، وضعف الهياكل القانونية والمؤسسية، وغياب أدوات فعالة لإدارة المخاطر، إذ تؤدي هذه القروض إلى تجميد جزء كبير من أصول البنوك، وتقلص من قدرتها على منح تمويلات جديدة، ما يضعف النشاط الاستثماري، ويحدّ من النمو الاقتصادي، ويُعمّق الفجوة بين النظام البنكي واحتياجات الاقتصاد.

وفي السياق الجزائري، لا تخرج التجربة عن هذا الإطار، بل ربما تتفاقم التحديات بسبب طبيعة النظام البنكي الذي تهيمن عليه البنوك العمومية، وضعف المنافسة، وتأخر اعتماد المعايير الدولية الصارمة في إدارة المخاطر والشفافية، وقد كشفت هذه الدراسة أن ظاهرة القروض المتعثرة في الجزائر تمثل عقبة حقيقية أمام نجاعة السياسات الاقتصادية، إذ أن ارتفاع نسبتها ينعكس مباشرة على انخفاض قدرة البنوك على تمويل القطاعات المنتجة، وبالتالي إعاقه ديناميكية الاقتصاد الوطني، الذي يحتاج بشدة إلى تعبئة الموارد المالية لدعم المشاريع الاستثمارية خارج قطاع المحروقات.

ورغم أن الجزائر حاولت منذ تسعينيات القرن الماضي إدخال إصلاحات مهمة على قطاعها البنكي، ابتداءً من قانون النقد والقرض 10/90، وما تبعه من تعليمات ونصوص تنظيمية هدفت إلى ضبط العلاقة بين القرض والمخاطر، إلا أن هذه الإصلاحات ظلت قاصرة عن تحقيق تحول حقيقي في أداء الجهاز البنكي، فقد بيّنت النتائج التطبيقية للدراسة، المعتمدة على بيانات من 2009 إلى 2023، أن العلاقة بين إجمالي القروض الممنوحة ونسب التعثر لا تزال قوية ومقلقة، مما يؤكد محدودية أثر القوانين الإصلاحية في الحد من التعثر، خاصة في ظل بطء وتيرة تنفيذها ميدانيًا.

أما عن أهم النتائج المتوصل إليها، فبالإمكان عرضها على أربع مستويات:

أولاً: على مستوى النظري (التحليل الكلي والجزئي): تُعد القروض المتعثرة من أخطر التحديات التي تواجه الأنظمة البنكية، سواء في الدول النامية أو المتقدمة، لما لها من تأثيرات عميقة تطلّ الاقتصاد بكل مستوياته.

- فعلى مستوى الاقتصاد الكلي: تؤدي القروض المتعثرة إلى انخفاض في حجم السيولة المتاحة داخل النظام البنكي، مما يقيّد قدرة البنوك على تمويل الاقتصاد الحقيقي، ويحد من الاستثمار والإنتاج، وبالتالي يُسهم في تباطؤ النمو الاقتصادي، كما تتسبب في زعزعة استقرار النظام المالي، وتزيد من هشاشته في مواجهة الصدمات، سواء الداخلية أو الخارجية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى أزمات مالية أوسع نطاقاً، من جهة أخرى، تؤثر هذه الظاهرة سلباً على الثقة في الجهاز البنكي، وترفع كلفة الاقتراض، وتؤدي إلى إعادة توجيه السياسات النقدية نحو تغطية المخاطر بدلاً من تحفيز النشاط الاقتصادي.

- أما على مستوى الاقتصاد الجزئي: فإن القروض المتعثرة تنعكس بشكل مباشر على أداء المؤسسات المالية، حيث تؤدي إلى تدهور جودة محفظة القروض، وتراجع ربحية البنوك، وزيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، مما يضعف ميزانياتها العمومية، كما يتأثر المقترضون الآخرون الذين قد يجدون صعوبات في الحصول على التمويل نتيجة تشدد البنوك في منح القروض، وهو ما يضعف من ديناميكية القطاع الخاص، ويحد من نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما يؤدي ذلك إلى تآكل الثقة بين البنك والعملاء وإلى تعطل دورة الاستثمار والاستهلاك.

ثانياً: على مستوى التنظيمي والهيكلية: إن المشكلة الأساسية لا تكمن فقط في حجم القروض المتعثرة، بل في طريقة إدارتها وتعامل المنظومة البنكية معها، فغياب نظام فعال لتصنيف المخاطر، وتأخر التدخل لمعالجة حالات التعثر، وعدم توفر قاعدة بيانات مركزية موحدة عن العملاء، كلها عوامل تسهم في تعقيد الظاهرة، كما أن النمط التقليدي الذي تشتغل به البنوك العمومية، واعتمادها على تعليمات إدارية أكثر من المبادرات السوقية، يزيد من ضعف كفاءتها في التحكم في مخاطر الائتمان.

ثالثاً: على المستوى الدراسة التطبيقية: اعتماداً على منهجية Box-Jenkins للتنبؤ، توصلنا إلى:

- بعد اختبار العلاقة بين حجمي القروض المتعثرة والقروض الممنوحة، تم فحص السلاسل الزمنية حيث كشف اختبار ديكي فولر المطور (ADFTest) عدم استقرار السلاسل الزمنية، وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى ثم الثانية، تبين لنا أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك (نفس درجة الفرق) مما سمح لنا بصياغة نموذج تصحيح الخطأ بطريقة Engle Granger ذات المرحلتين.

- معلمة حد تصحيح الخطأ $Def(t-1)$ وعند مستوى دلالة 5 % تشير إلى أن إجمالي القروض المتعثرة يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو (16%)، أي أنه عندما يتغير حجم القروض المتعثرة

في المدى القصير في السنة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد (لأسباب مختلفة سواء عشوائية أو مفتعلة)، فإنه يتم تصحيح (16%) هذا الانحراف أو الاختلال في السنة (t).

- من ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح المذكورة سابقا تعكس سرعة التعديل، والتي تعتبر بطيئة جدا حسب النموذج المدروس لأن الانحراف الحاصل يتعدل (16%) (أقل من خمسه فقط) في السنة الموالية، بينما (84%) الأخرى من هذا الاختلال يبقى دون تصحيح، من هنا يمكننا استنتاج مدى حساسية المتغيرين المقدرين: حجمي القروض الممنوحة والمتعثر منها، في حالة انحرافات كبيرة ومفاجئة يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني، مما يرجح أن كلا المتغيرين ورغم العلاقة القوية نسبيا بينهما يتبعان متغيرات اقتصادية تؤثر على كليهما بنفس الحدة خاصة في حالة الصدمات الخارجية (مثل الأزمات المالية الدولية) أو الداخلية (مثل أزمة بنك الخليفة).

وتشير النتائج القياسية المستخلصة من نموذج التصحيح الذاتي للخطأ (ECM) إلى بطء عملية التعديل عند حدوث اختلال في نسبة القروض المتعثرة، وهو ما يعكس محدودية فعالية آليات المراقبة الحالية، وعدم قدرة البنوك على التفاعل السريع مع الانحرافات عن الوضع التوازني، مما يهدد استقرارها ويؤثر على استدامة تمويلاتها، كما كشفت الدراسة عن أن التأثيرات السلبية للقروض المتعثرة لا تقف عند حدود البنوك، بل تمتد إلى الاقتصاد الكلي، حيث تؤدي إلى إضعاف السيولة، وتباطؤ النمو، وتفاقم البطالة، وخلق مناخ غير جاذب للاستثمار، ما يتناقض مع طموحات التحول نحو اقتصاد السوق.

رابعاً: على مستوى مناقشة فرضيات البحث: كما يلي:

- **نفي الفرضية الأولى:** مساهمة الإصلاحات القانونية والتنظيمية، لاسيما قانون النقد والقرض (10/90) لم تكن في مستوى تطلعات النتائج المرجوة في تعزيز الإطار المؤسسي لمراقبة النشاط الائتماني، خصوصاً وأن أغلب القروض ما تزال تُمنح من قبل البنوك العمومية، التي تحتكر ما يفوق 90% من الموارد و95% من عمليات الإقراض، ضمن بيئة مصرفية تفتقر للمنافسة وللانفتاح الحقيقي على المبادرة والاستثمار.

- **نفي الفرضية الثانية:** لم تستفد المنظومة المصرفية الجزائرية بالشكل الكافي من تجارب دول مثل ماليزيا أو نيجيريا في تقليص ظاهرة القروض المتعثرة، رغم تشابه بعض التحديات البنوية والاقتصادية. فعلى الرغم من قيام الجزائر بإصلاحات في القطاع المصرفي، خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض عام 1990، إلا أن هذه الإصلاحات لم ترتقِ إلى مستوى تبني سياسات متقدمة ومتكاملة كتلك التي انتهجتها بعض الدول النامية الناجحة في هذا المجال، بل على العكس لم تنفذ الجزائر حتى الآن آليات مماثلة، إذ ما تزال البنوك العمومية، التي تهيمن على القطاع المصرفي، تعتمد على ممارسات تقليدية في إدارة المخاطر الائتمانية، مع ضعف في أنظمة التصنيف

الائتماني والتحليل المالي. كما أن غياب سوق نشط لتوريق الديون، أو هيئات مستقلة لإدارة الأصول المتعثرة، حال دون تحقيق نتائج فعالة في الحد من القروض المتعثرة.

- **صحة الفرضية الثالثة:** بالرجوع إلى مصفوفة الارتباط ونتائج اختبار السببية لـ Granger، ثبت لدينا أن هناك علاقة موجبة وباتجاه واحد من إجمالي القروض الممنوحة إلى إجمالي القروض المتعثرة في الجزائر والعكس غير صحيح، بمعنى آخر القروض الممنوحة الإجمالية تمثل المتغير المستقل والقروض المتعثرة تمثل المتغير التابع.

- **نفي الفرضية الرابعة:** بالرجوع إلى قيمة المرونة المقدرة في الأجلين (الممثلة هندسيا في ميلي دالتي النموذجين المقدرين)، وجدنا أن معلمة النموذج في الأجل: الطويل ($\eta = 18\%$) بينما تأخذ معلمة النموذج في الأجل القصير ($\eta = 6.5\%$)، والاختلاف بينها معتبر: ($\Delta = 11.5\%$)، فزيادة حجم القروض الممنوحة ب: 1% تؤدي إلى زيادة المتعثر منها بنسبة (0.065%) في المدى القصير، لتتطور هذه الزيادة تطورا معتبرا لتصل إلى النسبة (0.18%) في المدى الطويل (تضاعفت ثلاث مرات)، بفرق زيادة بين الأجلين (0.115%)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مدة الدراسة 15 سنة فقط (من 2009 إلى 2023)، مما يبرز الدور المتواضع للقوانين الإصلاحية خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يقودنا إلى نفي الفرضية المقترحة، ففي المدى الطويل لم يؤثر قانون القرض والنقد (10/90) وملحقاته من اللوائح والأوامر، وكل التدابير المتخذة لترقية وإصلاح القطاع البنكي الجزائري على العلاقة (غير الصحية أصلا) بين الحجم الائتماني الممنوح والحجم الائتماني المتعثر.

وفي ظل استمرار هذه الوضعية، تُصبح القروض المتعثرة عاملاً مقيِّداً لدور البنوك في تمويل التنمية، من هنا، فإن معالجة هذه الظاهرة لا يمكن أن تتم فقط عبر سن القوانين، بل يجب أن تكون جزءاً من رؤية إصلاحية شاملة تمسّ الإطار القانوني والتنظيمي، وآليات إدارة المخاطر، وتطوير البيئة الاقتصادية التي تحيط بالقطاع البنكي. كما أن محاربة التعثر يجب أن تشمل المعالجة الهيكلية للعوامل المسببة له، كضعف الشفافية، وعدم كفاءة نظام التصنيف الائتماني، وتضارب المصالح، وضعف الثقافة المالية لدى المقترضين، هذه المعالجة يمكن صياغتها في شكل اقتراحات أو توصيات يمكن ترتيبها على أربع مستويات، على النحو التالي:

- أولاً: على المستوى القانوني والتنظيمي:

- مراجعة وتحسين قانون النقد والقرض (10/90) بما يتوافق مع المستجدات المالية العالمية والواقع الاقتصادي المحلي، مع إدراج بنود تُلزم البنوك بتطبيق معايير التمويل السليم والشفافية في منح القروض.
- تعزيز استقلالية بنك الجزائر الرقابية والتنفيذية بما يتيح له فرض الرقابة الاستباقية والفعالة على البنوك التجارية، واتخاذ إجراءات فورية ضد المؤسسات التي تتجاوز نسب المخاطر المسموح بها.

- وضع إطار قانوني صارم للتعامل مع القروض المتعثرة يشمل تسريع إجراءات التحصيل، وإعادة هيكلة الديون، وتمكين البنوك من اتخاذ تدابير قانونية ضد المقترضين المتخلفين دون تعطيل إداري أو قضائي.

– ثانيًا: على مستوى البنوك والمؤسسات المالية:

- تعزيز نظم التصنيف الائتماني والتحليل المالي قبل منح القروض، وتوظيف تقنيات حديثة (كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة) لتقييم مخاطر العملاء المحتملين بشكل أدق.
- إعادة تأهيل الموارد البشرية البنكية من خلال دورات تكوين مستمرة في إدارة المخاطر والتمويل المسؤول، خاصة لموظفي الإقراض والتحليل المالي.
- إنشاء وحدات متخصصة داخل البنوك لإدارة القروض المتعثرة تعمل بشكل استباقي على تتبع القروض المعرضة للخطر، وتقديم حلول مبكرة لتقادي التعثر.

ثالثًا: على المستوى المالي والتقني:

- إحداث نظام معلومات مصرفي موحد وشفاف يُمكن البنوك من تبادل البيانات المتعلقة بسجلات العملاء، ويساهم في الحد من منح القروض المكررة وغير المضمونة.
- توسيع وتفعيل قواعد البيانات الخاصة بالتعثر الائتماني وربطها بنظام الاستعلام الائتماني الوطني، مع ضمان حماية البيانات الشخصية في إطار قانوني منظم.
- تشجيع استخدام ضمانات فعلية ومباشرة بدلاً من الضمانات الرمزية أو المتكررة، وذلك من خلال تحديث قائمة الضمانات المقبولة وإدراج أصول جديدة قابلة للتسييل.

رابعًا: على مستوى السياسات الاقتصادية العامة:

- تحسين مناخ الأعمال وتقليل عدم اليقين الاقتصادي لضمان بيئة مواتية للمقترضين على السداد، خاصة من خلال استقرار السياسات الضريبية والجمركية والنقدية.
- تشجيع التنوع الاقتصادي وزيادة مصادر الدخل القومي حتى لا تكون البنوك رهينة لتقلبات قطاع واحد (مثل قطاع المحروقات)، وهو ما يقلل من احتمالية التعثر الناتج عن أزمات قطاعية.
- تفعيل دور المؤسسات الداعمة للتمويل مثل صناديق الضمان والتمويل الإسلامي كوسائل بديلة لتحسين الوصول إلى التمويل دون تعريض النظام البنكي لمخاطر مفرطة.

- الاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية الناجحة: مع ملاحظة أن الاستفادة من التجارب الدولية لا تعني تقليدًا حرفيًا، بل تكييف المبادئ الناجحة مع الخصوصيات الجزائرية من حيث البنية الاقتصادية، الثقافة المالية، والقدرات المؤسسية.

- اعتماد سياسة انتقائية ذكية قائمة على الاستيعاب والتجريب يُمكن أن يدفع بالإصلاحات البنكية في الجزائر خطوات واسعة نحو تحقيق استقرار مالي وتنمية اقتصادية متوازنة.

وفي الختام، فإن نجاح الجزائر في كبح القروض المتعثرة، وضمان نظام مصرفي سليم ومتين، مرتبط بقدرتها على تحقيق التوازن بين الإصلاحات التشريعية، والتطبيق الميداني الفعّال، ضمن رؤية اقتصادية كلية تأخذ بعين الاعتبار تأثير هذه الظاهرة على جميع الفاعلين الاقتصاديين، بما يضمن تحقيق نمو شامل ومستدام.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب والمؤلفات:

- إبراهيم مختار، التمويل المصرفي، طبعة رابعة، مكتبة الأنجلومصرية، مصر، 2005.
- أحمد حمزة، التحليل المالي وتقييم الأداء في البنوك التجارية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019.
- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور المصارف المركزية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- أحمد صبري، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الثانية، دار الفكر، مصر، 2017.
- أحمد عاكف كراسون، إدارة التحصيل والقروض المتعثرة، البنك المركزي، المعهد المصرفي، 2006.
- أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، قراءة في واقع ووقائع الأزمة، القاهرة، دون دار نشر، 2001.
- أحمد فؤاد، إدارة المخاطر في البنوك التجارية، القاهرة، دار الصفوة، 2020.
- أحمد كمال الدين الطاهر، القروض المتعثرة في البنوك التجارية: التشخيص والحلول، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2020.
- أشرف عبد العزيز، السياسات الائتمانية ومعالجة الديون المتعثرة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2021.
- أشرف عبد المنعم إبراهيم، الديون المتعثرة (تعريفها، أسبابها، علاجها) البنك المركزي، المعهد المصرفي، 2003.
- الزيد فهد، استراتيجيات معالجة الديون المتعثرة في البنوك التجارية، الرياض، مركز الخليج للأبحاث، 2019.
- الشمري أحمد حسين، التحليل المالي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بغداد، العراق، 2015.
- الشناوي أيمن، قوانين التنفيذ البنكي وتحصيل الديون المتعثرة، القاهرة، دار النهضة العربية، 2021.
- بن حليلة رايح، تطور النظام المصرفي الجزائري بين الاقتصاد الموجه وآليات السوق، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.
- بن عيسى أحمد، النظام المصرفي الجزائري: النشأة والتطور، دار الهدى، الجزائر، 2005.
- بوحوش محمد، المالية العامة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- حسام الدين عبد الغني، تحليل الجدارة الائتمانية والتعثر المصرفي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2017.
- حسن عبد الله عباس، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2018.
- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، طبعة أولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- حمودي عبد الهادي عباس، إدارة البنوك: المفاهيم والأساليب الحديثة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
- خالد عبد الله الشمري، إدارة الائتمان المصرفي وتحليل مخاطر القروض، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2017.
- خالد عبد الله النجار، إدارة المخاطر المصرفية، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2020.
- خالد عبد المجيد، السياسات النقدية في ظل الدورات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2021.

- خالد علي عبد العزيز، تمويل الشركات، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2015.
- خالد فوزي، اقتصاديات القطاع العام، الطبعة الثانية، دار اليسر، عمان، 2019.
- خالد ناصر، إدارة وتحصيل القروض المتعثرة في البنوك الإسلامية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2019.
- خليل إبراهيم، تحليل الأداء المصرفي، الطبعة الثالثة، دار الروافد، بيروت، 2018.
- خليل الشماخ، إدارة التحصيل والقروض المتعثرة، مادة تدريبية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 1991.
- خليل محمد خليل، التحليل البنكي: مدخل لدراسة المخاطر المالية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2016.
- رابع محمد، التحولات الاقتصادية في الجزائر من الاستعمار إلى الاستقلال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- سامي إبراهيم الناصر، تحليل الديون المتعثرة وإدارة المخاطر المصرفية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2018.
- سامي الزبيدي، الأزمات المالية وآثارها الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المنهل، تونس، 2016.
- سامي السيد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الثالثة، دار الجامعات، القاهرة، 2020.
- سامي النشار، ميزان المدفوعات والقطاع الخارجي، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2020.
- سامي عبد العزيز بدر، النظام المصرفي ومخاطر التمويل، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019.
- سعدي عبد الله، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- سليمان بوزيد، معالجة القروض المتعثرة في الجزائر: دراسة تقييمية، دار الهدى، الجزائر، 2020.
- سليمان يوسف، سلوك العملاء المتعثرين وانعكاساته على البنوك، بيروت، دار الروافد الثقافية، 2020.
- صالح العزاوي، التحليل النقدي والمصرفي، الطبعة الثالثة، دار الكتب الوطنية، بغداد، 2018.
- صبري حسن نوفل، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، مادة تدريبية، المعهد العربي للتمويل والاستثمار، القاهرة، 2000.
- طارق النمر، الاقتصاد البنكي وآليات التمويل، الطبعة الثانية، دار الفجر، القاهرة، 2019.
- طارق عبد الفتاح إسماعيل، تمويل المشروعات الاستثمارية وتحليل أخطار الائتمان، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.
- طارق عبد المعال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
- عاشور أحمد عبد العزيز، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية: تحليل للقروض المتعثرة وآثارها، القاهرة، دار النهضة العربية، 2019.
- عباس عبد الهادي حمودي، إدارة البنوك: المفاهيم والأساليب الحديثة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان - الأردن، 2018.
- عبد الحكيم يوسف، المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار الكتب الاقتصادية، القاهرة، 2021.
- عبد الحليم مراد، إدارة الديون المتعثرة في البنوك التجارية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- عبد الرحمن المصري، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك، دار الفكر العربي، 2021.
- عبد الرزاق عبد الكريم البشير، تحليل مخاطر التعثر الائتماني في البنوك التجارية، الطبعة الثانية، دار الرضوان، الأردن، 2021.
- عبد العزيز إسماعيل، التمويل والاستثمار، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2019.

- عبد العزيز الخياط، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، 2020.
- عبد الفتاح حسن عبد الله، التحليل المالي المتقدم للمؤسسات المصرفية، القاهرة، دار المكتبة الأكاديمية، 2022.
- عبد القادر الصياد، الاقتصاد الكلي - نظريات وتطبيقات، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق، 2018.
- عبد القادر بن خليل، الممارسات البنكية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2021.
- عبد القادر صويحة، تمويل المؤسسات ومخاطر تعثر القروض البنكية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، الاسكندرية 2005.
- عبد الكريم أبو شنب، إدارة المخاطر الائتمانية، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2016.
- عبد الله خالد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2018.
- عبد الله محمد نوري، سياسات التمويل البنكي وتحديات الإصلاح المصرفي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- عبد المطالب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- عبد المعطي رضا أرشد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، طبعة أولى، دار وائل للنشر، عمان، 1991.
- عبد المنعم الشاذلي، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك، بيروت، دار الراتب الجامعية، 2019.
- عبدوني أحمد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: مسار وتقييم، دار الهدى، 2007.
- عز الدين النوايسة، إدارة السيولة في الشركات، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2019.
- علي الصادق، السياسات الاقتصادية في الدول النامية، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2020.
- علي العوضي، الديون المتعثرة تسويتها وتجنبها، المكتبة المصرفية، القاهرة، 2004.
- فتحي الجمل، سياسات التشغيل ومشكلة البطالة، الطبعة الأولى، دار الهدى، بيروت، 2017.
- قاسم طارق، التشريعات المصرفية والنظام القضائي للديون، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2017.
- كحيلي مصطفى، النظام المصرفي الجزائري: الواقع والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- كريم سلامة، التمويل والاستثمار في بيئة الأعمال الحديثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2018.
- كمال سليم، اقتصاديات البنوك والتسهيلات الائتمانية، دمشق، دار الرضا، 2017.
- مجدي عبد الحميد قاسم، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، الطبعة الثالثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019.
- مجدي عبد الفتاح، مشكلات التمويل والاستثمار في الاقتصاديات العربية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016.
- محسن أحمد الخضير، الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب... العلاج، طبعة أولى، إيراثك للنشر والتوزيع، مصر، 1997.
- محمد أحمد أبو زيد، استراتيجيات التسويق والمنافسة، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، مصر، 2021.
- محمد الحداد، إدارة المخاطر المصرفية في ظل تقلبات السوق، دار اليازوري العلمية، عمان، 2020.
- محمد العسلي، الاقتصاد الكلي وتوازن القطاع الخارجي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر، عمان، 2018.

- محمد الموفق أحمد عبد السلام، دراسات عن الأقسام المختلفة ب المصارف التجارية (شرح عملي للعمليات الخارجية والمحلية)، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1996.
- محمد خالد الغامدي، إدارة القروض المتعثرة، دار المجد، الرياض، 2022.
- محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، طبعة الأولى، دار الفكر، عمان.
- محمد دواية، اقتصاديات البنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2019.
- محمد سمير، التمويل المصرفي وإدارة القروض المتعثرة، الإسكندرية: دار الإشعاع، 2021.
- محمد طه، إستراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية، القاهرة، دار الكتب الاقتصادية، 2019.
- محمد عبد الرازق، إدارة المخاطر المصرفية، الطبعة الثانية، دار النخبة، القاهرة، 2020.
- محمد عبد السميع عناني، (2009): التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام Windowse SPSS، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- محمد عبد الله علي، الإدارة المالية والمخاطر البنكية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022.
- محمد فؤاد شحاته، المشكلات الإدارية في المؤسسات الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، 2018.
- محمد فوزي، الاقتصاد الاجتماعي والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الفلاح، الأردن، 2021.
- محمد يحيى النادي، معالجة الديون المتعثرة، البنك المركزي، المعهد المصرفي، ماي 2002.
- محمود أبو زيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، دار المسيرة، عمان، 2021.
- محيي الدين بوزيان، المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية، دار الفجر، 2019.
- مراد عبد الكريم، القروض المتعثرة في البنوك التجارية: الأسباب، الآثار، وآليات المعالجة، بيروت، دار الكتاب الحديث، 2018.
- مراد محمد عبد الله، التعثر الائتماني في البنوك التجارية: الأسباب والمعالجات، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2020.
- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
- منذر قحف، التمويل والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، دار النفائس، الأردن، 2014.
- نزار صويحة، إدارة البنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثالثة، دار اليازوري، الأردن، 2020.
- نزار عواد، إدارة الأزمات المالية في القطاع المصرفي، دار الصادقين، بغداد، 2021.
- نضال العطار، إدارة الديون المتعثرة في المصارف التجارية والإسلامية، عمان، دار الحامد، 2018.
- هاني جرجس، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الرابعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2020.
- هشام عبد الحميد، الاقتصاد الكلي: التوازن والاستقرار، الطبعة الأولى، دار الإشعاع، الإسكندرية، 2019.
- ماهر حسين، التحليل المالي وتقييم الأداء، الطبعة الثالثة، دار اليازوري، الأردن، 2020

2- الرسائل والأطروحات الجامعية:

- بن سبع حمزة، (2012): أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (دراسة اقتصادية قياسية للفترة: 1970-2010)، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03.

- بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر - دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص: بنوك، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.
- جمال أحمد حسن أبو عبيد، القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية: الأسباب والآثار والحلول الممكنة - دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، فلسفة تخصص تمويل، كلية الدراسات الإدارية والمالية، جامعة عمان، الأردن، 2003.
- عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
- محمود السيد ابو الغيط اسماعيل، نماذج ادارة القروض المصرفية المتعثرة، دراسة تحليلية لسياسات المصارف في ج م ع، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة جامعة الزقازيق فرع بنها، 2002، ص 194.
- وفاء يوسف احمد، أطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في المصارف التجارية، رسالة دكتوراه فلسفه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين الشمس، 2005، ص 175.

3- الدوريات والمجلات:

- أحمد زكان، العلاقة السببية وعلاقة التكامل المشترك بين النفود والأسعار في الجزائر، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد الأول، أبريل 2007.
- دربال عبد القادر، الإصلاحات المصرفية في الجزائر: قراءة تحليلية وتقييمية، مجلة الاقتصاد المعاصر، جامعة المسيلة، العدد 9، 2010.
- سعيد محمود حسن، أثر تعقيد القروض المشتركة على إدارة المخاطر البنكية، المجلة العربية للعلوم المالية والمصرفية، العدد 12، 2023.
- عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل لمشارك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، 2007.
- عبد المحمود حميدة خلف، إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي المصري، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بنها، العدد 20 السنة الثانية، 2002، ص 63.
- عبد الناصر محمد سيد درويش، اتجاهات التطور في إستراتيجية تدقيق الحسابات الخارجية بشأن المخاطر في القطاع المصرفي الأردني (دراسة ميدانية)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بني سويف، القاهرة، العدد الأول مارس، 2006، ص 53.
- هاني أبو جبارة، الديون المتعثرة وطرق التعامل معها، مجلة البنوك، العدد 60، الأردن، 1994.

4- الندوات والملتقيات:

- بوعتروس عبد الحق، الإصلاح المصرفي في الجزائر والانجازات والنقديات، بحث مقدم في الملتقى الوطني الأول بعنوان النظام المصرفي الجزائري واقع وافاق، جامعة قالمة أيام 6/5 نوفمبر 2001، ص 45.
- حسن عبد الله زكي، التحليل البنوي لأسباب التعثر المالي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز الدراسات المالية والمصرفية، جامعة عين شمس، 2021.
- على نجم، القروض المصرفية (اسباب التعثر واساليب المواجهة)، المنتدى الاقتصادي السابع حول القروض المصرفية الازمة والحل، جامعة الازهر، بتاريخ 12 اكتوبر 2002، ص 157.

- عماد الدين المصباح، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، الملتقى الدولي: 18 حول أزمة البطالة في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 17 مارس 2008.
- عياش قويدر، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف 15/14 أبريل 2004.
- قاسي عبد المجيد، النظام البنكي الجزائري والتحول الاقتصادي، منشورات المجمع العلمي الجزائري، الجزائر، 2002.
- مركز البحوث الاقتصادية، المعالجة المصرفية للديون المتعثرة: المسببات والآثار، بنك مصر، العدد 12، فبراير 2002، ص 27.
- محمد يحيى النادي، مخاطر الائتمان ومعالجة الديون المتعثرة (التنبؤ بالتعثر والمعالجة المصرفية للدين المتعثر) برامج تدريبية، المعهد المصرفي، 2002، ص 58.

5- التقارير:

- ابو العلاء اسماعيل توفيق، المعالجة المصرفية للديون المتعثرة، البنك المركزي، المعهد المصرفي، 1997.
- البنك الدولي، Financial Sector Development Program – Algeria, 2020.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية، الجزائر، 2008.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي حول تطورات النظام المالي، الجزائر، من 2014 إلى 2022.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2022.
- بنك الجزائر، النشرة الفصلية للإحصائيات النقدية، 2023 و2024.
- صندوق النقد الدولي، Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Report No. 07/61، 2007.
- صندوق النقد العربي، الملامح السياسية لاتفاق بازل II والدول النامية، أبو ظبي، سبتمبر 2004، ص 214.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 164.
- عاطف الدين، مخاطر الائتمان ومعالجة الديون المتعثرة (إدارة المخاطر)، البرامج التدريبية، المعهد المصرفي، 2002.
- عدنان الهندي، الديون غير العاملة في أساليب المعيشة الحديثة مع مخاطر الائتمان المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1987.
- وزارة المالية الجزائرية، الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي، الجزائر، 2020.
- وزارة المالية الجزائرية، تقرير إصلاحات القطاع المالي، الجزائر، 2023.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

- Books and publication :

- George G.S. Wang, Chaman L. Jain, (2003) : **Regression Analysis : Modeling & Forecasting**, Graceway Publishing Company, Inc., New York.
- Guttentag, Jack M., **Liquidity Analysis in Banking**, 3rd ed., Harper & Row Publishers, New York, 1966.

- Haiyan Song, Stephen F.witt, Gang li, (2009): **The Advanced Econometrics of Tourism Demand**, Routledge, New York and London.
- Hempel, George H. – Simonson, Donald G., **Bank Management: Text and Cases**, 4th ed., John Wiley & Sons, USA, 1994.
- Hemple, George H & Simson, Donald G, **Bank management Text& Cases**, Fifth Edition (John Wily& Sans Inc, New York, 1998.
- Jack Rodman, **Asia's Non-Performing Loans: Can the Problem Be Solved**, Ernest and Young, Tokyo, 2002.
- Johnston. J., and J. Dinardo, **Econometric Methods**, 4th edition, Mc Graw–Hill, New York, 1997.
- Markowitz, Harry M., **Portfolio Selection: Efficient Diversification of Investments**, 2nd ed., Yale University Press, New Haven, 1970.
- Peter Rose, **Commercial Bank Management**, International Edition, New York, 2002.
- R.I.D.Harris, (1995): **Using Cointegration Analysis in Econometric Modelling**, prentice Hall, Harlow, England.
- Stein, H. Rudolph, **Money, Banking, and Credit**, 2nd ed., Macmillan Publishing, New York, 1970.

2- Periodical and magazines:

- P.C.B. Philips, S. Ouliaris, (1990): **Asymptotic Properties of Residual Based Tests for Cointegration**, *Econometrica*, vol 58, No 1.
- Altman, E. I., & Sabato, G. (2007). **Modeling credit risk for SMEs: Evidence from the US market**. *Abacus*, 43(3).
- Anil K. Bera, Carlos M. Jarque, Lung-Fei Lee, (1984) : **Testing the Normality Assumption in Limited Dependent Variable Models** , *International Economic Review* , Vol. 25, No. 3, 1984.
- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2001). **Sound Practices for the Management and Supervision of Operational Risk**.
- Beaver, W. H. (1966). **Financial Ratios as Predictors of Failure**. *Journal of Accounting Research*, 4.
- Chris Brooks, (2008): **Introductory Econometrics for Finance**, 2nd ed, Cambridge University Press, New York, U.S.A.
- Damodar N. Gujarati, (2004) : **Basic Econometrics**, 4th ed., The McGraw-Hill Companies, U.S.A.
- Fridson, M., & Alvarez, F. (2011). **Financial Statement Analysis: A Practitioner's Guide**. Wiley.
- Fuller. W.A., (1976) : **Introduction to Statistical Time Series**, John Wiley & sons, New
- Gitman, L. J., & Zutter, C. J. (2015). **Principles of Managerial Finance**. Pearson.
- Halbert White, (1980) : **A Heteroskedasticity-Consistent Matrix Estimator and a Direct Test for Heteroskedasticity**, *Econometrica*, Vol. 48, No. 4.

- Helmut Lütkepohl, (2009) : **Econometric analysis with vector autoregressive models**, in David A. Belsley and Erricos John Kontoghiorghes (eds.), Handbook of Computational Econometrics, John Wiley & Sons, Ltd.; United Kingdom.
- IFC – International Finance Corporation. (2012). **Credit Risk Management for MFIs**.
- J. Durbin, G.S. Watson, (1951) : **Testing for Serial Correlation in Least Squares Regression**, Biometrika, Vol. 38, No. ½, 1951.
- J.G. Mackinnon, (1991) : **Critical Values for Cointegration Tests**, in R.F. Engle and C.W.J. Granger (eds.), Long-run Economic Relationships : Readings in Cointegration, Chap. 13, Oxford University Press, New York.
- Jean-Paul DECAMPS Jean-Charles ROCHET Benot ROGER : **The Three Pillars of Basel II: Optimizing the Mix in a Continuous-time Mode** , Journal of Financial Intermediation ,Volume 13, Issue 2 April 12, 2002.
- Kerroumi Assia, **Banking reforms and the extent to which commercial banks respond to them**, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship, Spatial and entrepreneurial development studies laboratory, Vol.4, No.1, Year: 2020.
- Mara Madaleno, Carlos Pinho, Claudia Ribeiro, (2014) : **Commodity Price Interaction : CO2 Allowances, Fuel Sources and Electricity**, in Sofia Ramos and Helena Veiga (eds.), The Interrelationship Between Financial and Energy Markets, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, New York and London.
- Peel, M. J., Wilson, N., & Howorth, C. A. (2000). **Late payment and credit management in the small firm sector: Some empirical evidence**. International Small Business Journal, 18(2).
- Peijie Wang, (2009) : **Financial Econometrics**, 2nd ed., Routledge, London and New York.
- R.W. Farebrother, (1980) : **The Durbin-Watson Test for Serial Correlation When there is no Intercept in the Regression**, Econometrica, Vol. 48, No. 6.
- Revival of Japanese Economy, **Through Resolving Non-Performing Loans Problems on Major Banks**, Financial Services Agency, Tokyo, Japan, 2002.
- Robert F. Engle, (1982) : **Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation**, Econometrica, Vol. 50, No. 4.
- Robert F.Engle, Byung sam yoo, (1987): **Forecasting and Testing in Cointegrated Systems**, Journal of Econometrics, vol 35.
- Robert F.Engle, C.W.J.Granger, (1987): **Co-Integration and Error correction: Representation, Estimation, and Testing**, Econometrica, vol 55, No 2.
- Rose, Peter Sylvia, **Commercial Bank management, Measuring & Evaluating Bank Performance**.
- Schwert, G.W., (1989) : **Tests for Unit Roots: A Monte Carlo Investigation**, Journal of Business and Economic Statistics, Vol.7.

- Tham Kuen Wei and Rosli Said: **Non-Performing Property Loans and its Origination in the Real Estate Finance System: Case Study of Malaysia**, International Journal of Property Science Vol 11 Issue 1 2021.
- Van Gestel, T., & Baesens, B. (2009). **Credit Risk Management: Basic Concepts**. Oxford University Press.
- Dikey. D.A., and W.A. Fuller, (1979) : **Distribution of The Estimators For Autoregressive Time Series With a Unit Root**, Journal of the American Statistical Association, Vol.74.York, Table 8,5,2.

3- Rapports :

- **AMCON and enforcement mode to recover assets:** https://dailytrust.com/amcon-and-enforcement-mode-to-recoverassets/?utm_source=chatgpt.com.
- Basel Committee on Banking Supervision: **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards A Revised Framework ,Comprehensive Version, June 2006** <https://www.bis.org/publ/bcbs128> .
- Deloitte. (2018). **Understanding Causes of Business Failure:** Executive Report.
- Fitch Ratings. (2021). **Corporate Default and Recovery Report**.
- IMF, **Algeria: Financial System Stability Assessment**, 2022.
- IMF, **Algeria: Financial System Stability Assessment**, IMF Country Report No. 99/132, Washington D.C., 1999.
- Intan Suhaila & others: **Factors Affecting Non-Performing Loans of Commercial Banks in Malaysia, Accounting and Finance Research** Vol. 12, No. 4; 2023.
- Moody's Analytics. (2019). **Early Warning Signals in Corporate Credit Risk**.
- OECD. (2017). **Enhancing the Contributions of SMEs in a Global and Digitalized Economy**.
- World Bank. (2020). **Enterprise Surveys and Business Environment Snapshots**.

ثالثا: المراجع باللغة الفرنسية

1- Livres et Publications :

- Claudio Araujo, Jean- François Burn, Jean-Louis Combes, (2004) : **Econométrie**, Editions Bréal, Paris.
- Eric Lamarque, **Gestion bancaire**, PEARSON Education France ,Paris ,2002
- Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy, (2004) : **Économétrie appliquée : Méthodes, Applications, Corrigés**, Éditions De Boeck Université, Paris.

- Isabelle Cadoret, Catrine Benjamin, **Econométrie appliquée**, de Boeck, Bruxelles, 1^{ère} Édition, 2004.
- Lardic. S. et V. Mignon, **Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières**, ed, economica, Paris, 2002.
- Mélard GitCE, **Méthode de prevision à court terme**, Bruscelles, Edition Ellipses, 1990.- Régis BOURBONNAIS, **Econométrie**, Dunod, 5^{ème} édition, Paris, 2003.

2- Périodiques et magazines :

- G. bresson, & A. pirotte, **Econométrie des séries temporelles, théories et applications**, Presses Universitaires de France, Paris, 1995.

رابعاً: المراجع الإلكترونية

- <https://www.imf.org/external/np/sta/npl/eng/discuss/index.htm>.
- <https://www.bis.org/bcbs/publ/d403.pdf>.
- <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=587106&issueno=11616> تاريخ 12:30 وقت 24/11/2011
- <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=587106&issueno=11616> تاريخ 12:30 وقت 24/11/2011
- http://www.aleqt.com/2010/09/29/article_448272.html.
- تاريخ <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=587106&issueno=11616> 12:30 وقت 2011/11/24

خامساً: تشريعات (أوامر ، قوانين ومراسيم)

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأعداد ذات الصلة 2014، 2018، 2020.
- قانون النقد والقرض، الأمر رقم 90-10 المعدل والمتمم.

الملاحق

الملحق رقم (1): متغيرات الدراسة

السنوات	نسبة القروض المتعثرة (%)	إجمالي القروض الممنوحة TPA (مليار دينار جزائري)	إجمالي القروض المتعثرة PNP (مليار دينار جزائري)
2009	21,14	3 086,5	652,53
2010	18,31	3 268,1	598,39
2011	14,40	3 726,5	536,55
2012	11,73	4 287,6	502,78
2013	10,56	5 156,3	544,71
2014	9,93	6 504,6	646,23
2015	9,77	7 277,2	710,79
2016	12,09	7 909,9	956,24
2017	12,96	8 880,0	1 150,72
2018	12,70	9 976,3	1 266,73
2019	14,76	10 857,8	1 602,15
2020	16,36	11 182,3	1 829,86
2021	19,64	9 794,7	1 923,84
2022	20,26	10 115,2	2 049,52
2023	20,40	10 697,9	2 182,37

- نسبة القروض، اعتمادا على معطيات البنك الدولي،

متوفرة على الموقع: <http://donnees.banquemondiale.org>.

- إجمالي القروض الممنوحة: اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر،

متوفرة على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>.

الملحق رقم (2): اختبار استقرارية سلسلة إجمالي القروض المتعثرة سنويا PNP

Null Hypothesis: PNP has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.888671	0.1944
Test critical values:	1% level		-4.800080	
	5% level		-3.791172	
	10% level		-3.342253	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PNP) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 09:50 Sample (adjusted): 2010 2023 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PNP(-1)	-0.276741	0.095802	-2.888671	0.0147
C	7.723371	42.42995	0.182026	0.8589
@TREND("2009")	52.99818	13.00882	4.074019	0.0018
R-squared	0.672277	Mean dependent var		109.2741
Adjusted R-squared	0.612691	S.D. dependent var		116.0631
S.E. of regression	72.23087	Akaike info criterion		11.58502
Sum squared resid	57390.29	Schwarz criterion		11.72196
Log likelihood	-78.09515	Hannan-Quinn criter.		11.57235
F-statistic	11.28247	Durbin-Watson stat		1.740171
Prob(F-statistic)	0.002164			

Null Hypothesis: PNP has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.521533	0.1366
Test critical values:	1% level		-4.200056	
	5% level		-3.175352	
	10% level		-2.728985	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PNP) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 09:52 Sample (adjusted): 2013 2023 Included observations: 11 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PNP(-1)	-0.206556	0.081917	-2.521533	0.0452
D(PNP(-1))	0.316349	0.243829	1.297422	0.2421
D(PNP(-2))	0.081493	0.252379	0.322898	0.7577
D(PNP(-3))	0.960258	0.317294	3.026401	0.0232
C	244.1418	64.89557	3.762072	0.0094
R-squared	0.649820	Mean dependent var		152.6901
Adjusted R-squared	0.416367	S.D. dependent var		88.28195
S.E. of regression	67.44377	Akaike info criterion		11.56342
Sum squared resid	27291.98	Schwarz criterion		11.74428
Log likelihood	-58.59881	Hannan-Quinn criter.		11.44941
F-statistic	2.783513	Durbin-Watson stat		2.901387
Prob(F-statistic)	0.126653			

Null Hypothesis: PNP has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			4.209752	0.9998
Test critical values:	1% level		-2.740613	
	5% level		-1.968430	
	10% level		-1.604392	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PNP)				
Method: Least Squares				
Date: 11/30/24 Time: 09:52				
Sample (adjusted): 2010 2023				
Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PNP(-1)	0.098857	0.023483	4.209752	0.0010
R-squared	0.172903	Mean dependent var		109.2741
Adjusted R-squared	0.172903	S.D. dependent var		116.0631
S.E. of regression	105.5534	Akaike info criterion		12.22506
Sum squared resid	144839.8	Schwarz criterion		12.27071
Log likelihood	-84.57542	Hannan-Quinn criter.		12.22084
Durbin-Watson stat	1.010660			

الملحق رقم (3): اختبار استقرارية سلسلة إجمالي القروض الممنوحة سنويا TPA

Null Hypothesis: TPA has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.746166	0.9461
Test critical values:	1% level		-4.800080	
	5% level		-3.791172	
	10% level		-3.342253	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(TPA)				
Method: Least Squares				
Date: 11/30/24 Time: 09:53				
Sample (adjusted): 2010 2023				
Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TPA(-1)	-0.166725	0.223443	-0.746166	0.4712
C	1219.725	617.5525	1.975095	0.0739
@TREND("2009")	71.85789	157.4697	0.456328	0.6570
R-squared	0.115953	Mean dependent var		543.6714
Adjusted R-squared	-0.044783	S.D. dependent var		643.4652
S.E. of regression	657.7155	Akaike info criterion		16.00283
Sum squared resid	4758487.	Schwarz criterion		16.13977
Log likelihood	-109.0198	Hannan-Quinn criter.		15.99016
F-statistic	0.721389	Durbin-Watson stat		1.285941
Prob(F-statistic)	0.507708			

Null Hypothesis: TPA has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.149675	0.6640
Test critical values:	1% level		-4.004425	
	5% level		-3.098896	
	10% level		-2.690439	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TPA) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 09:54 Sample (adjusted): 2010 2023 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TPA(-1)	-0.068750	0.059799	-1.149675	0.2727
C	1044.674	467.7206	2.233543	0.0453
R-squared	0.099218	Mean dependent var		543.6714
Adjusted R-squared	0.024152	S.D. dependent var		643.4652
S.E. of regression	635.6471	Akaike info criterion		15.87873
Sum squared resid	4848567.	Schwarz criterion		15.97002
Log likelihood	-109.1511	Hannan-Quinn criter.		15.87028
F-statistic	1.321753	Durbin-Watson stat		1.389764
Prob(F-statistic)	0.272676			

Null Hypothesis: TPA has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			0.907366	0.8914
Test critical values:	1% level		-2.754993	
	5% level		-1.970978	
	10% level		-1.603693	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TPA) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 09:55 Sample (adjusted): 2011 2023 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TPA(-1)	0.026961	0.029713	0.907366	0.3837
D(TPA(-1))	0.476687	0.285381	1.670355	0.1230
R-squared	-0.044629	Mean dependent var		571.5231
Adjusted R-squared	-0.139595	S.D. dependent var		660.8982
S.E. of regression	705.5208	Akaike info criterion		16.09639
Sum squared resid	5475356.	Schwarz criterion		16.18330
Log likelihood	-102.6265	Hannan-Quinn criter.		16.07852
Durbin-Watson stat	1.889548			

الملحق رقم (4): اختبار استقرارية سلسلة الفرق الأول لإجمالي القروض المتعثرة سنويا D(PNP)

Null Hypothesis: D(PNP) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			1.621196	0.9998
Test critical values:	1% level		-5.295384	
	5% level		-4.008157	
	10% level		-3.460791	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PNP,2)				
Method: Least Squares				
Date: 11/30/24 Time: 09:59				
Sample (adjusted): 2014 2023				
Included observations: 10 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PNP(-1))	2.218443	1.368399	1.621196	0.1803
D(PNP(-1),2)	-3.546273	1.649478	-2.149937	0.0980
D(PNP(-2),2)	-3.045850	1.337757	-2.276834	0.0851
D(PNP(-3),2)	-1.404888	0.862841	-1.628211	0.1788
C	960.7695	391.6804	2.452943	0.0702
@TREND("2009")	-121.1800	55.29716	-2.191432	0.0935
R-squared	0.845841	Mean dependent var		9.092497
Adjusted R-squared	0.653143	S.D. dependent var		117.4957
S.E. of regression	69.19864	Akaike info criterion		11.59555
Sum squared resid	19153.81	Schwarz criterion		11.77710
Log likelihood	-51.97774	Hannan-Quinn criter.		11.39639
F-statistic	4.389453	Durbin-Watson stat		2.461836
Prob(F-statistic)	0.088417			

Null Hypothesis: D(PNP) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.038702	0.2688
Test critical values:	1% level		-4.057910	
	5% level		-3.119910	
	10% level		-2.701103	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PNP,2) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 10:00 Sample (adjusted): 2011 2023 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PNP(-1))	-0.450158	0.220806	-2.038702	0.0663
C	62.75871	34.89319	1.798595	0.0995
R-squared	0.274230	Mean dependent var		14.38458
Adjusted R-squared	0.208250	S.D. dependent var		103.6668
S.E. of regression	92.24302	Akaike info criterion		12.02737
Sum squared resid	93596.53	Schwarz criterion		12.11428
Log likelihood	-76.17790	Hannan-Quinn criter.		12.00950
F-statistic	4.156307	Durbin-Watson stat		2.279203
Prob(F-statistic)	0.066252			
Null Hypothesis: D(PNP) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.021374	0.2596
Test critical values:	1% level		-2.754993	
	5% level		-1.970978	
	10% level		-1.603693	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PNP,2) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 10:01 Sample (adjusted): 2011 2023 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PNP(-1))	-0.180096	0.176327	-1.021374	0.3272
R-squared	0.060791	Mean dependent var		14.38458
Adjusted R-squared	0.060791	S.D. dependent var		103.6668
S.E. of regression	100.4664	Akaike info criterion		12.13133
Sum squared resid	121121.9	Schwarz criterion		12.17478
Log likelihood	-77.85362	Hannan-Quinn criter.		12.12239
Durbin-Watson stat	2.333263			

الملحق رقم (5): اختبار استقرارية سلسلة الفرق الأول لإجمالي القروض الممنوحة سنويا D(TPA)

Null Hypothesis: D(TPA) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.607182	0.2836
Test critical values:			1% level	-4.992279
			5% level	-3.875302
			10% level	-3.388330
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TPA,2) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 10:02 Sample (adjusted): 2012 2023 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TPA(-1))	-1.057375	0.405562	-2.607182	0.0313
D(TPA(-1),2)	0.275991	0.315836	0.873843	0.4077
C	1338.874	707.1637	1.893301	0.0949
@TREND("2009")	-85.69181	63.99299	-1.339081	0.2173
R-squared	0.482261	Mean dependent var		10.35833
Adjusted R-squared	0.288109	S.D. dependent var		802.7617
S.E. of regression	677.3192	Akaike info criterion		16.13536
Sum squared resid	3670091.	Schwarz criterion		16.29700
Log likelihood	-92.81218	Hannan-Quinn criter.		16.07552
F-statistic	2.483935	Durbin-Watson stat		2.120628
Prob(F-statistic)	0.135006			

Null Hypothesis: D(TPA) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.409593	0.1577
Test critical values:	1% level		-4.057910	
	5% level		-3.119910	
	10% level		-2.701103	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13 Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TPA,2) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 10:03 Sample (adjusted): 2011 2023 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TPA(-1))	-0.677736	0.281266	-2.409593	0.0346
C	397.2846	236.3710	1.680767	0.1209
R-squared	0.345477	Mean dependent var		30.85385
Adjusted R-squared	0.285975	S.D. dependent var		772.1302
S.E. of regression	652.4499	Akaike info criterion		15.93998
Sum squared resid	4682600.	Schwarz criterion		16.02690
Log likelihood	-101.6099	Hannan-Quinn criter.		15.92212
F-statistic	5.806139	Durbin-Watson stat		1.867405
Prob(F-statistic)	0.034639			

Null Hypothesis: D(TPA) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.616435	0.0977
Test critical values:	1% level		-2.754993	
	5% level		-1.970978	
	10% level		-1.603693	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13 Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TPA,2) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 10:04 Sample (adjusted): 2011 2023 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TPA(-1))	-0.373592	0.231121	-1.616435	0.1320
R-squared	0.177385	Mean dependent var		30.85385
Adjusted R-squared	0.177385	S.D. dependent var		772.1302
S.E. of regression	700.3075	Akaike info criterion		16.01472
Sum squared resid	5885168.	Schwarz criterion		16.05818
Log likelihood	-103.0957	Hannan-Quinn criter.		16.00579
Durbin-Watson stat	1.980893			

الملحق رقم (6): اختبار استقرارية سلسلة الفرق الثاني لإجمالي القروض المتعثرة سنويا (DD(PNP))

Null Hypothesis: D(PNP,2) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.128825	0.0029
Test critical values:	1% level		-5.124875	
	5% level		-3.933364	
	10% level		-3.420030	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PNP,3) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 10:08 Sample (adjusted): 2013 2023 Included observations: 11 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PNP(-1),2)	-2.522057	0.411507	-6.128825	0.0005
D(PNP(-1),3)	0.761337	0.242854	3.134958	0.0165
C	255.1660	80.39977	3.173715	0.0156
@TREND("2009")	-24.08869	8.210394	-2.933926	0.0219
R-squared	0.881658	Mean dependent var		-1.899112
Adjusted R-squared	0.830941	S.D. dependent var		183.8923
S.E. of regression	75.61068	Akaike info criterion		11.76436
Sum squared resid	40018.83	Schwarz criterion		11.90905
Log likelihood	-60.70398	Hannan-Quinn criter.		11.67315
F-statistic	17.38360	Durbin-Watson stat		2.209125
Prob(F-statistic)	0.001265			

Null Hypothesis: D(PNP,2) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			0.735446	0.9844
Test critical values:	1% level		-4.420595	
	5% level		-3.259808	
	10% level		-2.771129	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PNP,3) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 10:10 Sample (adjusted): 2015 2023 Included observations: 9 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PNP(-1),2)	1.622335	2.205920	0.735446	0.5029
D(PNP(-1),3)	-3.174792	2.300484	-1.380054	0.2397
D(PNP(-2),3)	-2.810489	1.777894	-1.580797	0.1891
D(PNP(-3),3)	-1.373240	1.029282	-1.334173	0.2530
C	-102.2276	81.80009	-1.249725	0.2795
R-squared	0.874136	Mean dependent var		-5.824024
Adjusted R-squared	0.748272	S.D. dependent var		204.7465
S.E. of regression	102.7265	Akaike info criterion		12.40220
Sum squared resid	42210.92	Schwarz criterion		12.51177
Log likelihood	-50.80989	Hannan-Quinn criter.		12.16575
F-statistic	6.945077	Durbin-Watson stat		2.519432
Prob(F-statistic)	0.043537			

Null Hypothesis: D(PNP,2) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.229265	0.1862
Test critical values:	1% level		-2.816740	
	5% level		-1.982344	
	10% level		-1.601144	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PNP,3) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 10:11 Sample (adjusted): 2014 2023 Included observations: 10 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PNP(-1),2)	-0.946038	0.769596	-1.229265	0.2587
D(PNP(-1),3)	-0.277182	0.555282	-0.499173	0.6330
D(PNP(-2),3)	-0.508923	0.343782	-1.480368	0.1823
R-squared	0.792962	Mean dependent var		-6.852879
Adjusted R-squared	0.733808	S.D. dependent var		193.0643
S.E. of regression	99.60921	Akaike info criterion		12.28371
Sum squared resid	69453.97	Schwarz criterion		12.37449
Log likelihood	-58.41856	Hannan-Quinn criter.		12.18413
Durbin-Watson stat	2.193075			

الملحق رقم (7): اختبار استقرارية سلسلة الفرق الثاني لإجمالي القروض الممنوحة سنويا DD(TPA)

Null Hypothesis: D(TPA,2) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.460160	0.0333
Test critical values:	1% level		-5.521860	
	5% level		-4.107833	
	10% level		-3.515047	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TPA,3) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 10:11 Sample (adjusted): 2015 2023 Included observations: 9 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TPA(-1),2)	-8.012212	1.796396	-4.460160	0.0210
D(TPA(-1),3)	5.725079	1.529809	3.742348	0.0333
D(TPA(-2),3)	3.721143	1.172629	3.173334	0.0504
D(TPA(-3),3)	1.985425	0.797015	2.491077	0.0884
C	4196.864	1469.406	2.856163	0.0648
@TREND("2009")	-466.5651	153.4294	-3.040911	0.0558
R-squared	0.944710	Mean dependent var		-24.15556
Adjusted R-squared	0.852559	S.D. dependent var		1454.595
S.E. of regression	558.5364	Akaike info criterion		15.72324
Sum squared resid	935888.9	Schwarz criterion		15.85472
Log likelihood	-64.75457	Hannan-Quinn criter.		15.43950
F-statistic	10.25179	Durbin-Watson stat		3.540280
Prob(F-statistic)	0.041967			

Null Hypothesis: D(TPA,2) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.871228	0.0803
Test critical values:	1% level		-4.200056	
	5% level		-3.175352	
	10% level		-2.728985	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TPA,3) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 10:12 Sample (adjusted): 2013 2023 Included observations: 11 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TPA(-1),2)	-1.900758	0.662002	-2.871228	0.0208
D(TPA(-1),3)	0.546759	0.456575	1.197523	0.2654
C	-80.47193	264.1767	-0.304614	0.7684
R-squared	0.661858	Mean dependent var		14.50000
Adjusted R-squared	0.577323	S.D. dependent var		1303.890
S.E. of regression	847.7061	Akaike info criterion		16.54995
Sum squared resid	5748845.	Schwarz criterion		16.65846
Log likelihood	-88.02470	Hannan-Quinn criter.		16.48154
F-statistic	7.829359	Durbin-Watson stat		2.103369
Prob(F-statistic)	0.013074			

Null Hypothesis: D(TPA,2) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.066440	0.0007
Test critical values:	1% level		-2.771926	
	5% level		-1.974028	
	10% level		-1.602922	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TPA,3) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 10:13 Sample (adjusted): 2012 2023 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TPA(-1),2)	-1.200489	0.295219	-4.066440	0.0019
R-squared	0.600522	Mean dependent var		-1.216667
Adjusted R-squared	0.600522	S.D. dependent var		1244.402
S.E. of regression	786.5155	Akaike info criterion		16.25276
Sum squared resid	6804673.	Schwarz criterion		16.29317
Log likelihood	-96.51654	Hannan-Quinn criter.		16.23780
Durbin-Watson stat	2.065781			

الملحق رقم (8): جدول تقدير النموذج في الأجل الطويل

Dependent Variable: PNP Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 10:23 Sample: 2009 2023 Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TPA	0.182524	0.027584	6.617154	0.0000
C	-228.0610	221.9190	-1.027677	0.3228
R-squared	0.771073	Mean dependent var		1143.560
Adjusted R-squared	0.753464	S.D. dependent var		618.2328
S.E. of regression	306.9676	Akaike info criterion		14.41493
Sum squared resid	1224979.	Schwarz criterion		14.50933
Log likelihood	-106.1120	Hannan-Quinn criter.		14.41392
F-statistic	43.78673	Durbin-Watson stat		0.242123
Prob(F-statistic)	0.000017			

الملحق رقم (9): درجات تأخير واختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة البواقي Def

Null Hypothesis: DEF has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.942602	0.9197
Test critical values:	1% level	-4.800080		
	5% level	-3.791172		
	10% level	-3.342253		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DEF)				
Method: Least Squares				
Date: 11/30/24 Time: 10:25				
Sample (adjusted): 2010 2023				
Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEF(-1)	-0.104756	0.111135	-0.942602	0.3661
C	-187.0973	62.97283	-2.971080	0.0127
@TREND("2009")	25.82834	7.369764	3.504635	0.0049
R-squared	0.540279	Mean dependent var		10.04079
Adjusted R-squared	0.456693	S.D. dependent var		150.6866
S.E. of regression	111.0701	Akaike info criterion		12.44561
Sum squared resid	135702.2	Schwarz criterion		12.58255
Log likelihood	-84.11927	Hannan-Quinn criter.		12.43293
F-statistic	6.463775	Durbin-Watson stat		1.709166
Prob(F-statistic)	0.013923			

Null Hypothesis: DEF has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.499092	0.5023
Test critical values:	1% level		-4.057910	
	5% level		-3.119910	
	10% level		-2.701103	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DEF) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 10:30 Sample (adjusted): 2011 2023 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEF(-1)	-0.220044	0.146785	-1.499092	0.1647
D(DEF(-1))	0.701838	0.251911	2.786056	0.0192
C	-1.749309	36.29014	-0.048203	0.9625
R-squared	0.443284	Mean dependent var		17.52787
Adjusted R-squared	0.331941	S.D. dependent var		154.1054
S.E. of regression	125.9578	Akaike info criterion		12.70895
Sum squared resid	158653.7	Schwarz criterion		12.83932
Log likelihood	-79.60815	Hannan-Quinn criter.		12.68215
F-statistic	3.981243	Durbin-Watson stat		2.433980
Prob(F-statistic)	0.053477			

Null Hypothesis: DEF has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.616435	0.0977
Test critical values:	1% level		-2.754993	
	5% level		-1.970978	
	10% level		-1.603693	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DEF) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 10:31 Sample (adjusted): 2011 2023 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEF(-1)	-0.218170	0.134970	-1.616435	0.1343
D(DEF(-1))	0.699956	0.237313	2.949506	0.0132
R-squared	0.443155	Mean dependent var		17.52787
Adjusted R-squared	0.392533	S.D. dependent var		154.1054
S.E. of regression	120.1100	Akaike info criterion		12.55533
Sum squared resid	158690.6	Schwarz criterion		12.64225
Log likelihood	-79.60966	Hannan-Quinn criter.		12.53747
Durbin-Watson stat	2.432023			

الملحق رقم (10): جدول تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(D(PNP)) Method: Least Squares Date: 11/30/24 Time: 10:50 Sample (adjusted): 2011 2023 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(D(TPA))	0.065099	0.040100	1.623401	0.1356
DEF(-1)	-0.155766	0.115088	-1.353447	0.2057
C	3.089522	28.36068	0.108937	0.9154
R-squared	0.244903	Mean dependent var		14.38458
Adjusted R-squared	0.093883	S.D. dependent var		103.6668
S.E. of regression	98.68059	Akaike info criterion		12.22083
Sum squared resid	97378.59	Schwarz criterion		12.35120
Log likelihood	-76.43538	Hannan-Quinn criter.		12.19403
F-statistic	1.621662	Durbin-Watson stat		2.868735
Prob(F-statistic)	0.245479			

الملحق رقم (11): جدول اختبار اختلاف التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	3.570718	Prob. F(1,10)		0.0881
Obs*R-squared	3.157431	Prob. Chi-Square(1)		0.0756
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 12/01/24 Time: 18:19 Sample (adjusted): 2012 2023 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4143.129	3308.486	1.252274	0.2390
RESID^2(-1)	0.504142	0.266794	1.889634	0.0881
R-squared	0.263119	Mean dependent var		8110.779
Adjusted R-squared	0.189431	S.D. dependent var		9837.783
S.E. of regression	8857.113	Akaike info criterion		21.16684
Sum squared resid	7.84E+08	Schwarz criterion		21.24766
Log likelihood	-125.0010	Hannan-Quinn criter.		21.13692
F-statistic	3.570718	Durbin-Watson stat		1.842776
Prob(F-statistic)	0.088115			